

مشاكل إفريقيا في عهد الاستقلال

تأليف

الدكتور محمد العز زرفاحي

رئيس قسم العلوم الإنسانية
بالكلية الفنية العسكرية

الطبعة الأولى

ملتزم الطبع والنشر
مكتبة القاهرة الحديثة

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى ١٩٧٠

دار المحامي للطباعة

شارع الجيش، مكة المكرمة



مقدمة

قطعت القارة مرحلة كبرى في مجرى التحرر القومى وبدأت عهد الاستقلال ، ولما كان ذلك الاستقلال لا يمثل غير الشكل ، فقد كان لازماً على العهد الجديد أن يستكمل وجوده ، بما يدعمه ويعززه فيحقق الجوهر بما يجعله متميزاً ويجعل من القارة قوة في تعزيز عهد الحرية والسلام .

وليس الطريق إلى ذلك ميسوراً ، بل محفوفاً بالمصاعب ، فمهد الاستقلال مثقل بالتبعات ، لأنه يحمل على عاتقه مشكلات مختلفة في طبيعتها بقدر اختلافها في مصادرها ، منها مشكلات تنبعث من طبيعة المجتمع القبلى ، تنقص من مقومات الكيان القومى ، ومشكلات اقتصادية أساسها التخلف الإقتصادى الذى أبقى عليه الاستعمار حتى ورثه عهد الاستقلال ، لينتقص من إمكانياته المادية والبشرية ، ومنها مشكلات خلقها الاستعمار بين المجتمع القائم ، كالتقسيم السياسى الخاطيء ، ومنها مشكلات التعليم والإدارة ، ثم الاستعمار الجديد بأنواعه وغير ذلك . . . مما يحتاج لمعالجته إلى نشاط كبير لتستكمل القارة بذلك عهد الاستقلال .

وشاءت القارة معالجة هذه المشكلات لتستكمل العهد الجديد ، فكان عليها أن تدخل معركة جديدة من أجل الاستقلال أكبر وأشق ، وتحتاج لتسكتل وتوحيد للجهود والإمكانيات وتحتاج ليقظة وجرأة وتخطيط وبعد نظر .

حاولت القارة معالجة المشكلات وبناء المجتمع الجديد باتخاذ الديمقراطية كنظام سياسى فأقامته معظم الدول على أساس ديمقراطية الحزب الواحد

اتساقاً مع مقتضيات العهد الجديد واستجابة لطبيعة التراث الأفريقي ،
وحاولت معالجة التعليم بالتوسع وتطوير الإدارة وإعادة البناء الاقتصادي
والتنمية .

وبينما كانت القارة تواجه المشكلات القائمة، كانت تواجه مشا كل جديدة
هى مشا كل البناء والتجديد ، ثمرة الصراع بين المجتمع القائم بطبيعته ومارسب
فيه من مشا كل الاستعمار والبناء الجديد .

وبرغم ما قطعتة القارة من خطوات إيجابية ، فإن ما قطعتة فى ذلك لا يعد
نصراً نهائياً ، بل بداية لطريق طويل شاق .

إن مشكلات القارة فى عهد الاستقلال عديدة متشابكة عميقة لها تأثير
على الوضع السياسى ، وإذ يتوقف عهد الاستقلال على معالجتها لاستكمال
ذلك العهد — فإن الطريق لهذا شاق طويل يحتاج إلى بذل متواصل .

فى هذا الكتاب ، محاولة لدراسة مشكلات عهد الاستقلال فى أفريقيا
والطريق الذى تسلكه من أجل استكمال ودعمه وما يواجهه من مشكلات
وصعاب جديدة ، مع تحليل ذلك السير الذى تسلكه نحو المستقبل .

آملين بهذا ، الإسهام فى الدراسات الأفريقية المعاصرة ، بما
يوضح معالم أفريقيا فى عهد الاستقلال ، إزكاءاً للثقافة وتعزيزاً للمعرفة .^٨

والله ولى التوفيق .

القاهرة فى يولييه ١٩٧٠

المؤلف

دكتور عبد العزيز رفاعى

مُعرِّف

ظلت أفريقيا مجتمعاً متخلفاً عن ركب الحضارة الأوروبية الحديثة ، حتى لقائها الأول في العصر الحديث مع الاستعمار ، ومن ثم كان هذا اللقاء بين مجتمعين ، الأول قبلي إقطاعي في معظمه ، منطو على نفسه ، والثاني مجتمع قومي حديث ، ومن هذا اللقاء في ظل الامبريالية التي أخذت تنساب بين القارة ولاسيما منذ القرن التاسع عشر ، أخذ المجتمع الأفريقي تعثره هزات عنيفة أخذت توقظه من سباته العميق ، وتحثه على مسيرة ركب الحضارة الحديثة فيتجدد ذلك بطريق غير مباشر وينطبع بسمات المجتمع الحديث ، فيتمياً بأسباب الوعي السياسي بقدر ذلك التجدد ، حتى بدأ اختباره الأول يتجلى فيما بين الحربين ، ممتداً من أصوله في أعماق تاريخ القارة الحديث ، وذلك في طليعة من الحركة القومية الناشئة التي ما لبثت في الخمسينات أن برزت فظهر على يديها عهد الاستقلال مستنداً على الجوانب السياسية الدولية .

حاول الاستعمار السيطرة على المجتمع الأفريقي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً فنجم في ذلك مع الأيام إلى حد كبير ، وأمن مصالحه . ولكنه كان يهيئه بأساليبه ، بطريق غير مباشر ، بأسباب التجدد والحركة التي أخذت تنمو بين ظهرائه على مر السنين ، فيما بين الحربين في ظل سياسته وحركة التغريب التي انسابت في ظله إلى المجتمع الأفريقي ، وبفضل محاولاته لربط القارة بمجلة الإمبريالية الأوروبية من النواحي الاقتصادية . وفي ظل ذلك أخذ المجتمع ينطبع بسمات المجتمع الحديث .

ولما كان المجتمع عموماً يمثل كلا لا يتجزأ ، والترابط عام بين أجزائه وعناصره كلها بحيث إذا أدخلنا أي تغيير على أحد هذه العناصر تأثرت

العناصر الأخرى ، فقد استطاع المجتمع الأفريقي ، جنوب الصحراء أن يتطور في ظل وسائل سيطرته ونشاطه الاستعماري السيامي . مما أرسى فيه أصولا في القومية ويمكنه من الحركة في كل اتجاهاته الاقتصادية الجديدة بطريق غير مباشر ، فأخذ يتسم بأيدولوجية جديدة في ظل أساليبه السياسية والمادية ومستلزماتها ، أيدولوجية أخذت تهز أركان المجتمع القديم وتقوضه ، حتى أنه وجد نفسه في النهاية أمام نتائج متناقضة واتجاهين متضادين : اتجاه الاستعمار الذي ينحو نحو السيطرة السياسية والاقتصادية والاجتماعية واتجاه مجتمع تنغرس فيه أصول مجتمع حديث وتدب فيه الحركة ينتهي في النهاية بإشراقه من اليقظة الفكرية والوعي السيامي .

كان التبشير من وسائل سيطرة الاستعمار . للتغلغل في القارة تحت ستار نشر المسيحية ومثلها العليا ، ولكنه خلق في القارة أصولا قومية أهمها وحدة اللغة .

فقد نشطت الكنيسة في نشر المسيحية بين الشعوب الوثنية خصوصا ، فاقضاه ذلك نشر اللغات الحديثة ونشر التعليم الحديث بل وغرس أصولا قومية بين هذه الشعوب بطريق غير مباشر .

واقدر كان عدد اللغات السائدة في أفريقيا كبيرا باستثناء الحبشة وليبيريا والشمال الأفريقي وكانت غير مكتوبة ، الأمر الذي حرم أفريقيا من النمو القومي ، وانطباعها بحضارة خاصة ، وفي ظل نشاط الكنيسة أخذت اللغات الأفريقية تتحول إلى لغات مكتوبة فقد دعا الأمر ، من أجل نشر المسيحية ، العمل على إحيائها كي يستطيع الأفريقيون قراءة الكتاب المقدس بقسميه القديم والجديد ، إذ اقتضى الأمر نشره باللغات واللهجات السائدة الأفريقية ، وترجم الكتاب المقدس إلى ٣٣ لغة والعهد الجديد إلى ٧٠ لغة أخرى .

ولقد حول رجال الإرساليات وغيرهم ، الكثير من اللغات الأفريقية إلى أسلوب الكتابة وبدأ الأفراد والقبائل يترابطون بوحدة لغوية والمستوى الفكرى يتسم بنزعات واحدة وكان هذا العمل فى حقيقته شبيهاً بتلك المحاولات القومية التى قامت فى ظل الإصلاح الدينى فى أوروبا من ترجمة الكتاب المقدس إلى اللغات القومية بعد أن كان لا يقرأ إلا باللاتينية وكانت الترجمة طليعة مظهر قومى ، نشأت على أثره اللغات الحديثة والكائنات القومية .

وبدأ الأفراد فى أفريقيا جنوب الصحراء ، مع وحدة اللغة وامتداد حركة التغريب ، يترابطون بوحدة بنائية مع الاشتراك فى المصلحة المشتركة وبمقدار ذلك التجدد القومى ، كل ثمة شعور اجتماعى ينمو ، ليرقى فيما بعد فى أفريقيا لمستوى الوعى السياسى .

وقد قرأ الأفريقيون فى الإنجيل مبادئاً ومثلاً ورأوه يتحدث عن الناس على أنهم متساوون ، فأخذت أفكارهم الحديثة تكتمل فى تطلع نحو المساواة بالآوريين ولاسيما بعد أن أصبحوا على دينهم تغمرهم روح القلق والتذمر فى ظل سيطرة أوروبا على القارة .

وبينما كان السكان الإفريقى ينمو تسايره هذه الروح ، كان المجتمع الإفريقى عموماً يتجدد اقتصادياً واجتماعياً وفكرياً من حيث شاء الاستعمار استغلاله والهيمنة عليه بطرق أخرى بما غدا ذلك الشعور الاجتماعى وممكن المجتمع من عناصر جديدة قادرة على الحركة .

كان الاستعمار يدأب على الحد من التعليم كما سبق أن ذكرنا ، فلم يكن فى صالحه خلق طبقة مستنيرة يقظة ، ولكنه اضطر فى ظل نشاطه الاقتصادى والإدارى أن يخلق تلك الطبقة عندما أراد أن يستعين بالأفريقيين كموظفين لجهازه الإدارى ولاسيما فى الجهات التى خلت من المستوطنين ، فتعمد نشر

التعليم ولكن في حدود ما تمىء له هذه الفئة . من ثم هيا له السبيل لبناء نواة طبقة مثقفة محدودة أخذت تنعكس عليها كغيرها آثار النشاط الاستعماري ، فتتجلى بصورة أوضح ، على أن هذه الفئة لم تقف في نموها بل اتسعت رقعتها في ظل نشاط الإرساليات التي اهتمت بإنشاء المدارس في مختلف الجهات في داخل القارة وبين المناطق القليلة العمران متعاونة في ذلك مع الإدارة الاستعمارية ، فقد ظل التعليم مثلاً حتى عام ١٩٢٥ تتولاها الإرساليات وقد بلغ عدد التلاميذ في غينيا البريطانية سنة ١٩٤٥ (٩٤٥ تلميذاً) كان منهم ٤٣٤ في مدارس الإرساليات وفي عام ١٩٤٧ كان في ساحل الذهب وتوجولاندا ما يزيد على ٢٠ مدرسة حكومية و ٥٥٧ مدرسة تعينها الحكومة مالياً ، وكان من العدد الأخير ٥٢١ مدرسة تشرف عليها أو تديرها البعثات الدينية وذلك بخلاف ١٧٥ مدرسة غير معانة تمونها أيضاً بعثات التبشير وكانت الكنيسة الكاثوليكية تسيطر على ٨٠٪ من التعليم وليست جامعة لوفان نفسها إلا مؤسسة كاثوليكية ، وبين هذه المدارس التي أقامتها الإرساليات نشأ زعماء الحركة في أفريقيا مثل نكروما ولومومبا وسيكوتوري وغيرهم .

ولقد أصاب المثقفون عموماً ما مد آخر وسع من كيانه الناشئ عندما استطاعت بعض الفئات التي شملها الانتعاش الاقتصادي لاسيما في الشمال الأفريقي ، أن تقلت من زمام التعليم المحدود المستوى والاستزادة منه في الخارج وبرغم القصور الذي أصاب التعليم عموماً فقد كان له أثره في إنعاش المجتمع القديم إذ مثل منه أساساً جديداً لترابط الجماعة الأفريقية وأخذ عهد الأفكار الجديدة في الظهور فيما استلزم أصحابه من دراسات متشعبة .

وكانت اللغة الأوربية أساسية في لغة الدروس فأخذت تلك تفتح آفاقاً جديدة أمام المتعلمين لمتابعة التطور في العلوم والفنون والآداب ، وغدت اللغات أداة تربط بين الطليعة المثقفة في شتى بقاع البلاد المستعمرة .

نشأت نواة الطبقة المثقفة على حساب المجتمع الإقطاعي القائم وأخذت تتطلع من خلال ثقافتها إلى وضع بلادها المنعزلة عن المجتمع بخبراتها فتنشأ في المجتمع يقظة فكرية جديدة .

وبينما كان المجتمع الأفريقي في كيانه الاجتماعي يتحرك من سكونه الطويل على مر السنين ، كان يلاحقه مد فكري واجتماعي آخر ، أتاه في ظل نشاط الاستعمار السياسي .

ففي ظل نظم الحكم الموحد أخذ المجتمع الإقطاعي يتجدد والمشارع تطرق متجهة إلى هدف واحد في ظل محاولات الاستعمار اتباع سياسة الاستيعاب ثم المشاركة لايحاء طبقة حاجزة بين الأوروبيين والأغلبية الأفريقية فأخذ كيان المجتمع يتها لبنا فكري حديث في ظل هذه السياسة ، التي عملت على تغلغل الحضارة الغربية في صميم المجتمع الأفريقي ولم تستطع هذه السياسة أن تؤتي ثمارها في النهاية بقدر ما مهدت السبيل لاتساع رقعة المثقفين والحركة الفكرية ، فقد برزت ، لاسيما في أعقاب الحرب الثانية ، جماعات تتمسك بأصولها الأفريقية . أصبحت فرنسية أو بلجيكية ، ولكنها كانت تشعر بمركب النقص في ذاتها من بقاء نزع الاستعمار العنصري الذي اتسم بها الرجل الأبيض ، وقد انتهى الأمر بتفتيت هذه الجماعات . بعضها تاه الجانبين والآخر ارتد ليصبح أفريقيا خالصا ، ومن هذه الفئة الأخيرة كانت فئات المثقفين تتها بعناصر جديدة واعية وقد كان منها بعض زعماء الحركة القومية فيما بعد بين المستعمرات الفرنسية في الكونغو .

وبينما كان المجتمع الأفريقي هكذا يتطور اجتماعيا كان الوعي السياسي يتجدد بين المثقفين مع تجديد المجتمع اقتصاديا ونعير وسائل الإنتاج ، ففي ظل نشاط الاقتصاد الحديث أخذ الاقتصاد الطبيعي الذي كان يقوم على الاكتفاء الذاتي بتطور إلى لون جديد من الاقتصاد التبادلي ، وقد تها

بالكثير من أصوله فيما بين الحربين ليكون من ثماره نشوء نواه لطبقة البرجوازية وإن جاء ذلك محدوداً في مشرقه الأول ، فقد أخذ الفكر السياسي يزداد اختصاراً ويجد تجاوباً بين هذه البرجوازية الناشئة .

فبفضل اهتمام الاستعمار بالثروة المعدنية اضطر لأن يبعث فيه الحركة بالاستناد إلى بعض عناصره لخدمة أغراضه الاقتصادية في محاولات استغلال مناجم النحاس والذهب والماس في روديسيا وغانا . والقوسفات والمنجنيز والرصاص في شمال أفريقيا . وقد بلغت القارة مركزاً عالياً في سنة ١٩٣٨ في إنتاج ذلك ، ثم في اتجاهاته نحو التصنيع ولو أن ذلك كان محدوداً إلا أنه كان يهيئ القارة بمستويات جديدة اجتماعية وفكرية إذ ذاك . وأخذ الأفريقي يرمق معالم مجتمع جديد ويلتقي بأساليب الحضارة الحديثة خلال البحث عن المعادن والتبادل التجاري ومد طرق المواصلات وأخذت آفاقه تتسع ومعارفه عن العالم الخارجى تزداد ، وجاء نشاط الاستعمار في ذلك ترشيداً عملياً للقارة الساكنة للحركة من أجل الإنتاج وبدأ النشاط الاستعماري الاقتصادي يضع أمامه مقاييس جديدة في التفكير .

كان الاستعمار يعتمد في نشاطه المادي على الأيدي العاملة الرخيصة الأفريقية لبناء المنشآت ومد الطرق والتعدين ، فبدأ النقد يتداول ليحل محل المقايضة وتجار التجزئة ينشطون في التجارة فتنشأ على أيديهم نواه البرجوازية ، وأخذ العمال يتجمعون حول المناجم ، كما كان التجار يجتمعون في المدن فتتسع رقعتها فيأخذ الترابط بين الجماعة الجديدة على أسس جديدة قوامها المصلحة ووحدة العمل ، والقبائل ترتبط بالمواصلات في الوقت الذي تتقارب قبائلهم على مر الأيام بفضل نشر بعض اللغات القومية أو سيادة لغة المستعمر ، وأخذ المجتمع بهذا ، بفضل قدرة الاستعمار على القضاء على الحروب بين القبائل ، وسيطرته السياسية ، تتداخل أجزاؤه

ويختلط في حرية ، فيداخل الفرد من الطبقة الواعية إحساس بالواجب نحو بيته وضماني مصادر الرزق بدلا من الارتكان على القبيلة بعد أن جردها الاستعمار من نفوذها السياسي والاقتصادي على السواء . وأصبح وجودها لا يحمل غير الشكل ، وكان ذلك هو الطريق نحو القومية .

فإذ كان الإقطاع قد انبثق كضرورة مشتركة لجماعة ذات هدف جماعي مشترك ، ونظراً لاتجاه هذه الضرورة المشتركة إلى الزوال في ظل الاستعمار . بل ونظراً لأن هذا الاستعمار قد خلق نظاماً جديداً من المصالح المشتركة تحمل محل النظم والمصالح القديمة ، كان من الطبيعي أن يمتد الشعور عبر حدود الولاء للقبيلة إلى الولاء للجماعة الأكبر التي ارتبطت بأصول أكبر وأعم من وحدة اللغة إلى وحدة التعاون إلى وحدة المصالح المشتركة وإن مضى ذلك في حيز ضيق فساير ذلك في البداية لون من الشعور الاجتماعي الذي مثل البذور الأولى للشعور السياسي القومي .

أخذت الفكرة القومية تنهياً للاختمار في وعي سياسي مشرق ولا تجد يثبتها إلا بين المثقفين ، ومزوجة في إشرافها الأول برواسب المجتمع القديم كرد فعل لحرمان هذه الفئة من الوظائف التي احتكرها الاستعمار فتتردد انعكاسات هذه الفئة بين نواة البرجوازية الناشئة وبين العمال الكادحين وقد هيأ لها السبيل بينهم تدهور الحالة الاقتصادية وانخفاض مستوى معيشتهم في ظل الاستعمار .

كان ذلك القدر يسير في خطى بطيئة منذ أن جزئت القارة ، وبقدر حظها من التجدد الاجتماعي في ظل سياسة التغريب . ولكنه أخذ يسرع الخطى قبل الحرب العظمى الثانية ، فكان في الشمال الأفريقي أظهر عن أفريقيا في جنوب الصحراء باستثناء بعض البقاع كساحل الذهب إلى حد ما لسبق الشمال الأفريقي بالتزود من حضارة الغرب والتأثر بها ولأن الشعور

بالوجود القومى فى الشمال كانت أصوله ترتبط بتوافر الشخصية الجماعية التى بنيت فى ظل الإسلام .

وقد توافرت أصولها هناك قبل أن تتوافر تلك بقرون فى أفريقيا جنوب الصحراء ، فكان ثمة وحدة فى اللغة والدين والثقافة والتاريخ المشترك والأهداف فى حين بدأت هذه الأصول فى النشوء ولم تكتمل فى أفريقيا جنوب الصحراء إلا فيما بين الحربين فأخذت تعبر عن وجودها فى لون من الوعى القومى فى أعقاب الحرب الثانية ، فى الشمال غرس الماضى فى الحاضر أصول بعثه . وقد استمد منه ثقافته وأساليبه حياته ، والقوى الموجودة التى لم تأت فقط من الالتئام إلى إيمان مشترك بل ربما كان الأمر الأكبر فيها يعود إلى التركيب الاجتماعى المشترك وإلى الأسلوب الواحد فى الحياة الدينية التى بناها الإسلام .

كان ثمة الشخصية الجماعية فيما بين الحربين فى الشمال وقد بدأ الشعور بالوجود القومى يعكس طبيعة المجتمع القائم ومدى تجرده من خلال النزعة الإسلامية مصحوباً برّد فعل النزعة القبلية ، ولم يكن يعد فى مجموعة بذور الوعى القومى وإن بدت ألو ان كثيرة من هذا الوعى القومى بين صفوف المثقفين فى حين لم يعد إذ ذاك هذا الشعور فى الجنوب لشرقه من المعنى الاجتماعى لأنه كان فى دور التكوين لحداثته مكونات الشخصية الجماعية وكان ذلك يتجلى عموماً من خلال النزعات القبلية لامن خلال التركيب الاجتماعى الموحد الذى بنى فى ظل الإسلام كما بدا فى الشمال ولكن مع هذا كانت العصبية مضرّوباً مشتركه فى الشمال والجنوب وكانت قوة كامنة متغلغلة تمثل نواة معنى السيادة فى ارتكازها إلى فكرة الأمن الاجتماعى وقد تمثلت فيها روح هذه الجماعات وقد بدت تلك مترابطة فى الشمال لوجود أصول البناء القومى ، وكانت فى الجنوب مفككة فى حلقات قبلية لانعدام الشخصية الجماعية وأن كان إذ ذاك يتهاى للتماسك بقدر نشوء هذه الأصول . على أن هذا كله فى البداية لم يمثل البذور الاولى

للعنصرية القومية فلم يكن شعوراً سياسياً مسيطراً لأن الفكرة القومية لم تكن تدرك إداراً كما مباشراً من مركز الشعور بل لاشعورياً من خلال النزعة التقليدية في الشمال وبين البلدان التي انتشر فيها الإسلام ، كما تجلّى في الحروب التي شنها العرب ضد الاستعمار الفرنسي خصوصاً ، وإن صاحبه لون من الاختيار السياسي . كما تجلّى في حرص القبيلة على الإبقاء على سيادتها وكيانها الاجتماعي في الجنوب بما صاحبه من لون من الاختيار الفكري لاسيما في غانا ولم يرق اختيار الفكرة القومية في الشمال الأفريقي والجنوب لمشارف الوعي السياسي إلا في إشرافه من المثقفين وحيث كانت البراجوازية آخذة في النمو قبل الحرب الأخيرة .

وكان ذلك أوضح في الشمال الأفريقي بفضل الأصول القومية وامتداد حركة التغريب وتأثيرها على نمو الطبقة البرجوازية والمثقفين في حين كان ذلك لا يزال تقليدياً في أفريقيا جنوب الصحراء لافتقار كل كيان سياسي فيه إلى أصول البناء القومي فكان الاختيار السياسي يتجلى بقدر توافر هذه الأصول بتطور المجتمع القبلي إلى البناء الحديث ، كما ظهر فيما بين الحربين في غانا والسنغال لاصالتهما بالانطباع بحركة التغريب وتوافر الأصول القومية في غانا ، وفيما عدا ذلك كانت أفريقيا جنوب الصحراء في الطريق إلى التأهل القومي لبطء التطور القومي الحديث والعزلة والتفكك وسيطرة المجتمع الاقطاعي في ظل الاستعمار وسياسة الرجل الأبيض .

ولقد تجلّى الوعي السياسي مجسداً في الحركة القومية في الشمال الأفريقي بين المثقفين إلا أنه كان مصحوباً برد فعل ديني وقبلي مسيطر .

ففي تونس ، ظهرت الحركة القومية تتخذ شكلاً منظماً بعد الحرب الأولى وكانت أصولها ترجع إلى النصف الثاني . من القرن التاسع عشر وقد أشرقت روحاً حديثة تغذيها الحركات الاستقلالية في مصر وبلاد الشرق العربي وإعلان مبادئه ولسن في التقرير الذاتي للمصير ، وقد نظم المقاومة

حزب الدستور الذي تأسس عام ١٩٢٠ فتقدم إلى فرنسا ببرناج إصلاحى لإنشاء حكومة دستورية وفي مطلع عام ١٩٣٠ انفصل الجناح المناهض عن الحزب القديم وأسس حزب الدستور الجديد إلا أنه حل عام ١٩٣٢ ورغم ذلك لم تتوقف الحركة .

وفي الجزائر ، عقب الحرب الأولى ، أسس الأمير خالد كتلة المنتخبين المسلمين الجزائريين تعمل على منح الجزائريين كامل الحقوق وإصلاح الوضع الاجتماعى وقد أسس ذلك مع لجنة الدفاع في شمال أفريقيا التي تطورت عام ١٩٣٦ فأصبحت نجم الشمال الإفريقى للدفاع عن المصالح المادية والأدبية للمسلمين المغاربة ، ولما حلت واصلت مسيرها تحت ستار حركة النجم المجيدة ثم تأسست عام ١٩٣٠ جريدة الأمة في فرنسا ولما عقد مؤتمر عام ١٩٣٣ أعلنت تلك عن مطالب الشعب الجزائرى في الاستقلال . فلما أعتقل الزعماء واصلت الحركة سيرها باسم الاتحاد الوطنى لمسلمى الشمال الإفريقى إلى أن تأسس في يولية عام ١٩٣٨ التجمع الفرنسى الاسلامى لتحقيق مطالب الجزائريين في كيانها القومى والاسلامى .

ولقد أثر الكفاح العسكرى والحركة السلفية التى انتشرت في الشمال الإفريقى في توجيه الشباب ، وفي المغرب ظهرت طليعة الحركة القومية بعد عام ١٩٣٠ بعد ظهور الظهير البربرى وذلك عقب المرسوم الذى كشف عن نوايا فرنسا نحو مستقبل البلاد الدينى والقومى . إذ ذاك ثار الشباب وانتخب وفداً من العلماء والقادة يطلبون من السلطات إلغاء التشريعات التى قررها الظهير البربرى .

وكما واجهت السلطة الفرنسية الحركة بالشدة أخذ الشباب يعبر عن روحها في صورة تنظيم سياسى وصحافة حرة حتى نشبت المصادرة بين الجيش الفرنسى وبين الشعب وقد تأسس الحزب الوطنى للعمل على المطالبة بالاستقلال على أساس احترام الاسلام ووحدة البلاد والعرش ، ولما اضطدته

فرنسا واصلت الحركة مسيرها في الخفاء طوال الحرب الأخيرة .
وفي الريف ، أعلن عبد الكريم الخطابي ثورته على الاستعمار الأسباني
وأقام حكما وطنيا .

ولقد قام ساحل أفريقيا الغربية البريطانية بمسيرة الشمال الأفريقي في
إشراقة القومى في شكل أوهاصات بقدر ما أصابه من تجدد حديث .
فظهرت أولى المنظمات السياسية في غرب القارة البريطانية في أشكالها
الأولى كجماعة الضبط وهو تجمع حول رجل ذى تأثير مثلها جماعة من
المثقفين المهنيين . وقد ظهرت في العواصم ، أولا كنوة للمثقفين أو الطبقة
الثرية جماعة تستهدف التدخل لدى السلطات الاستعمارية لعلاج بعض
المسائل الحزبية ولم يكن هدفها الوصول إلى الحكم أو طرق المسائل الساسية .
وتعتبر منظمات الشباب وروابطهم واتحادهم مظهرا جديدا من مظاهر
الوعى السياسى المشوب بالرواسب التقليدية عرفته أفريقيا عقب الحرب
الأولى وفترة ما بين الحربين وقد ازدهرت مؤسساته في سنوات
الثلاثينات .

وقد انبثق هذا النشاط مع نواة المثقفين وشعورهم المتزايد بحقيقة تدهور
الوضع الاقتصادى وضيق المجال في الوظائف الحكومية مع نشاط الصحافة
الوطنية .

ويعتبر هذا الاتجاه الفكرى أقدر مما سبق من ناحية التنظيم وأوسع
فى قاعدة توسع النشاط السياسى إلى باقى المدن والأقاليم خارج العاصمة ولقد
اتسم بالاتجاه نحو نيل الحقوق الدستورية التى تغلب عليها النزعات التقليدية
وكانت تدور فى نطاقها ولم تكن شعبية بما استعادها إلى النزعات التقليدية
فى المرحلة الأولى .

شهدت منطقة لاجوس أول نشاط سياسى حين تصارعت ثلاثة تنظيمات
سياسية حول القاعدة البلدية المخصصة للأفريقيين ، كان منها الحزب

الديمقراطي الوطني الذي تألف برياسة ماكولي سنة ١٩٢٣ وحزب الاتحاد الشعبي برياسة راندل ثم حزب اتحاد شباب نيجيريا بزعامة أوياسا ، على أن هذه الطليعة لم تكن قومية تماماً فلم يكن الحرب الأول في صبغته قومياً ، ولا كان الثاني يمثل شعب نيجيريا القبلي ولا كان الأخير يعبر عن اتحاد الشباب وقد جاء اهتمامها بالجزئيات أكثر من المسائل العامة :

ثم تألفت سنة ١٩٢٣ حركة شباب لاجوس وقد غدت بعد ذلك حركة شباب نيجيريا تمثل نواة طبقة متوسطة ناشئة في لاجوس وجنوب نيجيريا من الموظفين والمهندسين وغيرهم وقد طالبت بالحكم الذاتي ووحدة القبائل عن طريق التفاهم والتعاون وظهر نشاطها في انتخاب المجالس البلدية في لاجوس ومالا بار ، إلا أن الحركة لم تلبث أن انقسمت إلى اتجاهات انفصالية وقبلية .

وفي عانا ظهرت هذه الاشرقة أيضاً فظهرت جمعية حماية حقوق المواطنين الإفريقيين يضطلع بها المواطنون الذين أحسوا بتهديد لحقوقهم التقليدية وأراضيهم ومراكز الرؤساء الوارثين يشاركونهم طلائع الطبقات المتعلمة ، إما في مدارس الكنيسة أو في مدارس الحكومة لاسيما المحامين أو آباء الكنيسة وقد مثلت حلقة اتصال بين الإدارة الحكومية ورياسات المجتمع القبلي وكانت وسيلة اتصال المواطنين والحكومة لعلاج المشاكل الحزبية التي آثارها الاستعماريون بالوسائل السلمية وكان الاحساس بها أعمق من وعى الفكرة القومية ذاتها ، ولما عملت الحكومة على تحطيمها فكراً إذ ذاك سعى بعض زعمائها إلى إنشاء منظمة سياسية أخرى قوامها طليعة الطبقة المتعلمة وذلك سنة ١٩٢٠ حيث تكون مؤتمر غرب أفريقيا الوطني لقرار الحكم الذاتي للأفريقيين ومنحهم حق الاقتراع العام وفصل السلطة القضائية عن التنفيذية وتطبيق نظام الحكومة المحلية مع احترام نظام ملكية الأرض السائدة وإنشاء جامعة ولكن بوفاة زعيمه هايفورد تحطم المؤتمر .

ولقد بدأت منظمات ، كالنوادي والجمعيات في الظهور بعد عام ١٩٣٠ فتكون منها ما يسمى بمؤتمر الشباب ، وهو تجمع وليس منظمة سياسية لتبادل الآراء كان همه وهدفه السعي لإقرار الحكم الذاتي في نطاق الكومنولث ثم العمل على إعادة وحدة قومية من القبائل المتعددة في ساحل الذهب ولكن انطلاق الحرب أنهى هذا المجتمع .

وكما كانت المسائل الجزئية التي كان يحسها الفرد إحساساً مباشراً في ظل الاستعمار هي البيئة التي مهدت السبيل لإشراق الحركة في طبيعتها للتعبير عن ذلك الوعي الناشئ ، في حركة ناشئة كما رأينا وأخصها الأرض فإنها كانت تمتد أيضاً الميدان الأول للتعبير عنه بصورة أخرى في صورة حركة اتحاد الباتاكا في أوغندا ، وفي الثلاثينات ظهرت جمعية بوجندا الفتاة وكان قوامها لفيف من أبناء الرؤساء والزعماء وذوى المراكز الاجتماعية للمحافظة على أوضاعهم الاجتماعية وحل مشاكل الأرض ولم تكن كل هذه المنظمات تمثل المجتمع الأوغندي إلا بعد تطور اتجاهها وتنظيمها في أعقاب الحرب الثانية .

ولقد منع التوطن الأوربي في وسط القارة وشرقها امتداد المجتمع الأفريقي الحديث الذي بدأ في غرب أفريقيا البريطانية فيما بين الحربين ، فقد عاشت هذه الطبقة العنصرية فوق المجتمع وسدت عليه النمو مادياً وعسكرياً وفكرياً ، فحالت دون نمو الطبقة البرجوازية والطبقة المثقفة بعد أن هيمنت على مصادر التجارة والحكم وحرمت الأفريقيين من التعليم والمجتمع .

لقد تميز الوسط والشرق بالاقتصاد النقدي والتقدم الحديث ، إلا أن التوطن الأوربي قد حرم الأهالي من التأثير به . وقد ترك العنصر الآسيوي أداة تشاركه في الحد من نمو الطبقة البرجوازية في احتكاره تجارة التجزئة (م ٢ — أفريقيا)

وممارستها ، فى هذا المجتمع المختلط كما فى اتحاد وسط القارة الأفريقية .
حرم الأهالى من الطرق الطبيعية لإبراز أفكارهم السياسية ، وأمام انتزاع
الأراضى وتفكك وحداتهم القبلية واستخدام العنف يبعد الأمل فى الحرية
وينشغل الفرد بالجزئيات فى كفاحه ولا يجد سبيلا لمعالجتها غير العنف
والتخريب ، الأمر الذى ميز الحركة القومية فى نشأتها فى هذين القطاعين ،
ولما ظهرت تلك اختلفت عن مثيلتها فى غرب القارة فلم تكن المنظمات فى
شرق القارة قوامها طبقة مثقفة بل كان عمادها هم المزارعون فى المناطق
المحجوزة للقبائل أو الأجراء الزراعيون ، وقد نظمت المنظمات للدفاع عن
الحقوق الوراثة ونشأت المنظمات السياسية فى كينيا بسبب الحقوق الوراثة
وبسبب مشكلات الأرض فارتبطت جميعها باسم الكيكويو لأنهم يكونون
أكبر مجموعة قبلية هناك ويتميزون بمستوى خاص من الثقافة كما نشأت فيها
جمعيات تعمل على نشر التعليم منها جمعية مدارس الكوكويو المستقلة
وجمعية الكوكويو للتربية والتعليم وغيرها بجانب ما أنشأته من مدارس .

وكانت أول محاولة لإنشاء منظمة سياسية فى يونيو عام ١٩٢١ حتى
تكونت جمعية شرق أفريقيا وكانت تسمى بجمعية شباب الكوكويو أيضاً
وذلك رداً على قيام الملاك البيض بتخفيض أجور الأجراء الزراعيين
عام ١٩٢١ ولكنها سرعان ما صودرت ونفى رئيسها فتألف عقب إلغائها
جمعية الكوكويو المركزية وكان سكرتيرها هو جومو كنيانا ، للدفاع عن
حقوق الأرض ومعارضة التفرقة العنصرية ونشاط المستعمرين .

وهكذا ، كانت الفكرة القومية تتهاى بالاختار فى الظهور فى شمال القارة
وفى غربها وإن بدأت غامضة فى وسطها وشرقها .

على أن هذا كله ، إن استغرق تكوينه مرحلة تاريخية طويلة لم يعد بين
الحريين مجرد طليعة لاختار الفكرة القومية ، وكان التعبير عنه يمثل

معالجة المسائل الجزئية التي أثارها الاستعمار حسب ول الإدارة المحلية والانتخابات الإقليمية والموظائف ومشكلة الأرض وغير ذلك مما كان يمثل أصولا لحركة قومية ناشئة تستهدف أولا إنهاء الادارة الاستعمارية لتنتهى بإقامة حكومات ديمقراطية قومية .

وعلى هذا ، لم يكن هذا الاختيار لأصول الحركة القومية منبثقا في وقت واحد ولا كان في مستويات واحدة في كل القارة وقد اختلف في ذلك كيان سياسى إلى آخر قد قام الخلاف على أساس مدى حظ كل من البناء الحضارى الحديث ومدى حظاه مما يحمد بحرى الشعور القومى من المشا كل التى يثيرها الاستعمار ، لذلك كان شروق الحركة القومية في هذه الانبثاقات غير متوازية فتجد مثلا أن الحركة القومية في الشمال الأفريقى تظهر مبكرة عن أفريقيا جنوب الصحراء بوجه عام للأسباب التى ذكرناها ونجدها أسبق في المستعمرات البريطانية في غرب القارة عن نظائرها في أفريقيا جنوب الصحراء لتمييزها عن غيرها في الغرب والوسط والشرق بالسبق في التقدم الاقتصادى الحديث والنمو الفكرى السياسى والاجتماعى بعكس المحميات التى حاول الاستعمار البريطانى الإبقاء على نظامها القلى وتجميدها وتطورها الاقتصادى والاجتماعى .

كما نجد طليعة الحركة القومية على وضعها المحدود تبدأ في غرب أوريقية البريطانية الغربية في أصول تهيوها بالتماسك فيما بعد نجدها في الوسط والشرق بمدة حول تحديد علاقة الفرد بالسلطات الاستعمارية في الداخل لتصفية مسائل العنصرية وحيازة الأرض وغير ذلك لوجود المستوطنين في هذه القطاعات وسيطرتهم على السياسة والاقتصاد عموما .

وبرغم عدم وجود توطن أوروبى في أفريقية الفرنسية والغربية ، إلا

أننا نجد أصول الوعي القومى لا تنمو فى سرعة اتجاهها القائم فى أفريقية الغربية البريطانية ولا فى أهدافها وذلك لسيطرة الحكم المباشر وسيادة النخبة الفرنسية ، على أنها كانت مهياة وذلك بفضل احتكاكها الثقافى الاستعمارى الدائم بفرنسا لأن تطور الحركة .

على أن هذه الأصول التى انبعثت بها الحركة القومية لم تلبث حتى امتدت ونمت وتطورت منذ الحرب العالمية الثانية وبفضل بظهور الاقتصاد الحديث نما الوعي القومى وكان الحدث الأكبر الذى انبثق على يديه تطور القومية وتنمية أصولها هو قيام هذه الحرب وآثارها السياسية الاجتماعية وما نجم فى ظلمها من تطور اجتماعى حديث سار به تجدد فى الوعي القومى ثم ما حدث فى أعقابها من تطور فى الظروف الدولية وتراجع لسياسة الاستعمار .

ولقد نما هذا الشعور السياسى القومى فى أعقاب الحرب الأخيرة وامتد بامتداد حركة التجدد الحديث مادياً واجتماعياً وبظهور الفردية الحديثة والمجتمع والاحتكاك مع الاستعمار وتفاعل الظروف الداخلية لكل كيان سياسى ، مع مبادئ القومية ومدى استعداد هذا الشعور للتأثر بانعكاسات الظروف الدولية التى سار به تطوره أثناء الحرب وفى أعقابها فعاون على نموه ظروف الحرب العالمية الثانية وما انتهت إليه من مبادئ وما أعقبها من حركة تحرير شعوب آسيا .

فإبان الحرب ، أسهمت القارة فى القضاء على القوى المعادية للديمقراطية النازية والفاشية وكانت مصر والمغرب وساحل الصومال وغيرها مسرحاً لعملياتها فتحطمت القرى والمدن وتصدع الاقتصاد وتدهورت الحياة الاجتماعية وفنا من أبناء أفريقيا الكثير دفاعاً عن الحرية جنباً إلى جنب مع البيض . ومن ثم نما فى القارة إبان الحرب ثم بعد عودة جنودها، إتجاه آخر يأخذ

بالمساواة في الحقوق بقدر الاشتراك في الالتزامات ، وقد تفتحت بهؤلاء آفاق جديدة للقارة رأت بها العالم ، وأخذت تتحلل من العزلة ونقرأ في ظل الحرب وعن طريق العائدين مبادئ الحرية وشيئاً عن حياة الشعوب الحرة ، فلما عاد الجنود إلى أوطانهم بهذا الشعور وانتهى مصيرهم وملايين العمال الذين استخدمتهم سلطات الحرب إلى البطالة ، اقسمت بهؤلاء رقعة الشعور السياسي المتطور .

ولقد عاون على اخضرار الوعي السياسي في أعقاب الحرب مد آخر انعكس على القارة من الخارج انبثق من نجاح حركة تحرير الكثير من شعوب القارة الأفريقية وقد صار ذلك ترشيحاً عملياً لما يجب أن يكون عليه النضال القومي .

هزمت ألمانيا وإيطاليا وفقد المنهزم أملاكه في القارة فأخذت هيمنة الاستعمار تدوب ، حتى لم يعد ذلك الشيء الثابت الدعائم ولكنه بدأ أمام دعاة القومية ظاهرة تسرى عليها قوانين التطور ...

ثم سمع الأفريقيون ما هن مشاعرهم وأكد هذه النظرة بين القارة الآسيوية والمحيط الهندي وهو نجاح أندونيسيا في كفاحها القومي وتحررها من الاستعمار الهولندي ، فأخذت آثار ذلك تنعكس ، وتترسم المستقبل في ثقة وأمل

ثم بدأ الاستعمار البريطاني والفرنسي والبلجيكي بوجه آخر أمام الإفريقيين في أعقاب الحرب عندما حطمت الحرب أسطورة البطولة ونلك القدرة المادية التي كان يبدو بها أمام القارة العزلاء بما هيأ انسيبل لمغالبتها .

فقد خرجت إنجلترا من الحرب وقد تحطم الكثير من اقتصادياتها في حين انتهت فرنسا من الخروج من صفوف الدول الكبرى ولم يعد في الميدان غير الويات المتحدة والاتحاد السوفيتي .

ثم سرت موجة التحرر في آسيا تدعو القارة في معناها لاتباع المثل ، فاستقلت الهند والباكستان وسيلان عقب الحرب ففتحت فرنسا في الهند والصين وفي الشرق الأدنى بخسائر فادحة ، استقلت لبنان وقامت اثورات في مصر والعراق ضد الاستعمار ، وكانت ثورة الجيش في مصر عام ١٩٥٢ نقطة تحول كبير في سريان المد القومي وسرعته في القارة الإفريقية بعد أن تحطم على يديها الاستعمار البريطاني ، فأظهرت القوى المناهضة للاستعمار ، وقد مدت يدها بالعون للشمال الإفريقي فثار في وجه الاستعمار الفرنسي يردد صدهاء بين المستعمرات الفرنسية التي تربطها به وحدة الدين والهدف ومن ثم سار الغلبان في القارة .

نما الوعي القومي الإفريقي بطريق غير مباشر ، بمقدار نمو أصوله في كل قطاع بفضل التجدد الحديث في ظل الاستعمار ، في بناء المجتمع الإفريقي ، ينمو البرجوازية المثقفين والعمال ، وبطريق مباشر بتراجع الاستعمار في أعقاب الحرب الأخيرة عن سياسته الاستعمارية جزئياً وتمكن الشعوب من المزيد نسبياً من الحقوق السياسية والثقافية ثم عنايته بالنواحي الاقتصادية للمستعمرات لرفع مستوى الرواج فيها كخطة تمكنه من البقاء على أساس كسب ثقة شعوبها عقب الحرب وقد أخذ ذلك يزداد في العشر السنين الأخيرة بامتداد النمو لأصول المجتمع القومي الحديث وزيادة انتشار القومية في ظل اشتداد الصراع بين الكتلتين الغربية والشرقية حول القارة وظهور القوى المناهضة للاستعمار ، وقد بدت تلك قوة فعالة تناصر القومية وفي ظلها اتخذت الحركة القومية صورة النضال السياسي الدولي مما مكن القارة من الحركة والوعي بما تجلي من كثرة الاجتماعات في الداخل والخارج وانتشار الصحافة والإذاعة التي كانت تنقل الحالات الموجهة ضد الاستعمار لاسيما من الكتلة الشرقية فتتبنى المشاعر القومية وترسم السبل .

وأخذ الوعي القومى يسير فى نموه سيرا أكثر أفقية عن فترة ما بين الحربين متلونا بلون كل قطاع فكان فى الشمال الإفريقى أوفر منه فى أفريقيا جنوب الصحراء ووسط القارة وشرقها وإن اختلفت مستوياتها وقد عبر عن وجوده فى نشوء المؤتمرات وتطورها إلى الأجزاء السياسية وقوة الحركات القومية فى الشمال الإفريقى وأفريقيا الغربية البريطانية لاسيما فى غانا وانشاق الاتجاه القومى بين شعوب المستعمرات فى السنين الأخيرة متحررا من سيطرة التوجيه الفرنسى واشتداد حركة العمال واحتدام الأفكار السياسية وتضامن شعوب القارة فى نزاعاتها مع الشعوب الحرة من أجل التحرر ثم فى ظهور الصحافة الوطنية فى أرجاء القارة .

وقد تطورت الصحافة الشعبية فى الشمال الإفريقى بتطور الوعي السياسى فعدت حافلة بالفكر السياسى القومى تتناولها الأقلام الحرة من الشباب المثقف المتحمس لعروبتة وقوميته .

ولقد ظهرت معظم الصحف فى إفريقيا جنوب الصحراء بعد الحرب العالمية الثانية ، وهى وإن بدت تسيطر عليها سلطات الاستعمار تارة والمستوطنون تارة أخرى منذ البداية ، فقد كانت مسرحا لجدل سياسى وثقافى فى أعقاب الحرب الأخيرة ومظهرا لوعي سياسى متطور ، وكانت أبرز ما تكون فى ساحل غانا وأفريقيا الغربية البريطانية عموما ، فكان ثمة مثلا فترة ما فى نيجيريا الشرقية أربع صحف وفى غانا بلغت الصحف التى كان يديرها الإفريقيون ست صحف رئيسية تحرر باللغة الإنجليزية وبلغت فى كينيا أربع مجلات أسبوعية تكتب منها ثلاثة باللغة السواحلية وواحدة بالكيكويو من ٢٢ صحيفة ، وكان يحررها المستوطنون وظهر فى تنجانيقا حوالى ١٢ صحيفة كان منها ست صحف تحرر باللغة

الإنجليزية وصحيفة باليونانية وصحيفتان بالهندية والباقي يحرر بالسواحلية وثمة في تنجانيقا صحيفتان يوميتان أوسعها انتشاراً هي : « تنجانيقا ستاندرد » التي كانت تصدر باللغة الإنجليزية والثانية تحرر بالسواحلية ويملك الأفريقيون جريدة « يوكانا جاندى » وتحرر بالإنجليزية والسواحلية .

وقد كانت أوغندا أكثر بلدان شرق أفريقيا فى النشاط الصحفى الذى يعكس صورة الاتجاهات الفكرية الواعية إلى حد ما وتعتبر اللغة الوطنية هى السائدة فى الصحف وهى « اللوجاندة » أى لغة الباجنده ، فمن ١٦ صحيفة نجد ١٤ منها تحرر باللغات المحلية وبخاصة اللوجاندة . وهناك كانت تجد صحف الحزب الوطنى رواجاً كبيراً مثل صحيفة « أوجنيديا بوست » ، المؤتمر الوطنى ، وهى أسبوعية ، وصحيفة « أوجنيديا يوجيرا » الأسبوعية ، وكان فى إريتريا عام ١٩٥١ صحيفتان قوميتان ، و ٨ صحف أسبوعية منها : « صوت أرتريا الوطنية الإسلامية » وفى الصومال نشأت صحافة متطلعة واعية ، فثمة « صحيفة الاختبار » التى كانت تصدر بالعربية والإنجليزية وكانت مناضلة يحررها شباب الطليعة فلما أوقفت صدرت صحيفة « شرق أفريقيا » فى الصومال البريطانى تعبر عن حزب الرابطة الوطنية ونصدر باللغة العربية ، وهناك « اللواء » وهى صحيفة صدرت باللغة العربية وكانت تتبنى قضية الوحدة للصومال الكبير ، أما فى أفريقيا الفرنسية فلم يكن ثمة صحيفة واحدة تصدر باللغة المحلية لسيطرة الثقافة الفرنسية ، فجميع أنواع الصحف تصدر باللغة الفرنسية وقد وجدت الصحافة فى هذا القطاع رواجاً وتوزيعاً أكثر من توزيعها فى فرنسا ذاتها على أن ذلك لم يكن معناه انتفاء لوجود الوعى القومى السياسى لهذا القطاع فقد تجلى بصورة أوضح عن جميع المستعمرات الفرنسية فى داكار والسنغال عموماً فى ظل الاستعمار فكان ثمة فى داكار سبع صحف تحرر باللغة الفرنسية تعتبر لغة للكتاب والصحفيين الوطنيين

على أن اختار الوعي السيامي على قدره ومقداره برغم هذا لم يكن ليؤتى ثماره : حركة قومية تعبر عن تحقيق أهدافها ، وتنطبع الحركة القومية في الخمسينات الأخيرة ، بطابع السرعة فإنها لم تكن بهذا ثمرة انطلاق ذاتي قائم على عمق الوعي السيامي بقدر ما كانت ثمرة الاستناد التي تأيد الرأي العام الحر وتراجع الاستعمار ، فقد بدت بهذا تسبق مكونات هذا الوعي فلم يكن ذلك عميقاً في مجموعته إلا بين الطليعة المحدودة المثقفة التي تستند إلى أعماق المجتمع القبلي الاقطاعي في نضالها وتحاول استثارته وقيادته من خلال المسائل التي يحسها إحساساً مباشراً ، لهذا سار الوعي القومي متعثراً في مجراه ، يعوزه العمق الأصيل وتلاحقه روااسب هذا المجتمع مصحوباً بالنزعة القبلية والإسلامية في الشمال الأفريقي وتسيطر على مقدراته هذه النزعات في أفريقيا عموماً .

أما في وسط القارة ، فقد امتص مقدراته ظروف الإقليم الخاصة من التفرقة العنصرية ومشاكل الصراع بين الإفريقي للرجل الأبيض عموماً حول حيازة الأرض والانتخابات والحقوق السياسية ، ومن ثم بدأ محوراً في صورة تحديد العلاقة بين الفرد وسلطة الرجل الأبيض الداخلية .

أما في الشرق ، فكان مصحوباً برد فعل النزعات القبلية عدا كينيا فقد سيطرت النزعة القبلية مع المشاكل العنصرية على الفرد وجمدت مقدرات وعيه السيامي .

كان الوعي القومي السيامي إذن في الخمسينات الأخيرة ، برغم سيره في طريق النمو ، أضعف من أن يرقى بحكم مكوناته الفكرية وتحديد عناصره لمستوى سلطان الاستعمار وذلك لسيطرة هذه النزعة التقليدية على سواد شعوب القارة فلم تكن الفكرة القومية رغم التجدد القبلي المسيطر تدرك إلا من خلالها لاشعورياً ، وكان مركز الثقل في سير الحركة القومية في

أفريقيا هو في القوى السياسية الدافعة لهذه الحركة القومية التي أسرعت بفضلها تسبق مكوناتها الفكرية لاسيا في الخمسينات الأخيرة ، ومن ثم توالى ظهور الدولة الأفريقية الحديثة بعد انسحاب الاستعمار من القارة .

وما أن عقد مؤتمر أديس أبابا عام ١٩٦٠ حتى مثلت فيه ١٢ دولة أفريقية وعقد المؤتمر الثاني والثالث في أديس أبابا فحضره رؤساء ٢٠ دولة أفريقية مستقلة ومثلت فيه دولتان أخريتان هما المغرب وتوجو ، وكانت تلك الدول الإفريقية تمثل ٢١٢ مليوناً من الإفريقيين كما شهد قادة تمثل البلاد الأفريقية التي لا تزال ترواح تحت حكم الاستعمار وتعيش بين ظهرانها نحو ٤ مليوناً من الإفريقيين .

وتغيرت أفريقيا بسرعة في ظل امتداد حركة التجدد فحصلت تنجانيقا وزنجبار على استقلالهما في ديسمبر عام ١٩٦٣ ، وقد اتحدا تحت اسم تنزانيا واستقلت واحتفلت نياسالاند تحت اسم ملاوي باستقلالها في يولية عام ١٩٦٤ وتبعتهما روديسيا الشمالية تحت اسم زامبيا في أكتوبر عام ١٩٦٤ ثم بعد ذلك تحرير باستوبولاند وباسونولان ولم يبق من القارة من مناطق الاستعمار غير روديسيا الجنوبية والمناطق التي تسيطر عليها دولة البرتغال .

وتواصل حركة التحرر سبيلها قدما إلى الأمام حتى تستكمل ذلك الاستقلال وتعززه ، ومن ثم دخلت أفريقيا مرحلة جديدة من ثورتها كان عليها لكي تستكمل وجودها الحر ، أن تحرر ما بقى من مناطق تحت حكم الاستعمار وتعالج ما انحدر إلى عهد الاستقلال من مشاكل يشتق ألوان الإصلاح ، والبناء بما يدعم عهد الاستقلال ويعززه .

الباب الأول

مشكلات بناء المجتمع الإفريقي في عهد الاستقلال

إن أكبر ما تعانيه أفريقيا في عهد الاستقلال منذ أن نشأ ، هو ما ينبعث من تركيب المجتمع الإفريقي من مشاكل متأصلة فيه أبقى عليها الاستعمار وزادها تمكيننا وأخصها النزعات القبلية المسيطرة والتخلف الاقتصادي بما أضعف من المقومات القومية .

ترجع خطورة هذه المشاكل في تأثيرها في الانتقاص من أسس مركز الدولة الحديثة وإثارة الصعاب في طريق استكمال وجودها بشتى الوسائل بما يجعل من ذلك الاستقلال السيامي استقلالا شكلياً مفكك البناء والأوصال .

الفصل الأول

البناء الاجتماعي والمشكلات القومية

يعتبر المجتمع الإفريقي ، مجتمعا قبليا في أصول بنائه ، فبالرغم مما اعترأ، من هزات أخذت تهيء بأصول جديدة ، أخذ في ظلها ، بطريق غير مباشرة في ظل الاستعمار ، يستيقظ على أنداء بعث جديد ، فقد بقي ، كما يريد الاستعمار ، في بنائه الاجتماعي تسوده النزعة القبلية ، يعاني بالتالي نقصا في البناء القومي ، ذلك لأن تأثير هذه الهزات كان يطفو على السطح ولا يبلغ من أعماقه إلا قليلا ، فليس بدعا إذن أن يعاني في عهد الاستقلال من البناء الاجتماعي المسيطر مشكلات نصيب التماسك القومي وتهز كيان الدولة الجديدة .

ويقوم هذا المجتمع القبلي على أساس اثنولوجي ، أساسه رابطة الدم ، ويسوده ولاء مطلق مسيطر نحو رئيس القبيلة ، فلا بدع أن تكون النزعة التي تنبعث من ذلك البناء الاجتماعي نزعة قبلية .

في ذلك المجتمع ، يمثل رئيس القبيلة ، من القبيلة ، مركز الولاء ، ويمارس في إطار الرعاية الأبوية اسم القبيلة ، اختصاصات سياسية واقتصادية واجتماعية على نحو لا يحد من سلطانه إزاء سائر أفراد القبيلة ، ويفرض على الفرد تبعيته لرئيس القبيلة ، بحيث يرجع إليه في كل ما صغر وكبر وجل ، فبفضله يحد كل عمله وقوته ، وتحدد روابطه الاجتماعية .

وإذا كانت الديمقراطية ، على أساس المساواة والمشاركة ، تعتبر صفة لازمة للقرية الإفريقية ، فإنها تعتبر في المستويات العليا معدومة ، فالرئيس هو السيد المطاع ، لا يحد من سلطانه إلا مبدأ العدالة بين المتساوين .

وتتركز تبعية الفرد للقبيلة في شخص رئيسها ، على ولاء ينطوى على معان اجتماعية ، من الحب والتعبير والإعجاب والتسليم ، على نحو تتفق معه فريدته ، فالفرد بهذا لا يجد الفرص لتحقيق ذاته في ذلك المجتمع القبلي إلا في إطار ذلك الولاء . فهو بين مجتمع القبيلة ، ومن خلال القيم القبلية ، في وحدة يسودها التجانس من أعضائها ، تتفاعل دائماً مع قوى الإلتصاق الطبيعي ، ويسهم الجميع مع خضوعهم لإرادتهم الجماعية ، في نظام ينتفي فيه استقلال الإنسان ، حيث لا وجود للصراع الطبقي بالمعنى الاقتصادي الاجتماعي الحديث ، ويشترك في ظله الجميع في صور اجتماعية ، ويسهرون فيه على أنماط متماثلة في أساسها .

وحيث تسيطر النزعة القبلية . وتسود التبعية ، يفتنى مع هذا ، وجود النزعة الفردية ، وهذا هو مصدر ما يعاني فيه الاستقلال في القارة ، في كل نظمها الحديثة ، إذ يحرم هذا من نواة المجتمع القومي الأصلية .

ومع تعدد القبائل ، تتعدد النزعات القبلية وتزداد تسيطراً في جسم الدولة الواحدة ويفتقر المجتمع إلى الأصول القومية ، ومع افتقاره إلى ذلك ، تكون هذه النزعات مصدر صراع داخلي ، بحيث يمكن العناصر الدخيلة من استعداد السكان بعضهم على بعض أو على كيان الدولة ذاته ، بما يعرض الدولة الحديثة للانقسام ، وهي في مشرقها ، تحاول العيش من مجتمع حديث .

ويقوم المجتمع الإفريقي في عهد الاستغلال في سواده الأعظم على ذلك البناء الاجتماعي القبلي ، سيما ما يقع فيه بين المناطق الإدارية ، فليس ثمة دولة لا تتألف من بضع عشرات من القبائل المختلفة إن لم تسكن في الجنس ، ففي اللغة والثقافة ، فلا تزال القارة قبلية النزعة في عهد الاستقلال .

وإذ تغلب على المجتمع الإفريقي ، النزعة القبلية فإنه يكاد يخلو بالتالي

من الطبقة فقد ظلت إفريقيا مدة في ظل الاستعمار المطلق الذي احتكر كل شيء ووضعته في يد الرأسمالية البيضاء أو الإقطاع الأبيض ، فيما عدا بعض أما كن الجنوب الإقطاعية كالحبشة وشمال أفريقيا .

وتعتبر أفريقيا قارة الطبقة الواحدة ، وهي الطبقة العاملة مع وجود برجوازية ناشئة وطنية تربت في ظل الاستعمار ، وبهذا كان المجتمع الإفريقي مجتمعاً قبلياً بلاطبقات ، وحدة رأسية وتفتت أفقي ، على نحو يهدد الدولة في عهد الاستقلال .

وللقبيلة في أفريقيا مشكلاتها السياسية المعاصرة ، وكثيراً ما قدمت من قبل للاستعمار ، فرصاً مواتية لنشاط الاستعمار في تمزيق وحدة الدولة في عهد الاستقلال .

وللقبائل أنماطها ، في تفاعلها وتجمعاتها مع بعضها في داخل الدولة الواحدة ، وأهم هذه التجمعات ثلاثة : أولها التوازن القبلي :

فقد تتعدد القبائل في تكافؤ عددي ، فيكثر التنافس القبلي ، على نحو لا تمثل معه التوازن القبلي كثيراً ويتمثل ذلك مثلاً في نيجيريا ، فللهوسا والفلولا في الشمال ، السيادة في العدد ، ولكن اليوروبا في الجنوب نظراً لأنهم أكثر تطوراً . ثقافياً واقتصادياً ، كانت لهم السيطرة في الإدارة والحكم في نيجيريا بينما وجد الشمال نفسه مورداً للعمال والجنود إلى الجنوب مستورداً منه الموظفين ، وفي خشية من سيطرة اليوروبا .

ولقد تجلّى ذلك التوازن القبلي في شكل لون من النضال السياسي ، فقد سبق أن طالب الشمال بأن يقسم الإقليم الغربي - إقليم اليوروبا - إلى إقليمين منفصلين حتى يحد من قوته ، وقد وصل الصراع القبلي حدة بلغت حد تهديد الوحدة الوطنية .

كان ثمة من بين زعماء نيجيريا من لم يعتبر نيجيريا أمة بل مجرد تعبير

جغرافى ، وكان باليو يعتبر نيجيريا وحدة مصنعة والجنوبيين فى الشمال غزاة من الأجانب .

وليس أدل على خطورة السراخ التالى فى المجتمع القبلى على السكان السياسى ودرجة التطور عموما ، من ذلك الانقلاب الدموى انفجر فى نيجيريا فانقسمت على أثره البلاد منقسمة على نفسها

ويعتبر الوضع فى كينيا أقرب إلى حد ما إلى التوازن القبلى فيه إلى القبائل السائدة ، فثمة عادة فائز تميز فى تقدمها وتعدادها النسبى ، وقدرتها العددية فالسكوكويو تفهم فى القديمة ، تليها اللوى ، والارابى ، ومن هذه القبائل الصغرى سمارل الاستعمار الإيقاع بين الطرفين فى مرحلة التحرير الأخيرة ، ولندن فشلت الماورة القبلية للاستعمارية . وعاش الجميع فى ظل حكم مركزى واحد فى دولة موحدة لا فى اتحاد فدرالى .

وقد تسود قبيلة بنفسها لعددتها وثروتها ونموها الحضارى وتنولى الإدارة السياسية الجديدة ، يتحكم نعلها أو موقعها ولكن ذلك يثير بطبيعتها سخطا وغيره سائر القبائل الأخرى ، وبالتسالى يفتح للاستعمار فى عهد الاستعمار ثغره بنقدمها بفتح هذا الباب واسعا لظهور الحركات الانفصالية

ومن الأمثلة على ذلك ، نجد جمهورية الكينى برازافيل ، حيث تؤلف قبيلة الباكو نحو ٤٥ ٪ من مجموع سكان الدولة الذين يتركزون فى منطقة برازافيل ، ويعتبر هذه القبيلة أكثر القبائل تطورا وسيطرة ، على النشاط العام ، سياسيا كان أم اقتصاديا ، تلك السيطرة التى تثير متاعبا جملة للقبائل الأخرى كاليانكى والميوتشى .

ويمثل الحزب السياسى هناك قبيلة الباكو نجو ، فلما تغلب ذلك ، أصبحت عاصمة الدولة الجديدة فى الكينى والفرنسى ، على الساحل ، وقد نقلت منطقة الميوتش أخيرا إلى برازافيل فى قلب القطاع المتحضر .



وتعتبر بوغندة مثلاً آخر تقدمه عن مسألة القبيلة السائدة ، التي تبلغ وحدها فيها ثلث سكانها ، وهي أكثر القبائل تحضراً ، وقد استطاعت السياسة البريطانية تضخيم النزعة الاستقلالية بينهم حتى تحولت إلى حركة انفصال ، فأعلنت بوغندة استقلالها عن أوغندة سنة ١٩٦٠ رغم أنها لم تكن تستطيع القيام وحدها معتمدة على نفسها اقتصادياً كدولة مستقلة .

ولا تقف المشكلات دون ذلك الصراع القبلي بل تتجلى في كل صراع ، فتمثل تنافساً قومياً مع السكان السياسى للدولة الجديدة ؛ فمع تعدد القبائل ونزعاتها تتكاثر لغاتها فينفي بالتالى وجود ركن هام من خصائص السكان القومى فثمة مثلاً ، عدد لا حصر له من اللغات يبلغ في بعض التقديرات إلى ما يزيد عن ٧٠٠ ألف لغة وثمة لغات شعوب وثمة لغات قبائل وغير ذلك .

فمن لغات الشعوب : لغات الإيـو واليوروبا والموسى والماندنجو واللوبا والجالا والأمهرية وغيرها ؛ ومن اللغات القبلية التي يضم كل منها أكثر من بضعة آلاف : النيجرية واللاوور والكيسكيو والوكوما واليبيا والفونجا والبتسونا ، والرواندا والزولو والزاندى والكونجو والمندى والإيفى . .

وثمة اختلاف بين الوحدات الإفريقية من حيث درجة تفتيت اللغات ، فثمة في الكنجو أربع لغات رئيسية ، وفي نيجيريا ثلاث لغات كبرى هي الهوسا والإيو واليوربا ، هذا فضلاً عما هو موجود من حوالى ٥٠ لغة صغرى أخرى .

ويوجد في أنحاء جنوب أفريقيا خمس لغات رئيسية بين ٩ مليون نسمة وفي تنجانيقا وحدها أكثر من مائة لغة ولهجة بين ٩ مليوناً من السكان ، وفي وحدات شرق أفريقية الثلاث نحو ٢٠٠ ألف لهجة مختلفة بين ٢٠ مليوناً من السكان . وفي ليبيريا عشرون لغة وطنية بين ١٢٥٠ مليون (٣٢ - أفريقيا)

نسمة مقابل ٣٦ في سيراليون وتضم أثيوبيا نحو ٤٠ لغة ولا يقل عدد اللغات في السودان عن ٣٠ لغة تقريباً وهكذا .

وتعتبر معظم هذه اللغات واللهجات في القارة لغات بدائية ، باستثناء ما يوجد منها من لغتين . هما الأمهرية في أثيوبيا ثم الماشي في ليبيريا وهو أمر يشير إلى مجتمع لا يزال يحوز مرحلة ما قبل الكتابة في تاريخ الحضارة الإنسانية .

وتعتبر لغة المستعمر من قبل بجانب هذا ، هي اللغة المشتركة في كل قطاع سواء كان فرنسياً أو إنجليزياً أو بلجيكياً ، ووسيلة الاتصال بين الوطن الأوهن من مختلف اللغات واللهجات .

ولقد ظهرت لغة بعض لغات مشتركة تعتمد على أسس وطنية مصطنعة باقتباسات أجنبية كاللغة السواحلية في زنجبار ولغة بعض أجزاء تنجانيقا (تنزانيا) وتسمى هذه اللغة بالسواحلية كما ساعد الاستعمار على انتشار غير ذلك من اللغات ..

من هذا يتجلى ، كيف تواجه الدولة الجديدة مشاكلاً حرجية في كل ذلك المجتمع القبلي . إذ تجد نفسها في ظله دولا بلا لغات وهو وضع يؤثر على مستوى الوعي القومي ، وبالتالي على درجة التماسك السياسي الإجمالي .

ومع سيطرة النزعات القبلية كان من الطبيعي أن تنقضي فيها النزعة الفردية إلى حد كبير ثم قيام المجتمع على أساس من التبعية مما يؤثر على نمو وتكامل قوى يجمع الإفرقيين في كل دولة من أجل الحياة القومية وهو الشعور القومي ، بل يؤثر في كل تنظيم سياسي يقوم على الديمقراطية الحرة إذ يجعل من ذلك التنظيم بيئة لا تصلح وإن مثل من التنظيم الاشتراكي بيئة أصلح في نطاق كل قبيلة .

بجانب هذا ، يثير التركيب الاجتماعى فى عهد الاستقلال أيضاً مزيداً من المشكلات بسبب تضمينته الدول الجديدة ، كانعكاس لهذا التركيب من أقليات غير إفريقية عموماً أو أقليات إفريقية غير متجانسة مما اضطرها التقسيم السياسى للانضواء تحت لوائها فى إصرار فى الولاء نحو أصولها .

فى سيراليون مثلاً ، نجد ثنائية الزواج الخاص والكريول الخليط ، والكريول هم نسل الرقيق المحررين من أمريكا وجزر الهند الغربية ومن نوفاسكوشيا وبريطانيا وقد اختلطوا مع البيض فى القرن الماضى ، وقد استغل الاستعمار ذلك التناقض عندما اشتد الفارق الحضارى بين الخالص فى الداخل والكريول فى الساحل متجسداً فى ظهور التفرقة السياسية بين المستعمرات الساحلية والمحمية الداخلية .

وفى ليبيريا ، يحدث التنافر بين وجود اختلافات فى الأصل والسلالة والحضارة بين الإفريقيين الأصليين والرقيق الأمريكيين المحررين ، وتعتبر هذه الثنائية حضارية أكثر منها سلالية ، فالليبيون أكثر تقدماً ولهم تراث تاريخى مختلف عن السكان الأصليين .

وينظر الليبيون الأمريكيون هناك إلى الإفريقيين على أن مهمتهم هى دفع الضرائب والعمل الرخيص ويرى الإفريقيون أن المشكلة هى مشكلة تقرير المصير على أساس طرده هؤلاء الدخلاء ، والفارق هنا فارق حضارى أكثر منه عنصرى أو سلالى .

وفى ساحل شرق إفريقيا ثمة قوميات آسيوية خاصة بكينيا وتنزانيا حيث يختلط الزواج بالعرب الآسيويين وأهم الآسيويين فى ذلك هم العرب والإيرانيون والهنود وينتشر العرب بأعداد كبيرة فى زنجبار خصوصاً وساحل كينيا المواجه .

أما الإيرانيون ، فمعظمهم وافدون من شيراز ، وأما الهنود فمن الهند أو باكستان أو من «جوا» ، وهم يفوقون العرب عدداً بوجه عام ويستغل الاستعمار ذلك التباين ويشجع فيهم الحركات الانفصالية . أما القوميات البيضاء في جنوب إفريقيا وروديسيا الجنوبية خاصة ، أو في مناطق الاستعمار الكبرى القديمة ، فعلى أيديهم يبدو الدور السياسي البارز . فهي قوميات دخيلة مستوردة متنافرة تماماً مع العناصر الإفريقية فإذا تعد دولة جنوب إفريقيا حقلاً للقومية البيضاء فقد أصبحت معقلاً رهيباً للقومية السوداء . فالبعض هنا رغم أنهم لا يمثلون إلا قلة من السكان ، يؤمنون وجودهم بالارهاب والقوة ولا يحمون وجودهم إلا بأسوأ أنواع التفرقة العنصرية القائمة على أساس سيادة الأبيض .

ويعتبر تاريخ الأقلية البيضاء في وسط القارة أحدث منه في جنوبها وعددهم أقل ، ولم تأخذ تلك شكل الدولة إلا منذ عام ١٩٥٣ حتى أنشئ اتحاد وسط القارة .

وتعد القومية البيضاء هنا امتداداً لها في اتحاد جنوب القارة ، ولم يعد لهذه الأقلية وجود ولا سلطات إلا في روديسيا الجنوبية بعد استقلال روديسيا الشمالية ونياسالاند .

أما عن الأقليات الإفريقية في مجتمع الدولة الجنوبية في عهد الاستقلال فتتجلى ثمرة سوء التقسيم السياسي ، بين إثيوبيا والصومال وكينيا وفي غرب سكان توجولان وغانا وداهومي ، وبين الكونغو برازافيل والكونغو ليوبولد فيل وغير ذلك .

إن البناء الاجتماعي للقارة ، لا تنعكس عنه في عهد الاستقلال ما يمس الكيان القومي بالضعف والتفكك فحسب إنما يشير في حقيقته إلى كبر مسئولية الدول الأفريقية الجديدة وحاجتها إلى النظر في إعادة ذلك البناء بما يطوره ويجعل منه بناء حديثاً لمجتمع قومي ومن الدولة دولة حديثة تشغلها المهـمـل على رفاهية الشعب أكثر مما يشغلها حل مشاكل البناء الاجتماعي القائم .

الفصل الثاني

التخلف الاقتصادي

لم ينل المجتمع الأفريقي من التطور الاجتماعي بقدر ما نال من التجدد الاقتصادي ، ومع هذا فلم يصل ذلك إلى أعماقه ، لذلك ظل مجتمعا يعاني في بنائه وبالتالي تجريده من حرية العمل السياسي الدولي .

وتختلف التعريفات بمعنى التخلف الاقتصادي ولكن ، أيا كانت التعريفات التي يحددها الاقتصاديون للتخلف الاقتصادي فإنها ترد إلى فكرة الفقر .

على أن ذلك ليس معناه أن يعاني المجتمع فقرا في الموارد الاقتصادية وإنما يفتقر إلى الوسيلة التي تستغل بها هذه الموارد بطرق أكثر إنتاجا مع الجهل بطرق استغلال الموارد والعجز عن تنميتها لأسباب خارجة عن إرادتها كالاستعمار ، بما ينتهي كل ذلك إلى ضالة الدخل وانخفاض مستوى المعيشة وتفشي الأمراض النفسية والاجتماعية .

والتخلف الاقتصادي ظاهرة مرتبطة بذلك الفقر الكامن في المجتمع . وتنحصر تلك في الاقتصاد المزدوج والتخصص في إنتاج وتصدير المواد الأولية والتبعية التجارية والعجز التجاري وضعف الصناعة أو انعدامها وضالة المدخرات القومية وضعف تكوين رؤوس الأموال وانخفاض المستوى الصحي وكثرة الأمراض والأوبئة وانتشار الأمراض وغير ذلك .

وتكشف هذه الظاهرة المرتبطة بالتخلف الاقتصادي ، عن ثلاثة جوانب أساسية للتخلف ، جانب سياسي أو سكاني ، وجانب يتصل

بالتخصص الإنتاجي ونوعه ، وجانب ثالث يتصل بعوامل ركود تؤدي إلى استمرار التخلف الاقتصادي .

أما الاقتصاد المحدود فقد جاء حصيلة مرحلة من التطور الاقتصادي في القارة ثمرة التجدد الحديث من الاقتصاد الطبيعي غير المتمر إلى الاقتصاد التبادلي ثمرة الاحتكاك الحضاري ، والمجتمع بهذا يؤدي غرض قطاع الاقتصاد الطبيعي الموجود من أجل الاستهلاك المحلي والغذائي (وغرض القطاع الآخر الموجه للتصدير ، وهو يعتمد على التنظيم والإشراف العلي ورأس المال الضخم وهو يتألف من مشروعات تقوم بها الدولة أو تقوم بها الشركات الضخمة في تمويلها وتأسيسها وتعتمد مشاريع الري فيما يتعلق بالزراعة في المناطق الجافة وفي دالات الأنهار التي تكثرت في الشمال والجزيرة ودالاتها النيجر الداخلية .

ويعتبر القطاع القائم على الاقتصاد الطبيعي قطاعاً بدائياً يقوم على الرعي أو الزراعة ، ففي الرعي البدائي تعاني البيئة بسبب تغلب المناخ كما أن هناك عوامل اجتماعية تؤثر في خدمة الرعي بحيث لا يعدو حرفة رمزية عاطفية على نحو لا يستفيد من الحيوان إلا القليل .

وفي مجال الزراعة البدائية فإن الزراعة المحلية ترادف الزراعة المتنقلة من حيث استخدام الموارد ، وبالرغم من أن ذلك القطاع البدائي لا يساهم إلا مساهمة ضئيلة في مجموع الإنتاج إلا أنه يستوعب الأغلبية من القوى العاملة في الأرض المستغلة . فهناك ٦٩٪ من المساحة المزروعة في أفريقيا المدارية ينحصر للغذاء .

وثمة في هذا الاقتصاد صراع بين محاصيل التجارة ومحاصيل الغذاء ففي السنغال مثلاً انخفضت مساحة المحاصيل الغذائية بسبب التوسع في زراعة المحاصيل التجارية وفي أوغندا نما إنتاج القطن نمواً كبيراً ثم هبط نتيجة

للصراع على المحاصيل الغذائية وكثيراً ما ينجم ذلك الصراع نقص في المحاصيل الغذائية مما يضطر الدولة إلى الاستيراد إما من القارة الأفريقية أو من خارجها .

والواقع أن شرق أفريقيا يعتبر غنياً من الناحية الغذائية بفضل امتداده في خطوط العرض ونطاقات النبات . فمن الملاحظ أن تبادل التجارة من المناطق المدارية زاد خصوصاً في الغذائية التي ترسل بكميات كبيرة إلى الغابة الاستوائية التي هي منطقة نقص في إنتاج الغذاء وذلك لوفرة نمو المحاصيل التجارية فيها .

ويعتبر التخصص التجاري في القارة بين كثير من الوحدات الأفريقية جديراً بالملاحظة فهو يرجع إلى حد ما إلى قلة السكان مما يوفر نسبة كبيرة من الأراضي الزراعية لغير الغذائية في حين يصل الفائض من الغذائية والمواد الغذائية شدة في الوحدات الكثيفة السكان المحدودة المساحة كما في الفولتا حيث الكثافة وضغط السكان شديداً والأمر الذي دعا إلى وجود التنوع الزراعي الاستبقاء حاجيات الكفاية الغذائية .

ويرجع الاقتصاد المزدوج أساساً إلى رغبة الاستعمار في خدمة أغراضه عندما شاء أن تضم المستعمرات على أساس العملة الواحدة التي تخدم المساحات الغذائية لخدمة أغراض الصناعة ، ذلك الأمر الذي يضطرها إلى توفير العجز في هذه المواد واضطرارها إلى الاعتماد فيها على المصادر من الدول المستعمرة ، ومن ثم تكون النتيجة أن إفريقيا تعاني نقصاً في وسائل استغلال الأراضي بما يؤثر في الإنتاج الزراعي قيمة ما يقرب من ١/٣ المساحة تشمل مراعى الاستبس والصحراء حيث لا يكفي المطر فيها لتوفير إنتاج ما ويعتبر ثلث المساحة من السافانا وهي غير مضمونة الإنتاج ، وثمة ١٢٪ لا يصلح ، نظراً لغزارة الأمطار ، ومن ثم يكون ١٢ إلى ١٥٪ فقط من

أفريقيا المدارية هو الذى يعد مناطق صالحة للاستغلال الزراعى ، ويبلغ نسبة الصحراوات بالقارة ٣٥٪ من المساحة الكلية ، وتعتبر التربة فقيرة عادة تعطيلها المستنقعات والتعرية ، وبالتالي فى حاجة إلى المواد الكيماوية لاستصلاحها .

أما فى المناطق المدارية فهناك تربة اللاتريت وقد ظهرت هذه المادة بحكم كثرة أكاسيد الحديد فيها غير أن إرسابات الحديد تعتبر من نوع ردىء ومن ثم فهى تسلب التربة خصوبتها .

وأهم أماكن التربة الخصبة فى أفريقيا هى الولايات الداخلية فى مناطق الصرف الداخلى ، والولايات الساحلية فى مناطق الصرف الخارجى وكلها تقع فى المناطق الجافة كأرض الجزيرة وتشاد دولة النيجر الداخلية .

ومن هذا وذاك يتبين أن المساحة المزروعة تبلغ ١١٥ مليوناً من الأفدنة بنسبة ١٠٦٪ تقريباً من مجموع مساحتها بمتوسط قوى ٧٤ فدان للفرد .

هذا مع العلم بأن ثمة إمكانيات للتوسع والتحسين غير أن ذلك يعتبر محدوداً ، فالصحراوات تمثل مضرراً مشتركاً بين جميع الوحدات السياسية فى كينيا المدارية مثلاً نجد نسبة كبيرة من المساحة الكلية جاد جداً .

وفى الوحدات المدارية نجد أن كثيراً من مساحات سيراليون أراض جبلية وفى ليبيريا لا يصلح للزراعة منها إلا نصف المساحة وفى وسط توجو لا يصلح ٥٠٪ من المساحة الزراعية بينما نجد فى الفولنا حيث لا توجد ثمة صحارى مناطق كثيرة غير منتجة وفقيرة .

وتبلغ المساحة الصالحة للزراعة والتسميد فى تنزانيا ٣٠٪ من مجموع المساحة ولكن المزروع مع هذا يعتبر ضئيلاً جداً .

ولا تزيد المساحة المزروعة فى أوغندا عن ١٢٪ من المساحة الكلية .

وتصل نسبة الأراضي المزروعة إلى أدناها في المداريات في الكونغو حيث لا تزيد عن ١٪ من المساحة الكلية .

أما خارج المناطق المدارية ومن الدول الصحراوية فتتخفض نسب الأراضي القابلة للزراعة والمزروعة كما أنها تتعرض أحياناً للتلف الشديد .

وبالرغم من صغر مساحة الكثير من الدول الإفريقية وضيق الأراضي الزراعية فانه من الممكن مع هذا أن يتمكن من زيادة الإنتاج الزراعي بفضل استخدام وسائل الزراعة المتطورة .

إن إفريقيا بهذا تقوم من ناحية الإنتاج على اقتصاد متخلف لأنه أساساً يعتمد على الإنتاج الأولي وفي حاجة إلى أدوات الاستغلال .

وتنعكس سيادة الإنتاج الأولي على هيكل الصادرات من القارة ، فقد صدر من كل أفريقيا المدارية نسبة من السلع المصنوعة عام ١٩٥٧ لا تزيد عن ٤٪ والباقي كان خامات .

وتعتبر سيادة الحرف الأولية في القارة جزءاً لا يتجزأ من تقسيم العمل في النظام الاستعماري السائد والذي ترثه القارة اليوم منه في عهد الاستقلال .

وليس لدول التعدين ميزة على دول الزراعة إذ تعتبر كلها عاجزة عن أن تصل إلى مرحلة الانطلاق الذاتي رغم القيمة المادية الكبيرة للصادرات المعدنية خاصة .

ومن المتناقضات الإفريقية المميزة ، ذلك التعثر الاقتصادي فبرغم الإنتاج الهام فالثروة المعدنية القيمة التي يمكنها تمويل الزراعة المتخافة وأن تكون نواة لثروة صناعية كبيرة لم تلعب أي دور في التنمية المحلية .

وتعتبر الصناعة في أفريقيا ذات خصائص متخلفة وتتجلى سيادة التعدين

على التصنيع من تفوق الصناعة الاستخراجية على الصناعية وهناك صناعات تحويلية بسيطة معظمها صناعات استهلاكية بسيطة وصناعات حرفية معظمها صناعات غذائية ونباتية مثل تصنيع الخامات الزراعية أو المعدنية بحيث تصلح للتصدير كاستخدام بعض الزيوت من الفول السوداني وقطع الأخشاب في غرب أفريقيا والكونغو وروديسيا كما توجد ثمة صناعات تكرير وصهر النحاس وتركيزه وتعتبر كل هذه صناعات أقرب إلى الصناعة الأولية منها إلى الصناعة الثانوية فالقارة تعتبر قارة الخامات لا الصناعة كما يقع أغلب وحدات القارة السياسية في مرحلة التخلف ونظراً لأن أساس الاقتصاد في القارة هو تصدير الخامات فإن الدول الإفريقية بهذا تمثل في اقتصادياتها اقتصاديات تابعة للأسواق الخارجية مما يقلل من وزنها السياسي كدول مستقلة .

ويرجع تذبذب الدخل القومي ومعظم الدول الإفريقية إلى الاعتماد المطلق على هذه الخامات وذلك لأن اقتصاديات التصدير في أفريقيا تمثل نسبة عالية من مجموع اقتصادها النقدي ولأن سعر الخامات في السوق العالمية مذبذب .

وللقارة الأفريقية في مجموعها ، مع تذبذب أسعار الخامات على نحو يدل على عدم سيطرتها على سوقها ، قدرة على أن تسيطر على الإنتاج العالمي في كثير من السلع ، فهي تنتج أكثر من ثلثي الإنتاج العالمي في ست سلع ، ثلاثة منها معدنية وهي : الكوبالت والماس والذهب وثلاثة من السلع الزراعية هي : الفول السوداني والكاكاو وزيت النخيل كما أنها مصدر رئيسي لإنتاج الأتيمون وزيت الزيتون .

وتحتل كثير من الوحدات الإفريقية من الإنتاج العالمي والتجارة الدولية المركز الأول والثاني لسلع معينة ، وهي إما معدنية أو زراعية كما تحتل زامبيا

المركز الثالث في إنتاج النحاس ويمثل الكونغو المركز الثاني في إنتاج الكوبالت ، ثلث العالم ، كما يمثل المركز الأول في إنتاج الماس ٦٢ ٪ ، بينما يحتل اتحاد جنوب أفريقيا المركز الثاني ويحتل الكونغو مركز الصدارة في تجارة الفول السوداني وغانا في المركز الأول في الكاكاو وحاصلات النخيل ، ومع هذا لا نستطيع هذه الدول التحكم في أسعار السوق العالمية .

ويتميز الاقتصاد الإفريقي بلون آخر من التخلف والتبعية الاقتصادية فكل وحدة في معاملاتها التجارية الخارجية ترتبط بدولة غريبة معينة هو الدولة التي كانت تستعمرها من قبل تتحكم في الصادر والوارد بشكل شبه احتكاري ، يشدها إليها فتسير في تبعية سياسية لها ولم يتغير هذا الوضع إلا قليلا حتى الآن .

وتتجلى التبعية الاقتصادية بين المجموعة الفرنسية في أفريقيا الغربية الفرنسية، فكان ثمة ثلثا الصادر والوارد مع فرنسا تقريبا

فوجد مثلا في سنة ١٩٥٠ إن صادرات تونس والجزائر والمغرب كانت توجه إلى فرنسا وكانت على الترتيب : ٤٣ر٦ ٪ و ٧٢ر٢ ٪ و ٤٦ ٪ ، مجموع الصادرات بينما كانت نسبة الواردات من فرنسا على الترتيب ٧٨ ٪ و ٧٦ر٣ ٪ و ٥٧ ٪ .

وكانت ثمة ارتباطات بين إيطاليا وأسبانيا ومستعمراتهما ، و ثمة علاا بين ليبيريا والولايات المتحدة فوجد ٩٠ ٪ من صادرات ليبيريا كانت موجهة إليها بينما يأتي منها ثلثا الوارد .

وتعتبر أفريقيا قارة العجز التجاري ، فمن مقارنة الصادر بالوارد نجد عجزا في الميزان التجاري وهو ظاهرة بارزة في الهيكل الاقتصادي المتخالف للدول الإفريقية ، وقد يكون هناك فائضا من بعض الدول إلا أنه يمكن

القول أن الدول الأفريقية التي تعاني من عجز في ميزانها التجاري إنما تعاني أيضاً من اختلال أصيل في كيانها السياسي .

ويرجع أسباب ذلك العجز إلى أن أسعار الصادرات الخام في السوق العالمية تعتبر أقل بكثير من أسعار الواردات من السلع المصنوعة ، فبالرغم من أهمية السكان في تموين العالم بالخدمات نجد أن قيمة صادراتها من مجموع صادرات العالم ضئيلة .

إن رصيد القارة زاحر من الناحية الطبيعية ، ولا تزال ثمة أعمال لتنظيمه لو توفرت وسائله غير أن ذلك الرصيد يتسم بالتخلف ، في عجز القارة عن توفير الوسائل التي تستغل بها إمكانياتها الكبيرة .

وفي عهد الاستغلال ، إذ يبدو الاستغلال الاقتصادي متخلفاً في خطاه الثقيلة عن الاستغلال السياسي . فإن ذلك التخلف الاقتصادي ليمثل في ذاته قوة لانزال في يد الاستعمار يستطيع بها عند اللزوم الانتقاص من ذلك الاستقلال السياسي بما يغل من حرية للدولة في العمل السياسي .

وتتميز القارة ، مع هذا التخلف ، بضالة متوسط الدخل الفردي السنوي ، فهو أضال بكثير مما عليه الحال في غير أفريقيا .

وإذا كانت الرفاهية الاقتصادية لأي بلد تقاس بحجم دخله ، فإن الإحصائيات لتكشف عن جانب هام من هذه المشكلة البشرية في أفريقيا وهو انحطاط مستوى الرفاهية الاقتصادية بالمقارنة مع مستوى رفاهية بلاد أخرى .

وضالة الدخل القومي من العوامل التي تضعف الطاقة الانتاجية ،

فضالة الدخل القومي يترتب عليها ضالة طلب الأفراد للسلع في

بمجموعها وهذا يجعل من المنتجين يخشون من عدم إمكان التصريف ما قد يقدمون على إنتاجه ، ويظهر فائدة ذلك ، خصوصاً في مجال الصناعة .

وبما أضعف الطاقة الإنتاجية أيضاً في هذه القارة بوجه عام عدم توفر المستلزمات الأساسية لقيام المشروعات الجديدة ، ثم عدم توفر العدد الكافي من العمال الفنيين ، ووجود فئة من المنظمين المغامرين الإفريقيين ، وهي فئة نادرة من البلاد المتخلفة .

كل هذا ، بجانب عنصر ضآلة الدخل القومي في القارة قد أضعف الحافز على الاستثمار في أفريقيا .

وفي ظل التخلف الاقتصادي اتسم المجتمع الأفريقي بانخفاض مستوى المعيشة وكثرة الأمراض ومحو الأمية وغير ذلك مما تواجهه الدول الأفريقية الجديدة ميراثاً من العهد القديم وطبيعة المجتمع بثقل كاهلها بالمشكلات في عهد الاستقلال .

الباب الثاني

مشكلات الاستعمار في المجتمع الأفريقي

لا تقتصر مشكلات عهد الاستقلال على ما ينتج منه . كانعكاس للتركيب الاجتماعي وطبيعته القبلية كما انحدر إليه من عهد الاستعمار ، بل ثمة مشكلات أخرى أثارها ذلك الاستعمار وهو يحاول توجيه المجتمع الأفريقي لخدمة أغراض صناعته وبنائه : كتقسيم القارة وفقاً لأطماعه ، أو ربطها اقتصادياً وسياسياً بعجلته الاستعمارية فلما كان عهد الاستقلال ، كان الميراث الاستعماري في الدول الحديثة ميراثاً أكثر من التبعات والمسؤوليات .

ومن هذه التبعات ، ما يتعلق بشئون الدفاع ، ومنها ما كان مصدراً لأطماع إبتولوجية ، ومنها ما أدى إلى الانقسام والعزلة السياسية والاقتصادية ، ومن التبعات أيضاً ما أوجده الاستعمار ليقى على تخلف المجتمع اقتصادياً ، ومنها مشكلات اجتماعية ومشاكل التعليم والإدارة ، وفي شتى ألوان التنظيمات التي أقامها الاستعمار لخدمته وخدمة أغراضه ، كل أولئك أحاط بالمجتمع الأفريقي فورته عهد الاستقلال ، مشكلات تثقل كاهل البلاد الحديثة تثبط سير نحوها استكمال وجودها .

الفصل الأول

الاستعمار وتجزئة القارة الأفريقية

ما معنى الاستعمار ؟؟ ...

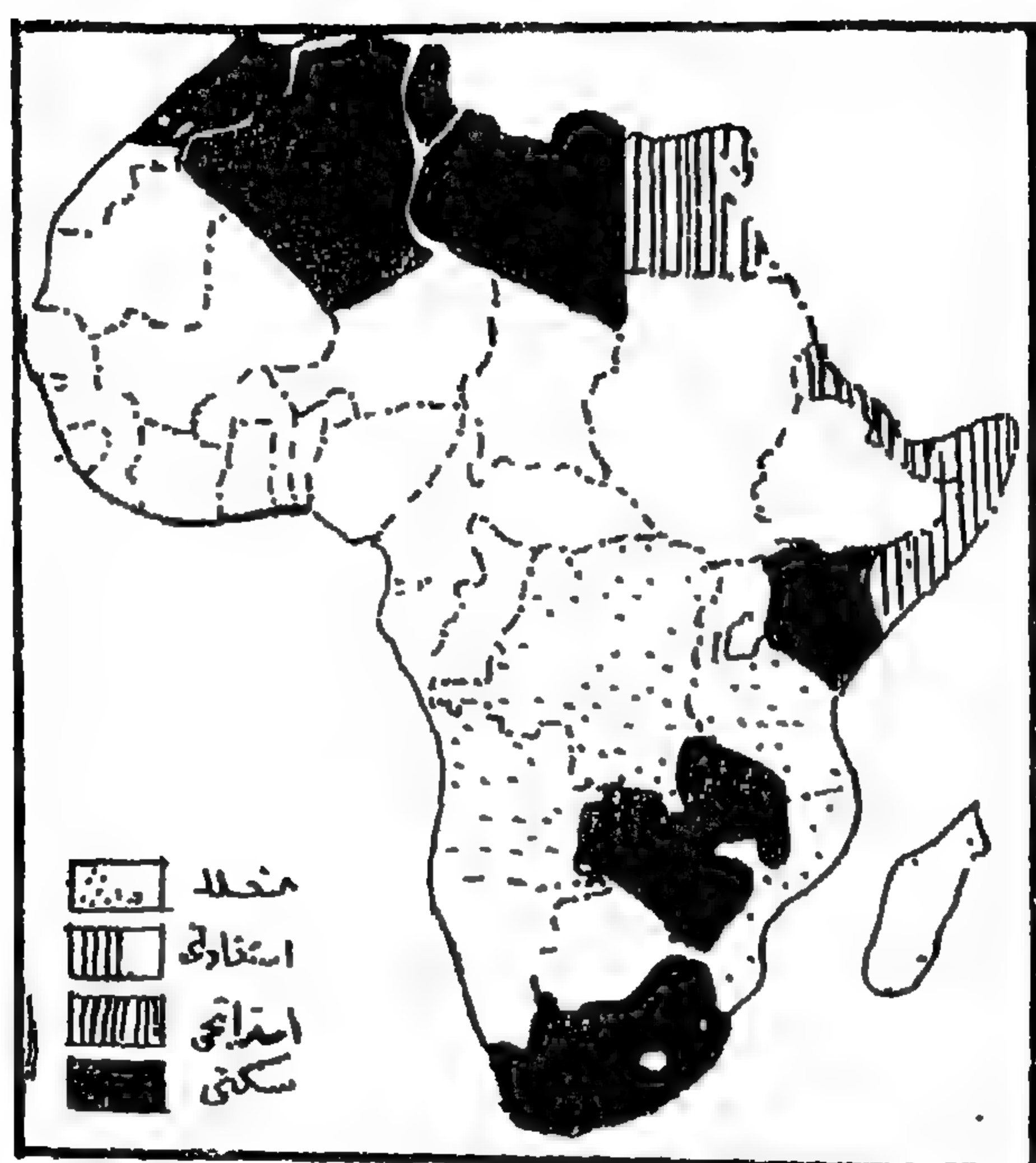
يختلف الكتاب والمؤرخون في تحديد معنى الاستعمار كما يختلفون في تحديد بدايته ، ونجدد بنا قبل محاولة تعيين تاريخه ، أن تتفق أولاً على معنى الاستعمار . . .

اتفق بعض الكتاب على أنه امتداد نفوذ سياسي لدولة ما على دولة أخرى .

واشترط أحدهم أن يصحب هذا النفوذ الاحتلال العسكري وإلا فهو نوع من الحماية ، على أن الاحتلال نفسه قد لا يكون استعماراً ولا يؤدي إليه . فالولايات المتحدة الأمريكية مثلاً كانت تحتل بعض بقاع بريطانيا وتركيا بناء على اتفاقها كما تحتل الآن أجزاء من ألمانيا الغربية دون اتفاق والوضع في الحالتين لا يعتبر استعماراً .

ويقول كبلر أن الاستعمار لا يعتبر استعماراً إلا إذا توفر ثمة ثلاثة شروط هي :

« امتداد النفوذ السياسي ، والاحتلال العسكري ، ثم الهجرة » .
فالهجرة غير المصحوبة بذلك لا يعتبر استعماراً ، كهجرة اليونانيين إلى مصر واللبنانيين إلى أمريكا الجنوبية لأن ذلك لا يعدو مجرد الاستيطان .
أما القانون الدولي فيطلق لفظ المستعمرات على الأقاليم المكونة بشعوب متأخرة والتي تضمها دولة لأراضيها وتباشر عليها سيادتها المطلقة وهو تعريف يعد أقرب عما مضى انطباقاً على حقيقة الاستعمار المعاصرة .



وإذا شئنا بعد هذا أن نضع تعريفاً شاملاً للاستعمار الحديث فنرى أن يكون على الوجه الآتى .

الاستعمار ، إن هو إلا امتداد النفوذ السياسى لدولة ما إلى دولة أخرى أو مساحة من الأرض لم تكن تابعة على أن يصحب ذلك هجرة واستغلال للأرض وما عليها من سكان وما فى باطنها من ثروات وذلك لصالح الدولة صاحبة النفوذ .

على أن الاستعمار بهذا الوضع لم يكن إلا أعلى المراحل تطوراً لمعناه الذى بدأ — منذ أن بدأ التاريخ الإنسانى — بذوراً أولى تحمل فى بدايتها معنى رغبة بعض الأسر الحاكمة فى التوسع والجهاد والاستغلال ثم تطورت تلك ، فغدا الاستعمار بمعنى استعماراً تجارياً بدأ بيزوغ فجر التاريخ الأوروبى الحديث ، وهو بهذا لا يعنى غير التجارة واستغلال مواردها وضمان رواجها والاستيطان دون المساس بحرية الشعوب ودون أن يتخذ أداة الحرب والعدوان سبيلاً لتحقيق أغراضه وكانت حلقة الأخيرة تعنى التسايط والحرب وسيادة شعب على شعب قسراً واغتصاباً .

ولقد أخذت أفريقيا تشهد عهداً فى التجزئة منذ انقائها الأول بالغرب فى العصر الحديث فى ظل الاستعمار التجارى الذى بدأ فى ظل الكشوف الجغرافية والثورة التجارية فى أوروبا . عهداً بلغ ذروته مع تطور ذلك الاستعمار ثمرة انطلاق الثورة الصناعية وظهور الامبرالية التسلطية .

أما عن الكشوف الجغرافية ، فقد ظهرت ثمرة تطور فى العقلية الأوروبية فى طليعة مجرى الحضارة الأوروبية عندما أخذت الإنسان نزعة الاهتمام بالطبيعة نتيجة لانتشار الدراسات الإنسانية كما امتزجت فى ذلك الرغبة فى نشر المسيحية وعاون على ذلك انتشار العلم الحديث وآلات الاستكشاف ووسائل الكشف ، وفى ظل الكشوف الجغرافية نشأ التوسع الاقليمى (م ٤ — أفريقيا)

ونشأ ما يعرف بالسياسة التجارية التي بدأتها أسبانيا وكانت تقوم على الاهتمام لجلب الذهب والفضة من البلاد المستكشفة لتوفير تداول النقد في بلادها أو الإتجار به عبر القارة الأوربية وذلك في القرن السادس عشر .

ولقد امتدت هذه السياسة التجارية إلى دول غرب أوروبا في القرن السابع عشر فغدت تطالب بنصيبها وتجدد في التنقيب عن مواطن الثروة من معادن الذهب والفضة في الداخل ، أما الدول التي حرمتها الطبيعة من ذلك أو امتلاكها خارجياً في ظل التوسع الخارجى فقد رأت الاهتمام بالتجارة سبيلاً لإنعاش اقتصادها بتنمية الصادرات والإقلال من الواردات ليوفر لها المزيد من المال على أساس رجحان الميزان التجارى في صفها .

ولقد قام هذا المذهب التجارى على قاعدة الباب المغلق بالنسبة للواردات وعلى توزيع المصنوعات المحلية وإنعاش التجارة الداخلية والباب المفتوح بالنسبة للصادرات حتى تروج في الخارج فيتوفر النقد والمعادن النقدية . وقد نادى أصحاب هذه النظرية أنه لكي تحقق مبادئ هذا المذهب التجارى لابد من التوسع وتكوين الامبراطوريات ، ففي المستعمرات ميدان فسيح تمارس فيه الدول التي حرمت من الحصول على الثروة المعدنية السياسية والتجارية دون منافسة وفيها وفرة المواد الأولية .

وقد تميز القرن السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر بالاستعمار التجارى القائم على توفير المجال الحيوى ليوفر النقد ويسهل احتكار الدولة للتجارة في الداخل وفي الخارج في ظل التوسع الخارجى دون ماسلطة على شعوب البلاد المفتوحة أو استغلال لأراضيها أو لشعوبها فلم يكن بين هذه الشعوب شعب يحس بالخضوع لسلطان آخر الا لما .

وقد تشكلت السياسة التجارية في صورة تنظيمات لا تختلف كثيراً بين دولة وأخرى . فكانت سياسة أسبانيا في القرن السادس عشر في ظل

الكشوف الجغرافية ، الاهتمام بجلب الذهب والفضة وكذلك كانت سياسة البرتغال ، مع الاهتمام بتجارة الرقيق .

وكانت سياسة فرنسا في القرن السابع عشر قائمة على الاهتمام بالصناعة وفتح أسواق لفروعها في أوروبا وخارجها ، أما إنجلترا سيما في القرن الثامن عشر فقد اهتمت بالعناية بالتجارة فاستتبع ذلك توسع استعماري تجاري وكانت كل غايته ترجع الصادر على الوارد للحصول على المعدن النفيس وتوفير سهولة تداول النقد لتستطيع الدولة الحديثة الناشئة إذ ذاك بناء صرح كيانهما وتطوير مجتمعهما الحديث ودعم الحكم المركزي .

ولقد عاصرت أفريقيا هذا القرن من الاستعمار التجاري وكان عهدا الأول به على أيدي البرتغاليين منذ عهد هنري الملاح ، فكانت أولى رحلاته إلى أفريقيا سنة ١٤١٥ وقد اتبع ذلك برحلات أخرى حتى وصل لساحل غينيا فظهرت تجارة الذهب والعاج والتوابل والعبيد .

ولما اتبع البرتغاليون ذلك برحلات أخرى وصلت بعثاتهم مصب الكونغو سنة ١٤٨٢ ثم وصل بعد ذلك برثلبودياز رأس الرجاء الصالح ورحلة أخرى بلغ الهند ، فوضع البرتغاليون أيديهم على ساحل أفريقيا جنوب المغرب وأصبح للبرتغال مراكز تجارية في مرزنيق وساحل الذهب وكان هدفهم الارتباط بتجارة الهند وجزائر الهند الشرقية ثم تطورت تجارتهم وأصبحت تجارة الرقيق على ساحل غانا وقد احتكروها لمدة قرن كانوا ينقلونها إلى أمريكا وجزائر الهند القريبة للعمل في مزارعها .

ولقد بدا كيان المستعمرات البرتغالية يتفكك أثر ضعف الدولة البرتغالية واستيلاء أسبانيا عليها فترة . فظهر الهولنديون يحاولون التوسع الخارجي لتنفيذ سياستهم التجارية واحتلال أماكن البرتغاليين .

وقد كان الهولنديون في ظل الإمبراطورية البرتغالية يعملون كوسطاء

انقل تجارة البرتغال إلى أوروبا ، فلما اصطدم الهولنديون بالبرتغاليين في مجال المنافسة التجارية ، أغلق البرتغال في وجوههم ميناء لشبونة التي كانوا يحصلون منها على تجارة التوزيع ، كان موقف حكومة هولندا سنة ١٦٠٢ تأسيس شركة الهند الشرقية الهولندية والافراد بالتجارة دونهم . وبفضل اشتداد الصراع التجاري بين الطرفين وعلو شأن الهولنديين في النشاط والقوة ، استطاعوا إزاحة البرتغاليين كتجار لأفريقيا فاحتلوا ساحل الذهب سنة ١٦٣٧ واقتطعوا أجزاء من أنجولا ثم أقاموا مستعمرة الرأس كمرکز تجاري لهم إلى الهند وقد ظلت في أيديهم حتى ابتاعها بريطانيا منهم سنة ١٨١٤ عقب هزيمة نابليون في ذلك العام إذ ذاك قامت بريطانيا بضم ناتال سنة ١٨٤٥ ولما اكتشف الماس ومن بعده الذهب دعا ذلك إلى نزوح عدد كبير من المهاجرين الأول، فقامت حرب البوير سنة (١٨٩٩ — ١٩٠٢) انتصر فيها البريطانيون . وبعد ثمانى سنوات أقام البوير والبريطانيون اتحاد جنوب أفريقيا . وقد غدا ذلك فيما بعد جزءاً من الدومينيون البريطاني .

ومنذ أن اشترت بريطانيا حقوق الهولنديون في ساحل الذهب سنة ١٨٧١ كان ذلك نهاية النفوذ الهولندي في قارة أفريقيا .

ولم تعد علاقة القارة الأفريقية في هذه الفترة بأوروبا حتى أوائل القرن التاسع عشر معنى الاستعمار التجاري ، والإسهام في التقدم الاقتصادي للعالم الجديد ، وفي تضخيم أرباح الشركات التجارية وبالتالي في دعم الرأسمالية الأوروبية والأمريكية التجارية ، وكان للريق إذ ذاك وظيفة اقتصادية ، ومن ثم كانت القارة لا تعدو سبيلاً للتجارة والمصدر لتوفير العمل الرخيص ، أما استعمارها ومحاولة استغلال ثرواتها ومواردها الطبيعية فلم تكن من الغايات الأساسية التي استهدفها الأوروبيون . وحتى إنجلترا اشتبكت في حروبها الطويلة مع فرنسا في عهد نابليون لم تفعل أكثر من الاستيلاء على رأس الرجاء الصالح لتعزيز مواصلاتها إلى الهند .

لم تكن القارة الأفريقية خلال هذه الفترة موضع التوسع الأوروبي الهادف لأن الدول الأوروبية التجارية والبحرية كانت مهتمة أولاً بالعالم الجديد وآسيا لذلك لم تعد أفريقيا أن تكون عاملاً مساعداً لذلك .

وحدث أن تغير الوضع في أوروبا وتطور المجتمع الإقطاعي إلى مجتمع قومي حديث بانتقال السيادة إلى الشعوب وبناء المجتمع على الاقتصاد الرأسمالي ثمرة قيام الثورة الصناعية بها ، عندئذ أخذ معنى الاستعمار يتطور في أساليبه ومعناه وأهدافه إلى معناه المعاصر التسلطي عندما استطاعت البرجوازية الرأسمالية السيطرة على أداة الحكم في ظل الحكم القومي .

ولقد كان ظهور الثورة الصناعية وظهور البرجوازية الرأسمالية من العوامل الأساسية لتقوية الاتجاه القومي في أوروبا ، فتجلى ذلك بصورة واضحة في اتجاه القومية نحو السياسة الواقعية في توحيد ألمانيا وإيطاليا ثم أخذت الرأسمالية البرجوازية التي كانت تمثلها قلة لا كثرة من الشعوب تتحكم في المال والسلطة فتتحول من رأسمالية صناعية إلى مالية وأصبح لها صفة الاحتكارية التوسعية ومن ثم تحولت إلى إمبريالية رأسمالية استعمارية .

وقد تطلب هذا التطور الاقتصادي القومي ضرورة الحصول على مواد الخام من زراعية ومعدنية وتوفير الأسواق للمنتجات الصناعية والاستهلاكية والمجال الحيوي للهجرة واستغلال رؤوس الأموال ، وأصبحت المستعمرات المكان المثالي لتحقيق هذه الأهداف لسبب ما تشتمل عليه من إمكانيات ورخص في قوة العمل ومن ثم غدت أوروبا تنظر إلى القارة على اعتبار أن أداة تضطلع بالوظيفة الاقتصادية الرئيسية بالنسبة للنظام الإمبريالي بعد أن كان دور القارة من قبل ثانوياً ، ولم يكن ثمة غير أفريقيا وعدد من جزر المحيط الهادى لتنظر إليها الإمبريالية بعين الطمع وذلك لقلة الامكنة التي يمكن استغلالها ، فقد كانت إنجلترا قد بسطت سيطرتها على أستراليا وتمكنت

هولندا من بسط نفوذها على جزر الهند الشرقية وكانت أسبانيا تسيطر من قبل على كثير من مناطق أمريكا الجنوبية ، وكانت أفريقيا تمثل الأرض البكر التي لم تستغل بعد .

ولقد كانت بريطانيا حتى سنة ١٨٥٠ صاحبة النصيب الأكبر في امتلاك أجزاء أفريقيا ولم يكن يناهى انجلترا في النفوذ غير فرنسا .

وكان اتحاد ألمانيا سنة ١٨٧٠ نقطة التحول في استعمار أفريقيا سيما بعد بعد فتح قناة السويس . فقد أصبحت أمريكا مغلقة بعد تصريح منرو فزاد البحث وراء أماكن أخرى ولم يكن ثمة أفريقيا غيرها . كما كانت فرنسا بعد هزيمتها سنة ١٨٧٠ تحسن لتعويض خسائر الهزيمة وتغطي فشلها بتكوين امبراطورية لها لكي تحقق أيضاً أطماع الرأسمالية الناشئة ، ولم يكن أمامها غير أفريقيا ، كذلك كانت إيطاليا قد استيقنت فشلت أن تعالج مشورتها الاقتصادية ومستوى المعيشة باقتطاع بعض الأجزاء منها وتنفس عن روح القومية التي تحررت فيها إلى نزعة عدوانية .

كان ثمة استعداد للتوسع إذن ، أساسه الاستجابة إلى أطماع الامبريالية الاستعمارية الرأسمالية والقومية المنطلقة إلى آفاق المجد في غير اكترات لمقدرات الشعوب ولكن كانت الشرارة الأولى لاستعمار القارة قد أتت على يد أطماع ملك بلجيكا (ليوبولد الثاني) .

كان الرحالة ستانلي قد قام بعدة كشوف في بعض القارات منها أفريقيا . فآثارت استكشافاته ومن معه أطماع رؤوس الأموال التجار البرجوازيين في غرب أوروبا كما آثارت فضول طائفة المبشرين المتطلعين لنشر المسيحية . فلما أخذت أطماع فرنسا وألمانيا والبرتغال بدأ الصراع لاقتسام القارة الأفريقية وتجريتها لصالح الرأسمالية الأوروبية ومن ثم أخذت القارة الأفريقية تعاصر الاستعمار بعناء الحديث .

وكانت البداية التي أثارت أوروبا إذن باهتمامها بأفريقيا صادرة من مسلك بلجيكا . فقد أثارت أطماعه الاستيلاء على بعض أجزاء القارة انتباه الرأسماليين إلى أهميتها ومن ثم أخذت القارة تواجه عهداً جديداً في علاقتها بأوروبا .

كان ليوبولد الثاني ملك بلجيكا يحلم بأن يكون له ملك أوسع من رقعة بلجيكا المحدودة ، وقد أثارت رحلات المستكشفين في داخل القارة الأفريقية أهمية القارة لتحقيق أحلامه . وبدأت أعمال ليوبولد بأن دعا ممثلي بريطانيا وفرنسا والنمسا وإيطاليا وروسيا للمناقشة في أفضل الطرق للكشف عن أفريقيا وإدخال الحضارة فيها ثم فتح هذا الجزء للتجارة والصناعة وقد انتهت المناقشة بتأليف هيئة دولية كان مركزها مدينة بروكسل للقيام بالكشوف الجغرافية الأفريقية على أساس دولي وبدأ العمل وذلك بالاستعانة بالرحالة ستانلي .

وبينما تركز اهتمام اللجنة الرئيسية بإرسال المستكشفين إلى أواسط أفريقيا عن طريق الشرق كانت جهود ليوبولد تتركز في العمل في منطقة الكونغو سنة ١٨٧٨ بفضل ما أنشأه من هيئة ثانية لاستكشاف حوض الكونغو الأولى اطلع عليها الرحالة ستانلي .

ونشط ستانلي في كشفه فلما أثار ذلك شكوك فرنسا في نيات بلجيكا من العمل على ضم هذه البلاد إليه تحت ادعاء الكشف أثار أطماعه إذ ذاك أرسلت برازا لأعمال الكشف أيضاً . فبينما كان ستانلي يرأس المحطات البخارية على الضفة الجنوبية بالكونغو قامت فرنسا بنفس العمل على الضفة الشمالية من النهر لعرقله جهود البلجيكي . ولم يسع البرتغال ، وهم أول من دخل القارة من القرن الخامس عشر ، إلا أن أعلنت ادعائها بامتلاك حوض الكونغو والزميرى على اعتبارها أنها أول دولة جاءت المنطقة . فلما طلبت

من بريطانيا الاعتراف بسيادتها عليه ترددت ثم رفضت . أما ألمانيا فأعلنت حمايتها على توجولاند والكرون سنة ١٨٨٤ ، أما بريطانيا فاتجهت أنظارها بعد ذلك إلى شرق القاهرة والنيجر ، وتطلعت لإيطاليا إلى شرق القارة وطرابلس . وهكذا اشتد الصراع من أجل تجزئة القارة على متن الصراع حول امتلاك البلجيكي للكونغو . وكان لابد من أن ينتهى إلى عقد مؤتمر تصفى فيه مشكلات الموقف وقد نشأت فكرة تقسيم أفريقيا في هذا العام فدعيت بريطانيا ألمانيا إلى عقد مؤتمر دولي لشئون أفريقيا في براين يجمع الدول المتصارعة مع روسيا والنمسا والدانمارك والسويد وإيطاليا وتركيا والولايات المتحدة واتخذ المؤتمر قرارات نصت على حرية التجارة في حوض الكونغو والنيجر وإلغاء الرقيق وحياد إقليم الكونغو ووضعت تحت سيادة ملك البلجيكي شخصياً باسم دولة الكونغو الحرة . كما قرر المؤتمر حرية الملاحة في حوضه وحوض النيجر ثم حرم المؤتمر على أية دولة أن تعرض حمايتها على أية منطقة من القارة دون أن تعلن ذلك إلى الدول الأخرى الموقعة على أن تصحب ذلك بالاحتلال .

وقد أصدر المؤتمر قراراته التي وضعت اتجاهات تجزئة القارة دون حساب لحقوق مواطنيه ، ومن ذلك الوقت (١٨٨٥) سارت حركة استعمار أفريقية على قدم وساق ، ففي العشر السنين التالية شهدت أوروبا سلسلة من المعاهدات والاتفاقيات بشأن الحدود في شرق أفريقيا والصومال . كما أخذت القارة السوداء تشهد نزول الإيطاليين في الصومال الإيطالي واحتلال أوغندا وتقطيع أوصال وسط القارة وغربها .

وقد أدى التكالب على المستعمرات إلى نشاط الحركة الصناعية في أوروبا على حساب الزراعة فيها ، وتطور اقتصادياتها ، وارتفاع مستوى معيشتها ، فلما أدى ذلك إلى الرغبة في الاحتفاظ بالسيطرة على أفريقيا زاد بالتالي صب

التسلح والرغبة للتمكن من ذلك في الإبقاء على القارة في حوزتها . وقد ساعدها على ذلك تخلفها اجتماعياً واقتصادياً وقومياً .

وما جاءت الحرب الكبرى الأولى حتى كانت خريطة أفريقيا مجزأة بين دول فرنسا وبلجيكا والبرتغال وألمانيا وإيطاليا وبريطانيا على الوجه الآتي :

فرنسا :

(١) شمال أفريقيا الجزائر (١٨٣٠) تونس (١٨٨١) وقد فرضت عليها الحماية باتفاقية آخر (١٨٨٣) والمغرب (١٩١٢) .

(٢) أفريقيا الغربية الفرنسية وهي السنغال وغينيا ساحل العاج وداهومى السودان الفرنسى وموريتانيا والنيجر وفولتا العليا .

(٣) أفريقيا الاستوائية وتتكون من جابون الكونغو الأوسط وأومانجى شارى وتشاد .

(٤) جزيرة مدغشقر .

(٥) الصومال الفرنسى .

الممتلكات البرتغالية :

وتشمل جزر الرأس الأخضر وغينيا البرتغالية وجزر الامبروسان توصية رأنجولا ومومبيق .

الممتلكات الألمانية :

(١) أفريقيا الغربية الألمانية وهي بين أفريقيا الغربية البرتغالية وروديسيا الشمالية واتحاد جنوب أفريقيا .

(٢) الكرون .

(٣) توجولاند .

(٤) أفريقيا الشرقية الألمانية .

الامتلاكات البلجيكية :

الكونغو وقد اعترف مؤتمر برلين سنة ١٨٨٥ بالملك ليوبولد رئيساً لدولة الكونغو الحرة ثم ضمت بلجيكا سنة (١٩٠٨) .

الامتلاكات الإيطالية

- (١) ليبيا .
- (٢) أرتيريا .
- (٣) الصومال الإيطالي .

الامتلاكات البريطانية

- (١) أفريقيا الشرقية البريطانية .
تضم بجانب ذلك جزيرتي زنجبار وتنجانيقا وكينيا وأوغندا .
- (٢) أفريقيا الجنوبية البريطانية .
تشمل روديسيا الجنوبية والشمالية ونياسالاند ومحيات باسوتلاند .
وبتشوانالاند وساوازي لاند .
- (٣) أفريقيا الغربية البريطانية .
وتشتمل نيجيريا وفينيا وساحل الذهب وسرايون كما كان لبريطانيا النفوذ الآخر في مصر والسودان .

أفريقيا بعد الحرب الأولى :

ولم تقسم أفريقيا بالتساوي فكانت ألمانيا وإيطاليا غير راضيين عن نصيبهما فلما زالت قوة ألمانيا الصناعية والعسكرية والبحرية كان لابد من صراع جديد لإعادة تقسيم القارة والمستعمرات عموماً طبقاً للتطور الذي طرأ على القوة النسبية للهيئات الامبريالية ومن ثم نشبت الحرب العالمية الأولى .

ونتيجة. لعجز ألمانيا عن السيطرة على البحار بسبب تفوق بحرية الجلفاء استطاع الآخرون إخراجها من أفريقيا وكان وراء هذا الصراع الدموي معاهدات منها معاهدة لندن السرية (٢٦ أبريل سنة ١٩١٥) إذا قدمت بريطانيا وفرنسا وعداً إلى إيطاليا لحصولها على أجزاء من أفريقيا. وافقت الدولتان الكبيرتان (سنة ١٩١٦) على تقسيم الممتلكات الألمانية وكذلك طالب اتحاد جنوب أفريقيا وبلجيكا بعضهم في الامتلاك وإزاء التناقض بين الأغراض المعلنة من الرئيس ويلسون والساسة في تقرير المصير والأهداف السرية التي شاعت استخدام أسلوب منطق الضم ثم تم الاتفاق على نهج جديد عرضت باسم نظام الانتداب عندما أنشأت عصبة الأمم ومن ثم ضمت الممتلكات في الأقاليم ثلثي تقرر تطبيقه عليها إلى ثلاث فئات (أ، ب، ج).

وطبق نظام الانتداب فحضمت توجلاند والكاميرون وتنجانيقا ورواندا أورندي تحت نظام تضطلع به الدول المنتدبة بشكل تسأل عن إدارتها ومن أجل تنمية رفاهية شعوبها ورفع مستواهم السياسي. أما إقليم أفريقيا الجنوبية الغربي فقد وضع في الفئة (ج) التي نص قانون عصبة الأمم على إدارتها في ظل القوانين الدولية المنتدبة بوصفها جزءاً من أراضيها مع المحافظة على صالح السكان الوطنيين مع تعيين الدول الآتية :

• قسمت توجلاند إلى قسمين أحدهما وضع تحت الانتداب الفرنسي والآخر انتدبت له بريطانيا وقد ألحقته هذه إدارياً بمستعمرة ساحل الذهب .

• وتم الشيء نفسه بالنسبة للكاميرون وقد ألحقت إنجلترا نصيبها إدارياً لنيجيريا .

• وضعت أفريقيا الشمالية الشرقية الألمانية تحت الانتداب البريطاني وسحبت تنجانيقا واستثنيت رواندا أورندي فانتدب لها بلجيكا .

• انتدب اتحاد جنوب أفريقيا لإدارة إقليم أفريقيا الجنوبية الغربية .
• ولقد ضم بمقتضى معاهدة فرنسا سنة ١٩١٩ إلى ورميق البريطانية
تلك المنطقة الواقعة جنوب رونانا وكانت جزءاً من أفريقيا الشرقية
الألمانية .

• أعلنت بريطانيا الحماية على مصر .

وهكذا جزئت القارة بين الدول الاستعمارية إلى وحدات دون مراعاة
لأوضاع الشعوب فأنحدر الميراث بأوزاره إلى عهد الاستقلال . شكلاً
تنقل عن كاهله وتنقص من قدراته وقدره .

الفصل الثاني

تجزئة القارة ومشكلات التقسيم السياسي

فرضت التجزئة على القارة في ظل الاستعمار وانتهت بإضرارها إلى عهد الاستقلال لينتقص من إمكانياته السياسية والاقتصادية .

ولقد جاء تقسيم القارة كما تجلى سابقاً ثمرة الصراع بين القوى الاستعمارية من أجل التوسع الاستعماري في حدود التوازن بين هذه القوى أو ثمرة الصدفة التاريخية ومدى العوامل العسكرية أو المساومات السياسية والمقاومات الإقليمية . لذلك جاءت الوحدات السياسية الجديدة كما انحدرت إلى عهد الاستقلال مائة بالمشاكل ، تنافت في أوضاعها مع ما يجب أن يكون عليه التقسيم فلم تأت اتساقاً إلى طبيعة حدودها أو اقتصادها أو جيشها .

ويتجلى حقيقة ذلك إذا ما نظرنا إلى هذه الوحدات السياسية نظرة فاحصة ، فإننا نجد أنها بعكس الوضع الطبيعي تماماً لاى تقسيم سياسي في مجموعها .

فنجد مثلاً أن غينيا تعتبر جزءاً من جمهورية السنغال وجمهورية فولتا العليا تعتبر دولة اصطناعية ، وما يدل على ذلك ما حدث من تغييرات جذرية في حدودها حينما كانت وحدة في أفريقيا الفرنسية العربية ففي أكثر من مرة اقتطعت أجزاء منها وضعت شرقاً وغرباً .

بجانب ذلك ، نجد توجولاند وحدة اصطناعية أيضاً كالسابقة ، فأهلها يشبهون سكان البلاد المجاورة (ساحل الذهب وغانا وداهوم) وأقسامها الجغرافية ، هي أقسام جيرانها .

وكذلك نجد رواندا أورندي لا يمكن أن تمثل وحدة بذاتها ولكنها ليست جزءاً من الكونغو بل من تنجانيقا .

وفي شرق أفريقيا نجد أن شمال تنجانيقا وحده هو الذى ينتمى اقتصادياً إلى كينيا وأوغندا بينما تعتبر جنوبها أقرب إلى ملاوى وتنزانيا .

وبهذا يتجلى بوجه عام الروح الذى سادت تقسيم القارة فى مناقاتها للموضوع وللأسس الجغرافية والطبيعية الاقتصادية فلم تكن هى لصالح الوحدات السياسية أو لشعوبها بل كانت لتخدم أغراض الاستعمار الانتهازية كذلك كانت اصطناعية من نواح أخرى عندما جاءت تكون بعضها انتهازياً وثمره المساومات السياسية .

فلقد تحددت الرقعة التى ورثتها حالياً من ذلك الصراع السياسى بين الألمان فى توجو شرقاً والفرنسيين فى ساحل العاج غرباً والإنجليز فى الوسط فى ساحل الذهب .

وكذلك نشأت غينيا الفرنسية ثمرة محاولة الفرنسيين لقطاع أوامر الاتصال بين النفوذ البريطانى فى غينيا ونفوذهم فى سيراليون ، كما كانت الدولة المستقلة التى كانت تابعة لفرنسا فى أفريقيا المدارية مجرد أقسام إدارية ووحدات كبرى وما لبثت أن أصبحت فجأة أقساماً سياسية مستقلة فى المجتمع الدولى .

لم تكن التقسيمات السياسية فى أفريقيا إذن اتفاقاً داخلياً أو طبعياً تحدد داخلياً بالنمو ، بل كانت نمطاً مفروضاً من الخارج ثمرة توسع قوى دخيلة فى فراغات سياسية تحدد بالتجزئة من الخارج .

والواقع أن ذلك التقسيم إن هو إلا تقسيم صناعات مختلفات اقتصادياً ومخاطباً اقتصادياً .

ولقد أدى تفتيت القارة وتجزئتها كما انحدرت فى عهد الاستقلال

إلى تعدد دولها حتى غدت أفريقيا أكبر القارات تجزئة بالنسبة لمساحتها .
وإذ يؤدي ذلك التقسيم السياسي إلى تعدد الدول . فانتفاض الكيان
السياسي والاقتصادي والأتولوجي للدولة الحديثة كان سبباً في أن تبعث
من ذلك مشكلات والزامات نتجت عن ذلك التقسيم ، ويلزم حلها في عهد
الاستقلال من أجل استكمال وجوده .

فمن عيوب التعدد نشأت مشكلات حول الحدود لكثرة نشوب المنازعات ،
كما نشأت كثرة الدول الداخلية ، ومن هذا وذاك نشأت مشكلات الدفاع
تم المشكلات الاقتصادية ثمرة الدولة الداخلية والرغبة لحلها بالاتفاقات .
ومن كثرة الجيران والحدود المتداخلة نشأت المشكلات الأتولوجية
وانبعثت محاولات الضم والابتلاع بل وبدأ تشابك القوميات ومن هذا
وذاك كانت مشكلات عيد الاستقلال .

فإذا كان أيضاً من مشكلات التقسيم طول الحدود وما تفرضه من
الزامات فإن مشكلة حرمان أغاب الدول الساحلية من جهاتها الساحلية
الساحلية فليس هناك لدولة ساحلية على القارة إذا استثنينا مدغشقر أكثر
من جبهة بحرية واحدة إلا في مصر وجنوب أفريقيا والصومال والمغرب .

على أن أشد من ذلك خطورة هو الدول الداخلية التي تبرز بصورة
ملحة وخطيرة في التركيب السياسي ، منعزلة تعاني بجانب ما نعانيه من
أضرار التفقت والتجزئة مشكلات اقتصادية ثمرة حرمانها من الاقتصاد
الحر المباشر بالتجارة الدولية مع العالم الخارجي وعدم توفر طرق
المواصلات بل وانعدامها كلية كما هو الحال مثلاً في منطقة تشاد لوقوعها
تحت رحمة دولة النيجر وجاري الوصول إلى عقد اتفاق معها .

وفي أحسن الظروف وضعت الدولي الداخلية تحت رحمة دور المخرج
بدافع الضرورة في شكل اتفاقات لمرور التجارة وقد تسمى تلك لاتحاد

جهمي قد يرقى لدرجة التبعية الاقتصادية قسمة اتحادات جمركية في القارة تمثل فيه الدول الداخلية طرفاً أساسياً ، مثل النيجر وفولتا وهما دولتان داخليتان وساحل العاج وداهومي وهما ساحليتان يجمع بينهما اليوم اتحاد جمركي . وتمر معظم صادرات النيجر عن طريق نيجريا ، وأغلب صادرات وورادت فولتا عن طريق غانا .

وتمر صادرات أوغندا أساساً عبر كينيا ، وكانت أوراندا أوراندي في قلب القارة وحدة واحدة مع الكونغو تحكم التبعية السياسية في كل .

وتشير كثرة الدول الداخلية إلى مستقبل مليء بالمشكلات التي تعقد طرق المواصلات بفضل وجود التناقضات السياسية بين بعض الدول الداخلية ودول مخارجها الساحلية أو لاختلاف التبعات النقدية أو للتعارض بين الاستقلال والاستعمار وغير ذلك . . .

ولقد بدأت الدول الداخلية في عهد الاستقلال تشعر بمدى خطورة موقفها السياسي وقد تجلى انعكاس ذلك ما عقد من موائيق أفريقية من الدار البيضاء إلى أديس أبابا إلى القاهرة .

وتعتبر الدول الساحلية على رأس الدل الساعة وراء الاتحادات السياسية أو التوحيد السياسي سعيًا وراء أمن المنافذ الخارجية وتعتبر مالي مثلاً على ذلك وإن لم يكن ذلك الاتحاد السياسي بالضرورة محققاً لمشاكل وآمال الدول الداخلية دائماً .

ومن الناحية السياسية تبدو الدول الداخلية من الباحثين وراء الاتحادات السياسية أو التوحيد السياسي وكثيراً ما يكون الاتحاد الاقتصادي خطوة على ذلك الاتحاد ، ومالي تعتبر مثلاً واضحاً لذلك .

والأمثلة على ذلك تبدأ بين الصحراء الاسبانية التي تطالب بها الآن

كل من موريتانيا والمغرب .

وتعتبر الصحراء الاسبانية امتداداً لصحراء موريتانيا ، أما غرباً فالقبائل هي نفس القبائل على جانبي الحدود ، أما دعوى المغرب فأكثر تعقيداً ،

وثمة خلاف بين الجيران الافريقيين على وجود أسبانيا في غينيا الاسبانية بأقسامها وجزر مرتانديوبا في الخليج فكل من الكمرون والجابون يطالب بجزيرة ريوموني التي تبدو استمرار اللجايون أكثر من الكمرون ، بينما تطمع نيجيريا في جزر مرتانديوبا على أساس أن ٨٠٪ من سكانها من أصل نيجري ، وكذلك من المحتمل أن كان ثمة مشكلة مماثلة بين الكونغو ليوبولدفيل والكونغو برازافيل التي تنحصر بينهما .

ولا يزال الصومال الفرنسي موضع نزاع في الساحل الشرقي للقارة ومثار منازعات بين الصومال وإثيوبيا ، ولاثيوبيا أطماع توسعية في الصومال الكبير كله وغيره ، فهي تعتمد أساساً على ميناء جيويتي كمرطها بينما نجد أن الصومال يعد القطاع الفرنسي جزءاً من الوطن الأب ويطالب به على هذا الأساس .

وبجانب هذا ثمة مشكلات الحدود بين الصومال وإثيوبيا وبين الصومال وكينيا ، وقد ترتب على مشكلات الحدود في عهد الاستقلال حوادث توسعية كما حدث بين الصومال والحبشة .

وبجانب هذا ، نجد من المشكلات الناجمة عن عيوب التقسيم السياسي مشكلة القبيلة المقسمة في الكثير من الوحدات السياسية ، ومن الأمثلة على ذلك قبائل من الكمرون في غرب أفريقيا بين ساحل العاج وليبيريا والموسا بين النيجر ونيجيريا ، ومشكلة قبائل الداجومبا الذين ظلوا مدة مئتين بين ساحل الذهب وتوجو حتى تم التحرر ، فتوحدت القبيلة في غانا بعد الاستقلال بعد أن ضم إليها القطاع البريطاني السابق في توجولاند .

(م . ه — أفريقيا)

ولا تنسى شعب الأيوى الساحلى فى وطن كان قبل التحرر مقسما بين بريطانيا فى ساحل الذهب وتوجو البريطانية وبين النفوذ البريطانى ، وفى توجو الفرنسية مع فروق فى التركيب الحضارى عموما ، والسياسى وقد انتهى ذلك التمزيق بعد عهد التحرر إلى غانا وتوجو .

وهناك بين الكنغو ليوبولد فيل والكنغو برازافيل قبائل الباكينجو المنقسمون بين الطرفين ، وثمة المازاي فى كتلتها جنوب كينيا ، وتمتد شعاب منها فى تنجانيقا ، كذلك تتوزع الأشولى (النيلوتيون) بين السودان وأوغندا حيث الأغلبية .

وتنقسم الأنواك بين أثيوبيا والسودان ، وعلى الجانب الآخر من حدود السودان تتوزع قبائل الزاندى بين ثلاث وحدات سياسية هى : السودان والكنغو ليوبولد فيل وأفريقيا الوسطى .

ولقد زادت مشكلة القبيلة الممزقة فى عهد الاستقلال ، إذ أخذت هذه القبائل تنشط سعيها وراء التوحيد ويثار تبعاً لذلك مشكلات بين الوحدات السياسية .

وقد كانت الآمال التى راودت الإمبريالية أن يكون فى استطاعتها الاستفادة من هذا الوضع فتشير دولة أفريقية على أخرى ، وأن تحدث الانقسامات فى الحركة القومية وأن تشق وحدة الشعوب الإفريقية للحفاظ على نفوذها بالتعامل مع عدد من الدول الصغيرة ، فلم تتوقف المنافسة الاستعمارية على نيجيريا والكمرون فى غانا وتوجو ولا توفقت للتغلب على الحركات القومية فى هذه البلاد بإثارة النزاع فيما بينها .

وبالرغم من الفشل الذى تعرضت له الإمبريالية البريطانية فى غانا ، فإنها قد سجلت نجاحا مؤقتا فى نيجيريا بالاستفادة من مؤتمر شعب الشمال الذى تسيطر عليه الإقطاعيون وهى إثارة النزاع بين شعبي الإيو والبوريا .

الفصل الثالث

المدن والعواصم في أفريقيا

تعتبر المدن والعواصم التي أوجدها الاستعمار من التركيبة التي ورثها عهد الاستقلال من العهد الاستعماري بأوزارها المختلفة ، وقد جاءت نشأتها ثمرة مشيئة قامت على الارتجال والمغامرة .

وتعتبر هذه المدن إحدى أنماط المدن الإفريقية وأحدثها ، فمنها ما ظهر في العصور القديمة ، ومنها ما ظهر في العصر الوسيط ، وتتوزع هذه الأنماط على القارة فلا تقتصر على مكان واحد .

ويوجد أقدم الأنماط في أعرق البلدان والعواصم في القارة ويقتصر وجوده على العالم العربي في شمال إفريقيا ، أما النوع الذي ظهر في العصر الوسيط فهو مع عرافته ، يحتل مكانا وسيطا بين العواصم السابقة واللاحقة ، وقد ظهرت أواخر العصر الوسيط مثل مدن : مالي وتمبكتو وكانو في السودان الغربي وسنار في السودان الشرقي وشندي وأم درمان وغيرها ، وفي شرق القارة ، بربرة وأديس أبابا ثم دارالسلام ومبسة ... وغيرها .

ولقد نشأ النمط الاستعماري في القارة منذ اللقاء الأول بينها وبين الاستعمار الغربي في العصر الحديث كنواة ومراكز استعمارية عديدة بما يعد مدنا وعواصما سياسية ، وقد قامت تلك وتطورت بمقتضى ما سبقتها وعاصرها من مدن نشأت من قبل ، وورثت دورها في الحضارة ، وهو النمط الذي طغى بهذا على كل الأنماط وانحدر إلى عهد الاستقلال ، كما بدأ عهداً جديداً ينطلق منه إلى آفاق جديدة .

ويتميز هذا النوع الأخير - النمط الاستعماري - بخصائص خاصة ، تمثل أخطاء في التخطيط واختيار الموقع والارتجال الناجم عن المغامرة وغير

ذلك فيما يرجع مصدره إلى مشيئة الاستعمار والسيطرة والاستغلال وينحدر إلى الحاضر المستقل ليجد فيه كما وجد في سائر الحركة الاستعمارية ما يثقل تركته السياسية بالتبعات بقدر ما يجد منه متطلماً جديداً .

ومن خصائص المدن الاستعمارية ، حداثة السن ، فهي بوجه عام لا تزيد عن قرن ، أما ما يرجع في نشأته منها إلى أوائل العصر الاستعماري فهو لا يعدو قلة نشأت في القرنين السادس عشر والسابع عشر .

وتنشط هذه العواصم قسمين . إما ساحلية مثل مدينة الكاب (١٩٥٢) وإما داخلية وتعتبر أحدث العواصم الاستعمارية . فنجد مثلاً مدينة نشأت عام ١٨٥٥ بينما نجد عواصم الشمال أحدث عهد فكل من كبالا قد تأسست عام ١٨٩٠ بينما نجد الخرطوم ونيرومي قد أسستا معاً عام ١٨٩٩ ، ١٩١٥ ، ومن هذا وذاك تتجلى الخاصية الأولى للمدن الاستعمارية وهي حداثة النشأة والتكوين .

ومن الخصائص الأخرى التي تتميز بها هذه العواصم ، أنها نشأت في كثير من الحالات ثمرة المغامرات الجغرافية المرتجلة ، كما تميزت بالتحرك من موقع إلى آخر ، وكانت حركتها بوجه عام ثمرة عوامل طبيعية وسياسية وأحياناً ثمرة تغير لوسائل المواصلات .

فقد تحركت مثلاً عاصمة غينيا البرتغالية ثلاث مرات وفي ساحل العاج ظلت العاصمة في جراندي باسام عام ١٩٠٠ وما لبثت أن انتقلت إلى نيجوفيل ثم انتقلت إلى أيدي جان عام ١٩٣٤ .

وإذا نظرنا إلى مدينة سانت لويس نجد أنها كانت عاصمة السنغال وأفريقيا الغربية الفرنسية في البداية ، وما لبثت أن انتقلت إلى داكار وكان من العوامل الحاسمة لتغير موقع تلك العاصمة تحرك طرق التجارة وإدخال نظام السكك الحديدية وإحلالها محل الطرق المائتة وكان للموقع الجغرافي أثره في انتقال

بعض العواصم كمدينة كعاصمة النيجر وقد ظلت عاصمة للنيجر حتى عام ١٦٢٦ ورغم توسط موقعها ، فقد أدى وجودها في الصحراء إلى نقلها إلى نيامي الواقعة على النيجر .

وفي الكرون أيضاً ، نجد أن بوما كانت تقع على المرتفعات في الداخل وكانت محطة صحية وعاصمة لإبان عهد الألمان وما لبثت أن نقلت إلى دوالا ومرة أخرى نقلت إلى الداخل في باؤندي ، كما نقلت العاصمة في الكونغو الفرنسي سابقا الساحل إلى برازافيل على نهر الكونغو ، كما تحوالت في الكونغو البلجيكي سابقا العاصمة عام ١٩٢٩ من بوما إلى ليوبولد فيل .

وفي شرق القارة في روديسيا الشمالية ظلت مدينة ليفنجستون قبل الاتحاد عاصمة حتى عام ١٩٣٥ حين نقلت إلى لوزاكا . وفي موزمبيق حلت مدينة لوريشوكيز محل مدينة موزمبيق العاصمة من عام ١٩٠٧ .

وثمة ظاهرة خاصة أخرى تنسم بها العواصم الاستعمارية ، وهي ازدواج هذه العواصم أو تعددها في الدولة الواحدة وهو أمر يرجع إلى ازدواج النفوذ المسيطر إلى حد ما ، فإلى عهد قريب كان في ليبيا مثلاً عاصمتان هي طرابلس وبنغازي ، وقد كان ذلك ثمرة انقسام الوحدة السياسية بين طرابلس وبين برقة ، وفي المغرب يبدو ثمة ظاهرة الازدواج بشكل أوضح ، فالرباط هي العاصمة السياسية والدار البيضاء هي العاصمة السياسية ، بينما تعد مدينة فاس عاصمة دينية ومراكش عاصمة تاريخية ، هذا فضلاً عن وجود مدينة طنجة كمصيف .

ونجد أيضاً أن هذه الظاهرة في غير ذلك من الدول الإفريقية ، ففي السودان مثلاً نجد ازدواج العاصمة بين أم درمان والخرطوم وفي أوغندا كبالا للاقتصاد وعنتبة عاصمة سياسية .

وإذا كان للعهد الاستعماري تأثيره في نشأة وتخطيط هذه المدن فلم يبد حتى اليوم تأثير عهد الاستقلال في الظواهر الشابة بين ورثتها كما انحدرت إليه بأوزارها ولم يحدث عليها من التطور إلا قليلا .

ولقد حدث بعض التطور لبعض العواصم الاستعمارية . صاحبت مراحل عهد التحرير بما استلزمه من إنجازات وانتصارات ، وقد تطور في ظل ذلك الكثير من العواصم الإدارية وبعض القوى فأصبحت عواصم سياسية .

الامر الذي يشاهد بصفة خاصة بين الوحدات السياسية التي تحررت من تبعيتها للاستعمار الفرنسي في غرب إفريقيا .

بجانب هذا ، نجد حالات ليست لها عاصمة أصلا ، وحالات أخرى - وهي تمثل أقلية في دول القارة - ذات حظ أوفر في ميراثها الاستعماري ، إذ ورثت وحدات سياسية أكبر ، مثل السنغال التي ورثت عاصمة كل إفريقيا الغربية الفرنسية وهامدنة دكار ومثل وحدة الكونغو الفرنسية سابقا التي ورثت مدينة برازافيل عاصمة كل إفريقيا الفرنسية الاستوائية سابقا .

ولقد تطلب الأمر في عهد الاستقلال إجراء عمليات اختزال لبعض العواصم السياسية ثمرة ظهور بعض اتحادات في القارة ، فمدينة أسمره مثلا ، فقدت أهميتها ومكانتها السياسية كعاصمة لإرتريا بعد أن غدت تلك بالنسبة لدولة أثيوبيا إقليم أثيوبيا الشمال وغير ذلك قليل .

سيطر الاستعمار على تخطيط المدن والعواصم كجزء من سيطرته على أفراد القارات فأنحدرت مشكلات العهد الاستعماري كما هي إلى عهد الاستقلال ، ولم يكن ليغيب عن بال الإفريقيين بعد عهد التحرير ما انحدر إليهم في عواصمهم من ذلك الاستعمار بما يسبب لتركيب الدولة السياسي في عهد الاستقلال ، ولكن لم يكن ثمة يد من قبولها بأمل واستبدالها بعواصم

أخرى هذا فبقدر ما حملت سيئات عهد الاستعمار وذكرياتة السياسية إلى عهد الاستقلال كانت مليئة بذكريات النضال من أجل التحرر والاستقلال .

لم يكن ثمة مناص إذن من تقبل الميراث الاستعماري كأمر ماله من تبديل رغم مافيه من إضرار ولو مؤقتا .

وبالنظر إلى هذه العواصم من زاوية أخرى نجدها ، تتميز بجانب تميزها بالخصائص السابقة ، بالتطرف في مواقعها بالنسبة لجسم الدولة ومساحتها بما يمثل أحد مشا كل ذلك التركيب السيامي الجديد .

إن من بين ٣٦ دولة ساحلية ، باستثناء القليل ، تمثل منها عواصم ٢٧ دولة مواقعها ساحلية متطرفة ، وما بقي يمتاز بالعواصم الداخلية ، وهذا أمر مؤثر بلا جدال على مسألة التوازن بين أجزاء الدولة لا سيما في تلك الوحدات السياسية الضخمة مع سوء وسائل المواصلات والنقل ، هذا بجانب ما يترتب على العاصمة من آثار الطابع الإقليمي في منطقتها لوجود عناصر العزلة بما يجعلها موضع احتجاج بين سائر الوحدات السياسية الأخرى المختلفة بعناصر أخرى ، كما هو الحال في نيجيريا والجزائر ، ويزداد ذلك خطورة عموما لافي الدول الشاسعة المساحة بل وفي الدول الساحلية .

ويرجع اتجاه العواصم إلى التطرف سواء في الداخل أو في الخارج إلى عدة عوامل منها مشيئة المستعمر في إنشاء العاصمة بحيث توفر له سهولة الاتصال بالعالم الخارجي ، وفيها يتوفر المناخ المعتدل ليتجلى ذلك بين الدول ذات المناخ المتطرف .

أما عن العواصم الداخلية للدول الساحلية الباقية فيرجع لأسباب طبيعية في الوقوع مثلا على نهر رئيسي كالقاهرة وبرا زافيل في الكونغو وأما للرغبة في الاستحواذ على موقع مرتفع في الداخل .

أما التطرف بين دول الصحراء فسيبه ضآلة المساحة الآهلة بالسكان ،

أما بين وحدات وسط جنوب القارة فإن تطرف العاصمة يرجع إلى تخطيط استعماري مقصود شاعت به بريطانيا لإبعاد العاصمة عن محيط الأهالي .

وكما اختلفت العواصم الإفريقية من حيث الموقع اختلفت أيضا من حيث الحجم ، وتنقسم هذه العواصم من حيث حجمها إلى ثلاثة أقسام :

١ - عواصم صغيرة .

٢ - عواصم متوسطة .

٣ - عواصم كبيرة و ضخمة .

إن كل تلك الفروق بين العواصم . إنما يرجع إلى التقسيم السياسي الاستعماري ، الذي كان تعوزة ولا يزال ، توفر الموقع الجغرافي مما يدعو إلى ضرورة إعادة تخطيط القارة السياسية من أساسه .

الفصل الرابع

التبعية الاقتصادية في نظام الاقتصاد الأفريقي

يقصد بالتبعية الاقتصادية ، أن يكون التحكم في اقتصاد قومي ما ، من حيث تطوره وفي نشاطه ، بقرارات تصدر من اقتصاد قومي آخر يتحكم فيه بماله من إمكانيات للسيطرة على الأول فيكون بهذا أمام اقتصاد تابع هو الاقتصاد الخاضع واقتصاد آخر مسيطر .

ولقد كانت اقتصاديات إفريقيا ولا تزال إلى حد كبير اقتصاديات تابعة يشكل تطورها ويتحكم في نشاطها قرارات تتخذها الاقتصاديات الرأسمالية المسيطرة كالاقتصاد الإنجليزي والفرنسي والبلجيكي ومن قبل كان الإيطالي الطلياني .

فمنذ أن قامت الرأسمالية التجارية في القرن الخامس عشر في أوروبا الغربية كان من مستلزمات وجودها ضرورة إيجاد مجالات الاتجار مع الخارج لتقوية الاقتصاديات الغربية فبدأت معها سياسة هذه البلاد تتجه إلى فرض سيطرة استعمارية على المناطق المتأخرة في أفريقيا لتحقيق ذلك الغرض ومن ثم ظهر في ميدان السياسة الاقتصادية ما يعرف « العهد الاستعماري » بمقتضاه فرض التزامات على المستعمرات تكون هي بمقتضاها مجرد أداة لخدمة الاقتصاديات الرأسمالية المسيطرة ويتلخص ذلك في تحريم إقامة الصناعات في هذه المستعمرات مع التزامها بعدم الاتجار إلا في الدول المسيطرة أو عن طريقها . على أن يكون ذلك على سفن تابعة لهذه الدولة .

فلما تطور المجتمع الإقطاعي إلى المجتمع الأوروبي الرأسمالي وظهرت بالتالي الرأسمالية الصناعية أواخر القرن ١٨ وبداية القرن ١٩ ظلت روح

العهد الاستعماري مهيمنة على سياسة الدول الاستعمارية .

كانت الرأسمالية الصناعية قد ظهرت ثمرة نمو الطاقة الإنتاجية في أوروبا الغربية، لا سيما — في البداية — في إنجلترا ، وكان ذلك سبباً جديداً للتوسع الاستعماري والهيمنة الاستعمارية على مناطق جديدة في العالم لتتكون بمثابة مراكز لإنتاج المواد الأولية لأن الصناعة الرأسمالية لا بد أن يكون لها أسواق لتصريف منتجاتها إلى حد كبير ومن ثم بدأت حركة امتداد استعماري في القرن التاسع عشر تنساب إلى أفريقيا فقطعتها وجزأتها بين الدول العظمى في التوسع إذ ذلك : إنجلترا وفرنسا وبلجيكا ثم أخيراً ألمانيا وإيطاليا .

ولقد استخدمت هذه الدول من الأدوات ما مكنها من تشكيل الاقتصاد الإفريقي على نحو يخدم أغراضها الاقتصادية والاستعمارية منها ما يأتي : التحكم في النظام النقدي في جميع المستعمرات على نحو يجعل إدارته في يد السلطات الاستعمارية وأداة لخدمة مصالح اقتصاديات هذه الدول ، ويعتبر النقود والسياسة النقدية من أدوات السياسة الاقتصادية التي مكنت هذه الدول من التحكم في النشاط الاقتصادي الداخلي في كل بلد إفريقي وعلاقاته الاقتصادية وقد ضمنت الدول الاستعمارية عن طريق سيطرتها على النظام النقدي في أفريقيا عموماً وجعله تابعاً لها أن تضمن تبعية الاقتصاد الإفريقي لها حتى بعد الاستقلال وبهذا أمكنها حل جميع المشاكل النقدية التي كان من الممكن أن تعترض سبل التجارة الخارجية بينها وبين أفريقيا .

وقد اتخذ النقد والنظام النقدي صورتاً متعددة :

نقد بدا التداول النقدي في بعض بلدان أفريقيا من نقود البلد الاستعماري المسيطر مما يقيد معه استغلال البلد الإفريقي كل مثال ذلك ما هو قائم بين

الدول التي استقلت عن فرنسا مثل ليبيا حيث كانت تتداول النقود الإيطالية والإنجليزية والفرنسية كل في منطقة معينة وذلك حتى سنة ١٩٥٢ .

وبدا ذلك في صورة ثانية ، تتميز بوجود نقود ورقية وطنية وبذلك لإصدار هذه النقود بطريقة جعلت نقد البلد الأفريقي تابعاً كله لنقد الدولة الاستعمارية المسيطرة ، وكان ذلك بإقامة عملة هذه الدولة أو بعض الأوراق المسحوبة عليها عطاءاً للنقد الأفريقي : ومثال ذلك ما كان مطبقاً في الصومال الإيطالي وفي مصر قبل الثورة . ولا يزال ذلك قائماً في الكثير من الدول الإفريقية الحديثة ويتحلى التبعية النقدية صورة ثالثة تلخص في وجود البلد الأفريقي عضواً في منظمة نقدية وتديرها وتسيطر عليها الدول الاستعمارية ، ومثال ذلك منطقة الفرنك التي شكلت فرنسا ومستعمراتها منها وحدة نقدية واقتصادية ولا تزال بعد الاستقلال ، ثم منطقة الاسترايني التي كان يتبعها — ولا يزال — الكثير من دول القارة التي استقلت بـانجلترا . ويترتب على عضوية البلد الأفريقي لهذه المنطقة أن تكون ملتزماً بأن تحول إلى لندن كل ما يحصل عليه من عملات أجنبية على أن يحصل في مقابلها على حقوق مقسدة بالعملة الاسترايني ، وإذا ما احتاج البلد الأفريقي لعملات أجنبية فإنه لا يحصل عليها إلا إذا رخصت له لندن بذلك وفي الحدود التي ترخص لها .

ومن آثار هذه التبعية النقدية ، أنها تبعد البلد الأفريقي عن إدارة نظامه النقدي بنفسه وتجعل هذه الإدارة في يد الدولة الاستعمارية ، كما تؤدي إلى تأثير البلد الأفريقي تأثيراً مباشراً بكل ما يطرأ على مالية البلد بالسيطرة على تغيير قيمتها أو مركزها الدولي ، كما أن التبعية تمكن الدولة المستعمرة من أن تدفع بعمليتها قيمة صادراتها من البلد الأفريقي التابع لها ، كما لو كانت المبادلة بينهما تجارة داخل بلد واحد ، وتتلأفي بذلك ما يمكن أن ينشأ من صعوبات في تسوية المدفوعات الدولية في بعض الجالات .

بجانب هذا ، استخدمت الدول المستعمرة الجهاز المصرفي ولا تزال في البنوك ودول القارة أداة لتحقيق تبعية الاقتصاديات الأفريقية لها لضمان استمرار تخلفها : فالمصارف تقوم بدور هام في تجميع المدخرات القومية وتوجيهها لتمويل هذه القروض المختلفة ومنها المشروعات الإنتاجية ، كما تعمل على خلق التعدد والائتمان لمواجهة متطلبات الاقتصاد القومي .

وفي ظل الاستعمار ، حرمت أفريقيا من إقامة البنوك ومؤسسات الائتمان وورث معها الاستقلال أوزاره فأخذ يعاني نقصاً في ذلك الشأن وقد كثرت فروع البنوك برؤوس أموال أجنبية تابعة لهذه الدولة وقد أسهمت ولا تزال تسهم بفضل ما اتبعته من سياسيات في ضمان تحقيق استمرار تبعية أفريقيا وتخلفها ، فقد كانت هذه البنوك تنظر لمهمتها في أفريقيا على أنها مقصورة على تمويل التجارة الخارجية بين أفريقيا والدول المستعمرة .

وبذلك سهلت تصدير المنتجات الأولية إليها واستيراد المصنوعات المصنوعة من الدول المستعمرة الأمر الذي يقوى تخصص أفريقيا في المنتجات الأولية ومن ثم أبقى على تخلفها كما كانت هذه البنوك ولا تزال تمتنع عن تقديم القروض للصناعات الوطنية في أفريقيا حتى لا تتنافى هذه الصناعات المستوردة من الدول المستعمرة ، وكانت هذه البنوك ولا تزال تتحكم بهذا في المدخرات الوطنية التي كانت تودع فيها فتحول بينها وبين خدمات الاقتصاد الأفريقي وتعمل على تحقيق مصالح الاقتصاد الاستعماري .

وكان من أدوات الاستعمار لتحقيق التبعية الاقتصادية وتوجيه رؤوس الأموال الوطنية في بعض البلدان نحو فروع إنتاج المواد الأولية الزراعية والاستخراجية أحياناً ومن ثم ازدادت القارة إيماناً في التخصص في إنتاج المواد الأولية التي تجد أسواقها في هذه الدول .

ولا تزال بعض الدول الأفريقية مرتبطة بالدول الاستعمارية السابقة ،
بصور أخرى ، وهي أنماط تجارية من الصعب تخطيطها كما هي مرتبطة
ببعض منها في النقدية الأوروبية مثل منطقة الفرنك وعملة الاسترلينى وبالرغم
من أن كثير من الدول التقدمية تؤيد تحطيم هذه الارتباطات وكذلك جميع
المظاهر الأخرى التى تدل على العلاقة الاستعمارية السابقة ولكن يعوقهم عن
وكانت الدولة الوحيدة الأفريقية بين المستعمرات السابقة التى أوجدت
عملة نقدية خاصة بها هى غينيا أما مالى فقد أعادت تحديد اتفاقية العملة
بينها وبين فرنسا ومن ثم استخدمت نقدية الفرنك الفرنسى بدلا من الفرنك
الجمالى .

ولا تزال معظم الدول الأفريقية المستقلة تنال مساعدة مباشرة أو غير
مباشرة من بنوك الدول التى كانت تستعمرها ، أما الدول الأقل تقدما وتنطق
باللغة الفرنسية ، فهى تتسلم إعانة مالية مباشرة من الخزنة الفرنسية حتى
تستطيع موازنة مرتباتهم الجارية وحتى تسد نفقات الحكومة المتزايدة .

الفصل الخامس

مشكلات التعليم

من أهم المسائل التي تواجه الدولة الجديدة ، هي مشكلة التعليم العام والتعليم العلى ، وثمة ثلاثة مظاهر لهذه المشكلة التي تنبثق من الظروف السابقة لعمد الاستقلال لهذه الدول : أولها أن التعليم العام فى كل بلد باستثناء الدول العربية — يودى بلغة أجنبية ، وثانيها أنه لا يوجد ثمة نظام قومى للتعليم يصل إلى أعماق الشعب ، وثالثها أن التعليم يقوم أساساً على طبيعة أدبية .

واقعد حدث فى الهند مثلاً دول آسيا أن قام قد كبير من نظم التعليم باللغة الأجنبية ، وقد شكل ذلك بعض المزايا الملحوظة فى بلد لم تكن له وحدة قومية له ، لغة سائدة ، فقد خلقت طبقة متعلمة متشابهة فى النظرة وهاونت على تطوير اللغات الهندية وفوق هذا وذاك فتحت للوحدة معنى عندما وفرت له لغة مشتركة . ولكنها خاقت بالتالى فجوة بين من تعلموا بالإنجليزية ومن تعلموا بالطريقة التقليدية أو بين من لم يتعلموا إطلاقاً .

ونظراً لأن التعليم فى المدارس الثانوية كان باللغة الإنجليزية فإن المدى الذى كان بين السن المستطاع أن بوغل فيه كان مدى محدوداً وبعد مجهود دام مئات السنين أصبح عدد الناس المتعلمين باللغة الإنجليزية حتى مستوى المدارس العليا أقل من عشرة ملايين وفى أندونيسيا نجد أنه عندما ترك الهولنديون هذه البلاد كان ثمة ١٤ ألف شخص متعلمين تعليماً عالياً بالهولندية وكان العدد فى السودان أقل كان ثمة كلية واحدة فى الخرطوم التى كانت تعلم حتى مستوى جامعى وفى المغرب وتونس لم يتوغل التعليم الفرنسى بعمق وكذلك

كان الحال في سائر دول أفريقية التي استقلت عن الاستعمار الفرنسي والاستعمار البريطاني على السواء .

وحيث مضى التعليم في إفريقيا وفي غيرها في ظل الاستعمار احدهما باللغة المحلية الأجنبية ولم يخلف وراءه إلا الأمية الضارية ، ففي الهند مثلاً كانت نسبة المتعلمين كانت تتراوح فقط بين ١٨ ثم ١٩ وعلى ذلك كان تركيب السكان من الزاوية التعليمية على الوجه الآتي : قاعدة أمية واسعة — ثم نسبة ضئيلة بتعليم محدود ، ثم أقلية ضئيلة جداً متعلمة باللغة الانجليزية . ولم تفكر أية دولة استعمارية في قضية التعليم على قاعدة جماهير تعليمية ، وتجلى ذلك في مصر كما تجلى في الهند وفي كل مكان وفي ظل أى لون من ألوان الاستعمار .

إن التأكيد على وضع التعليم على أساس الطبيعة الإفريقية ، ساعد بلا جدال على خلق الطبقة الحديثة من المتعلمين ولكنه ترك معظم هذه البلاد دون أن يوفر لها الفنيين .

إن أهمية التعليم في البلد الديمقراطي أهمية بديهية، فالتنظيمات الديمقراطية لا تتوفر لها العمل بنجاح إلا حيث يتوفر قاعدة من المتعلمين .

وبالمثل تعتبر المشكلة الهامة هي التعليم العلمى والفنى خصوصاً بين دول أفريقيا الناهضة والتي تريد أن تنهض من التخلف الاقتصادى بالتصنيع .

وبوجه عام يقوم التعليم في هذه البلاد على الأفكار السائدة في أوروبا في القرن التاسع عشر ، ففي الهند لم يوفر التعليم أى اتجاه للعمل ولقد كان غاندى أول رجل أكد الحاجة لأحداث تغيير في المدخل الاساسى للتعليم .

وثمة مظهر آخر للمشاكل التعليمية في البلدان الأفريقية المستقلة حديثاً هو ضرورة خلق نظرة اجتماعية جديدة مثالية في ظل الاستعمار نهج التعليم نهجاً يدفع المتعلم لأن يتمسك بزعامته فلم يكن التعليم الذى يوحده

العقل والفكر الحر موضع الاهتمام من الاستعمار فكانت الكتب المدرسية التي توزع في المدارس والخطوات الفعلية التي يراد اتخاذها في هذه النظم كانت تتجه كلها بالطبيعة إلى الإقلال من قيمة الثقافات القومية والتأكيد على فضائل الحكم الأجنبي .

إن على الدول الحديثة أن تفكر في التعليم في جو آخر ، ففي المكان الأول عليها أن تتقيد بالعوامل التي تخلق في عقل الصغير الحاجة للاعتماد على النفس وإيجاد فكرة خدمة وضع التعليم من أجل النشاط الاجتماعي لتصبح غاية جديدة من غايات الدولة ، فتعليم الصغار مبادئ العدالة الاجتماعية ورفاهية المجتمع وخدمة الأمة وفي الحقيقة خلق الضمير الاجتماعي الجديد قد أصبح وظيفة الدولة .

وأكبر مشكلة تمس كل هذا ، هي مشكلة اللغة فانتشار لغات المستعمر كما قلنا ، حلال دون انتشار التعليم العام على أنه من الواجب مع إحياء اللغة المحلية ، أن تمضي معها في التعليم إحدى اللغات الأجنبية لتسهيل التعرف على تراث العلوم والفنون .

أنه إذا كانت مشكلة نحو الأمية تواجه جميع هذه الدول فإن العلاقات بين الاستقلال والتعليم مرتبطة ارتباطا لا ينفصل ، ويجب إزاء مشكلة التعليم أن يتأكد قبل كل اعتبار توفير أعداد كافية من المعلمين والمفكرين القادرين على النهوض بإنهاء الاستقلال .

إننا نجد مثلاً في دول غرب أوروبا إبان أيام منتصف عمرهم التاريخي الحديث كانت الأغلبية كانت أمية ، فأسبانيا في عهد سوفانتين وفرنسا في عهد لويس وكورني راسين ومولير وأخيراً إبان فترة الاستئثار وانهازات حتى منتصف القرن التاسع عشر كانت إلى حد كبير أمية ، وما هو هام هو توفير هيئة كافية من المتعلمين تخرج منها زعامة الفكر ولكن في ظروف كهذه

سيما عندما يكون التركيب السيامي هو الديمقراطية القائمة على حق المراهقين في اقتراع التصويت العام ، وعندما يتطلب التطور الاقتصادي توفير مهارات في جميع المستويات يجب أن تمتد فوائد التعليم إلى جميع الأمة وهذا يخلق للدولة الحديثة هذه مشكلتين مختلفتين : الأولى تعليم المراهقين الذين مروا بفترة التعليم المدرسي الشكلي ، وثانيا تعليم العدد الموجود ولكن مع مواجهة تزايد السكان .

والمشكلة التي تواجه كل دولة جديدة هي : هل يعنى التركيز والاهتمام بالتعليم العالي من أجل قطاع محدود ، من الشعب اهمال مشكلة التعليم العام وقتياً ، أو أن الأمر يقتضى محاولة القيام بالوجهين بتوفير حد أرقى من التعليم للجميع ، في الوقت نفسه ومحاولة علاج مسألة التعليم العالي ؟

الواقع إن الدولة تعتمد أساساً على ما يوفره التعليم العالي من المفكرين والفنيين والعلماء ، وتلك هي الضرورة الأولى لكل دولة حديثة الاستقلال .

ولإنها الديمقراطية التي أبرزت الحاجة إلى إيجاد التعليم العام كمسألة عاجلة .

إن حل هذه المشكلة ، إن كان موكولا على طاق كل دولة ، فإن العون الدولي والإسهام فيه من أجل نهضة أفريقيا هو من أزم الأمور .

الباب الثالث

مشكلات الاستعمار الجديد

على الرغم من أن معظم شعوب القارة الأفريقية قد تحررت ، فإن كفاحها من أجل الاستقلال الكامل لا يزال تنقصه مقومات كبرى .

فمع ما يعانيه عهد الاستقلال من مشكلات تنبعث انعكاساً من طبيعة بناء المجتمع ، أو تنبثق عن رواسب الاستعمار السابق ، فإنه يعاني فضلاً عن ذلك الانتقاص من وحدة السيادة وازدواجها في بقائه بعد انسحاب الاستعمار محوراً في نمط جديد هو ما يسمى بالاستعمار الجديد .

فبالرغم من تدهور النفوذ السياسي الإيديولوجي للأمبريالية ، لم يترك الاستعمار الموقف ، بل حاول العودة في قناع جديد ليستعيد مكانه ويبقى على أهدافه بمشكلاته ، ولكن في نمط جديد يتهدد عهد الاستقلال .

الفصل الأول

الامبريالية في عهد الاستقلال

بعد أن أصبح لازماً على الامبريالية أن تتخلى حرياً عن سلطاتها السياسية ، لم تجد مناصاً في عهد الاستقلال من العمل على الإبقاء عليها في أسلوب جديد تجلى بوسائل استعمارية مقنعة وذلك إبقاء على سائر أهداف هذه الإمبريالية . ذلك الأسلوب الجديد هو ما يعرف بالامبريالية في عهد الاستعمار ، أو الاستعمار الجديد .

والاستعمار الجديد ، إن هو إلا استمرار للنظام الاستعماري الذي سيطر على القارة قبل أن تتحرر ، استمرار يبدو في شكل غير مباشر من أشكال السيطرة بالوسائل السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو العسكرية أو الفنية ، وإذا كان ذلك الأسلوب الاستعماري الجديد يمثل مشكلة استعمارية فإن خطورته ليست فيما ينطوي عليه من المشكلات العديدة بل في خطورته العظمى التي تهدد حصيلة القارة فيما بذلته من مجهود من أجل الاستقلال .

وإذ يمثل الاستعمار الجديد سيطرة سياسية واقتصادية وعسكرية وثقافية بشكل غير مباشر ، فإنه لا يمكن القول بأنه يعتبر شكلاً جديداً تماماً ، فقد طبقت من قبل كل الدول الإمبريالية أساليباً غير مباشرة للحكم لسنوات عدة .

فقد ظلت بريطانيا لسنوات عدة أيضاً تمارس سلطتها في الشرق الأوسط دون استخدام الحكم الاستعماري أساساً . فكانت إيران العراق ومصر وغيرها جزءاً من مناطق النفوذ البريطاني ، وكانت تلك تتمتع إسمياً بوضع مستقل ، يتجلى من ذلك أن بريطانيا قد جربت أسلوب ذلك الحكم غير المباشر . ولقد ظلت الولايات المتحدة الأمريكية طيلة عشرات السنين

ترسم سياسة ليبريا وتتحكم في اقتصادياتها كما يعتبر نظامها الدستوري نسخة من النظام الدستوري الأمريكي .

ولم تقتصر الولايات المتحدة على انتزاع أرباح بلدان أمريكا اللاتينية وعلى توجيه وتسويق اقتصادها، بل دفعها لأن تعتمد على نظام الغلة الواحدة كالبن في كولومبيا ، والصفيح في بوليفيا، والموز في هندوراس، والبنترول في فنزويلا ، والنحاس في شيلي وغير ذلك ..

كما أنها استخدمت أمريكا اللاتينية كمؤخرة استعمارية لها ، فانشأت بها القواعد وفرضت البرامج واتفاقات المعونات العسكرية .

ليست إذن أساليب الاستعمار شكلاً جديداً للسيطرة الاستعمارية ولكن الجديد هو ، أنه على الرغم من أن هذا الاستعمار غير المباشر كان متبعاً قبل عام ١٩٤٠ ، إلا أنه لم يكن سائداً في جميع مناطق العالم المختلفة كما يتجلى في أفريقيا تماماً ، وجزئياً في آسيا ، وقد غدا الاستعمار الجديد اليوم نمطاً طبيعياً وليس استثنائياً يمثل مرحلة كان لابد أن يستمر فيها الاستعمار القديم وتحققاً لأغراضه في شكله الجديد بعد أن انحدر وتفتت .

وإذ يعتبر ذلك الاستعمار الجديد بلا جدال معنى من معاني ضعف الامبريالية العالمية ، فإنه مع هذا يعتبر انعكاساً للقوى المعادية للامبريالية .

وتعتبر قدرة الامبريالية على استخدام ذلك اللون من الاستعمار الجديد دليلاً على عدم كفاية الحركات المادية للامبريالية .

لقد وجد الاستعمار الجديد طريقاً وعرأ إلى حد كبير تكثفه الصعاب الجمّة بين دول غانا وغينيا ومالي حيث يوجد ثمة حركة متحدة وحيث الطبقة العاملة قادرة على أن تلعب دوراً رئيسياً إن لم يكن حاسماً في هذه الدول الجديدة .

ويجد الاستعمار الجديد في القارة الأفريقية وفي عهد الاستقلال

مرتعا خصيصا حيث توجد الحركة القومية منقسمة على نفسها ، وحيث يوجد الإقطاع والرجعية والرأسمالية على رأس الدول الحديثة .

بل وحيث تتعرض الطبقة العاملة للهجوم ، وذلك كما يتجلى بين معظم الدول التي تتكلم اللغة الفرنسية وتكون منقسمة بصورة خطيرة وليست على قدر كاف من التطور وذلك كما هو الحال في نيجيريا وسيراليون .

وليس من السهل الانتقال من الاستعمار القديم إلى الاستعمار الجديد فالامبرياليون لا يزالون على استعداد للاحتفاظ بالحكم المباشر في حالات معينة ومساندته بالقوة ، فقد أوضحت مثلا كل من بلجيكا والولايات المتحدة في الكونغو ، أنه حتى منح الاستقلال الرسمي لا يستبعد استخدام الامبريالية للقوة المسلحة لضمان إخضاع الموقف لصالحها ، والبرتغال بدورها تؤيد الحكم المباشر واستخدام العنف للبقاء على مستعمراتها كما يفعل حكام جنوبي أفريقيا .

ولقد تزايد اهتمام الاستعمار في السنين الأخيرة بالعمل على تفتيت الحركة العمالية في القارة أو تحطيم وحدة الدفاع القوي .

على أنه رغم هذا ، فإن حركة التحرير تسير قدما إلى الأمام ، أما تلك المحاولات فليست إلا صحوة الموت الأخيرة لذلك للاستعمار مع القارة الأفريقية .

اساليب جديدة لنمط الاستعمار الجديد

وعلى الرغم من أن الاستعمار الجديد يعنى تنازلا عن بعض السيطرة السياسية ، فإن ذلك لا يعنى تخليه عن أهدافه السياسية تماما تجاه المستعمرات السابقة ولا الانسحاب الكلي ، فإنه بعد الاستقلال كان يعين حاكما عاما وأحيانا

يكون هو نفسه أول الأمر الحاكم السابق كما حدث في سيراليون ، ويستطيع ذلك رغم سلطاته الإسمية ممارسة النفوذ الكبير .

ورغم معاداة الشعور الإفريقي للإدارة المدنية، بعد انسحاب الاستعمار يستمر موظفون في العمل وفي المراكز الرئيسية على مستوى جهاز الدولة الحديثة الاستقلال فقد كان تراجع الحكومة البريطانية مثلاً بطيئاً خطوة خطوة بما يشمل العمل الوطني ووضعه في إطار الرغبات الاستعمارية السابقة.

ومن بين إدارات الدولة التي استمر الموظفون البريطانيون يلعبون فيها دوراً رئيسياً لفترة ما ، القطاعات الرئيسية في القوات المسلحة والشرطة ويتجلى ذلك بصورة واضحة في غانا وتنجانيقا في بداية الاستقلال، كما حاولت بريطانيا في مناسبات أخرى في الإدارة الاقتصادية للقطاعات المختلفة للدولة أن تترك وراءها موظفيها المدربين لحماية مصالحها السابقة .

هذا وتحاول الإمبريالية البحث عن أساليب جديدة للمحافظة على نفوذها بمجرد انتهاء سيطرتها العسكرية المباشرة ، فحينما يكون ممكناً مثلاً القضاء على القواعد العسكرية تنشأ قواعد جديدة .

لقد حدث مثلاً في سيراليون ونيجيريا أن أرغمتا على عقد اتفاقات عسكرية مع بريطانيا كضمن لإعلان استقلالها السيامي، كما تحاول الإمبريالية البريطانية حماية نفوذها العسكري السابق باحتكار توريد الأسلحة وتدريب القوات المحلية على استخدامها ، فقد ظلت المناصب العسكرية الرئيسية في غانا يشغلها ضباط بريطانيون حتى عام ١٩٦١ .

ويتجلى الاحتفاظ بالنفوذ العسكري في المناطق التي كان يحتلها الفرنسيون من قبل بل وأكثر في المناطق التي كانت تحت السيطرة البريطانية .
وبجانب هذا فثمة وسائل أخرى تبتكرها الإمبريالية للتأثير في الدول

الإفريقية الجديدة ، بجانب استخدامها الموظفين القادمين من البلاد المستعمرة والوسائل العسكرية المختلفة ، فإنها تولى مسائل الدعاية الإيديولوجية اهتماما خاصا .

فقد خلقت بريطانيا في البلاد التي حصلت على استقلالها حديثا أسلحة دعائية إضافية لاستخدامها في التأثير على الرأي العام ونشر البلبلة والإشاعات وطبع الفكر بأراء ضارة بالنمو القوي فيها ومحاولة الاستيلاء على قسم هام من الصحافة الإفريقية من جانب أصحاب الصحف البريطانية الرئيسية .

وفي مجالات الإذاعة ، بالإضافة إلى البرامج التي توجيهاها نقطة الإذاعة البريطانية إلى إفريقيا ، تنشأ شركات تجارية إذاعية .

ولقد استلزمت تلك الجهود من الإمبريالية لدعم مصالحها افتتاح مراكز الاستعلامات في البلاد الإفريقية ، وقد بلغت نفقات إدارة التعاون الفني الجديد في عام ١٩٦٢ ، وهي مؤسسة للاستعمار الجديد ، ما يقرب من ٢٢ مليوناً من الجنيهات الاسترلينية ، نفقات خدمات الاستعلامات فيما وراء البحار .

ونستخدم الإمبريالية في حربها الإيديولوجية مجموعة مختلفة من الشعارات المختلفة لتضليل الرأي العام الإفريقي ، وتعتبر المنفعة الاقتصادية الهدف السائد للاستعمار الجديد .

وثمة أهداف كثيرة لنشاط بريطانيا الاقتصادية في ممتلكاتها الاستعمارية السابقة في إفريقيا ، فهي توجه اهتماما نحو حماية الاستثمارات والأصول الاقتصادية البريطانية الحالية ، وتسهيل الاستثمارات وتنمية التجارة ومحاربة تعدى الدول الإمبريالية الأخرى ، ولا تزال بريطانيا تحتفظ بجوهر أصولها الاقتصادية الهامة في إفريقيا وخاصة في مجالات التعدين والنقل البحري والبنوك والتأمين والتجارة وغيرها .

كما تقوم الاحتكارات البريطانية باستثمارات جديدة في القارة في مجال الصناعات الجديدة ، ولكي تحمي مصالحها في تقوية القوى التي ستميل إلى التحالف معها ، ففي نيجيريا وسيراليون وغانا مثلا حيث لا توجد ثمة جالية كبيرة بريطانية مستوطنة ، وحيث توجد برجوازية ، يحاول الاستعمار البريطاني الجديد العمل مع هذه الطبقة النامية الجديدة أو مع أقسام منها مع الإبقاء على علاقاته التقليدية مع حلفائه الإقطاعيين القدامى .

وتستخدم كل وسائل الضغط إيديولوجيا أو بطريق المزايا الاقتصادية لاستمالة البرجوازية الإفريقية على أساس ، أن لها مصلحة في الإبقاء على صلاتها مع بريطانيا .

وحيث لا تكاد توجد ثمة برجوازية إفريقية في شرق ووسط القارة لكثرة المستوطنين البيض ، تحاول السياسة البريطانية خفاق طبقة متوسطة إفريقية تأمل بوجودها ، أن تصل إلى اتفاقات على حساب جماهير العمال والفلاحين والتطور التقدمي للدول الجديدة .

وتستهدف بريطانيا من وراء هذه الأشكال والأساليب الخاصة بالاستعمار البريطاني الجديد في إفريقيا ، محاولة تحويل تحالفها السابق مع الإقطاعيين ورؤساء القبائل إلى حلف قوى مع قوى البرجوازية الإفريقية الجديد هذا يتطلب شكلا من أشكال النفوذ غير المباشر بصورة أكثر .

استعمار جماعي :

يعتبر الاستعمار الجديد ، بجانب كونه أسلوبا جديدا للدول الاستعمارية ، شكلا يستطيع عن طريق الدول الامبريالية أن يمضي في استغلال الشعوب التي كانت مستعمرة من قبل ويزيد من ثقل ذلك الاستقلال .

ويقوم تطور الاستعمار الجماعي على الاتحادات المالية الكبيرة التي كونتها الاحتكارات الدولية الضخمة وبخاصة في إفريقيا ، وتعمل في جابون

شركة خام الحديد في ميكابو التي تساهم فيها رأس مال من فرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا وهولندا وبلجيكا والولايات المتحدة وتستغل خام الحديد في موريتانيا شركة جديدة كبرى رأسمالها من فرنسا وبريطانيا وألمانيا الغربية وإيطاليا، وفي غينيا توجد الشركة الاحتكارية الكبرى برأس مال فرنسي وأمريكي وبريطاني وسويسري لاستغلال البوكسيت .

وتعمل منشآت من بريطانيا وأمريكا وألمانيا الغربية معا في اتحادات كبيرة لاستغلال البترول في الصحراء الكبرى .

ومن أشكال ذلك الاستثمار الجماعي ، السوق الأوروبية المشتركة وهدفها الأساسي مساعدة الاحتكارات الغربية واحتكار ألمانيا الغربية على زيادة استغلالها للدول الإفريقية الأعضاء المنتسبين للسوق الأوروبية المشتركة .

وتقوم هذه السوق الأوروبية على أساس ، أن تمر إفريقيا الصناعة في غرب أوروبا بالمواد الخام الرخيصة ، وتستورد منها من السلع الاستهلاكية بأثمان مرتفعة نسبيا ، على أن تكون قاعدة استراتيجية في متناول الامبريالية عند نشوب الحرب والطوارئ .

وثمة ١٦ دولة من أفريقيا تتعاون مع هذه السوق المشتركة وهي بتعاونها تعمل على الإبقاء على تخلف الشعوب الإفريقية .

إن علاقة أوروبا الغربية بأفريقيا تعتبر أشد ارتباطاً من علاقاتها بآسيا وأمريكا الجنوبية ، ولا تستطيع دول أفريقيا المستقلة فرادى ، أن تخصص من مواردها ما يكفي لبعضها . يغير أن تتجمع وتنهض بنفسها في مجهود مشترك ، غير أن ذلك يتطلب بذل مجهود للتغلب على الحواجز اللغوية والسياسية التي تفصل بين الأراضي الفرنسية والبريطانية السابقة ، والآخرى تعتبر أثقل وزنا من ناحية تعدادها وتمثل الكتلة الفرنسية بالإضافة إلى الكونغو البلجيكي السابق ، معظم كتلة أراضي أفريقية الغربية والوسطى ،

وفي الجانب الآخر من التقسيم القارى يوجد الاتحاد المتكلم باللغة الإنجليزية في أراضى أفريقيا الشرقية . وبمخترق الاتحاد السيامى بين التجمعات التى تسمى بالمعتدلة والراد يكالية هذه الحدود الجغرافية الثقافية فيربط بين غانا التى تتكلم الإنجليزية وغيانيا التى تتكلم الفرنسية ، وتسكون معظم الأراضى الفرنسية السابقة ما يعرف حالياً باسم بورافريكا وهى بداية اتحاد دائم بين أوروبا الغربية وبين مستعمراتها السابقة .

ويبدو واضحاً بدرجة كافية ، أن التصنيع لا يمكن أن يكون فعالاً إذا لم يكن بأيدي مشتركة وبمساعداة خارجية غير مشروطة .

ولسوء الحظ أن الاستقلال قد تم تحقيقه على حساب التماسك الإقليمى ولقد خول الاتحاد أراضى ما وراء البحار الآن أن يصدر بحرية إلى فرنسا وألمانيا وإيطاليا دول البنكو كس ويستورد منها بينما كانت صادراته تحت النظام الاستعمارى توجه إلى فرنسا ويعتبر ذلك تقييداً مرغوباً فيه ، إن فرنسا عام ١٩٦٠ كانت لاتزال توجه ٣٠٪ من تجارتها الخارجية إلى مستعمراتها وعجياتها السابقة ، ولو أن النسبة أخذت فى التضائل وبالنسبة لشركات فرنسا فى الرابطة الاقتصادية الأوروبية فإن هؤلاء يعتبرون أنل أهمية وقد يكون ذلك من أهم الأسباب التى جعلت ألمانيا وهولندا غير متحمسين عندما اقترح الفرنسيون فى مؤتمر الوزراء الأوربيين والممثلين الإفريقيين المنعقد فى بروكسل فى أبريل عام ١٩٦٢ زيادة المعونة المخصصة بواسطة منشآت الرابطة الاقتصادية الأوروبية هؤلاء المشاركين للرابطة على مدى الخمس سنوات التى تبدأ من عام ١٩٦٣ إلى حوالى ١٠٢ مليون دولار أو أكثر من ضعف المبلغ الذى خصص لها لمدة الخمس سنوات التى انتهت .

ولقد ظهر قبل هذا الانقسام حول الاقتراح الخاص ، بنظام الامتيازات الأوروبية المشتركة الممنوحة للدول الإفريقية المشتركة مع فرنسا .

وثمة مزايا مباشرة يحصل عليها الإفريقيون من تعاونهم الوثيق مع أوروبا الغربية ، وهذا واضح في الأراضي الفرنسية السابقة إلى تحقيق من الدول التي تحصل على أعظم قدر من المساعدات المالية في العالم .

ولقد بلغ مقدار رأس المال العام وحده الذي يدفع من فرنسا إلى مستعمراتها الإفريقية السابقة جنوب الصحراء الكبرى رقما بلغ هو ٢٠٠ مليون من الدولارات سنوياً .

ولا عجب ، إذا كانت معظم الدول الأفريقية السابقة قد بقيت على ولائها بصورة ملحوظة لكل من فرنسا ومبدأ الحماية المعروفة ، ولما رغبت أفريقيا الغربية البريطانية من أن تقف على قدميها اقتصادياً وأن تستغنى عن المساعدات المالية لم تخضع لإغراءات مماثلة .

إن الغرب لا يزال ، ومع الولايات المتحدة الأمريكية ، يمثل الثقل الاقتصادي الغالب في التجارة مع أفريقيا ، فكل دول إفريقيا الغربية تتعامل في أكثر من ٨ ٪ من تجارتها الخارجية مع أوروبا وأمريكا ، وهذه الدولة الأم السابقة ، تصل عادة إلى ٥٠ ٪ أما في بعض مستعمرات فرنسا فلا تزال تصل إلى حوالى ٩٠ ٪ .

وتبدى الأراضي التي كانت تحت الحكم البريطانى سابقاميلاً نحو الارتباط بوعود أمريكا والرابطة الاقتصادية والأفريقية وهذا غير صحيح في حالة نيجيريا التي على نقيض ذلك فهي تقف في صف المجموعة المحافظة « مجموعة منروfia » .

ويتجلى الاستعمار الجديد ، من ناحية أخرى ، فيما أقامه من قواعد عسكرية وموان حربية ترتبط بها وتضمن عن طريقها الإبقاء على سلطات الاستعمار

في البلاد المستقلة فالدول الغربية ترتبط بأحلاف عسكرية مع دول أفريقية كالحلف المبرم بين إنجلترا وليبيا عام ١٩٥٣ والأحلاف بين فرنسا والسنغال عام ١٩٦٠ وبين فرنسا ومدغشقر عام ١٩٦٠ وفرنسا وموريتانيا عام ١٩٦١ وفرنسا وتوجو عام ١٩٦٣ واتفاقية الدفاع المبرمة بين فرنسا وأفريقيا الوسطى والكاميرون برازافيل عام ١٩٦٠ واتفاق الدفاع المبرم بين فرنسا وساحل العاج وداهومى والنيجر عام ١٩٦١ .

يضاف إلى وجود هذه القواعد نشاط البعثات العسكرية لدول الاستعمار سابقاً وما تدعيه دول هذا الاستعمار من تعاون يقوم في الواقع على أساس رغبة في الإبقاء على تبعية هذه الدول عسكرياً وللخدمة السياسية والاقتصادية وفي هذه الحالات يعمل الاستعمار مركزاً على قواعد المتطرفة ويقوم على احتكار توريد الأسلحة وتدريب القوات الوطنية مع سيطرته على الجيوش الأفريقية بضباطه الذين يشغلون فيه مناصب هامة ، وهذا ما رأيناه في غانا عام ١٩٦١ فقد كان على رأس جيشها عدد كبير من الضباط البريطانيين ، وكذلك شأن أكثر الدول التي استغلت عن الاستعمار وذلك بمقتضى المعاهدات العسكرية والحرية التي يعقدها هذا الاستعمار مع هذه الدول .

ولا يتوقف الأسلوب الجديد للامبريالية في عهد الاستقلال على الدول الامبريالية، بل يتجلى أيضاً بوسائل أخرى من الدول الرأسمالية الصغيرة مثل السويد وإسرائيل في العمل على خدمة مصالحها في إطار هدفها وخدمتها لمصالح الامبريالية في الولايات المتحدة وألمانيا الغربية بما يدعم مصالحها ويعززها في القارة الأفريقية .

الفصل الثاني

إسرائيل والتسلل الصهيوني في إفريقيا

تعتبر إسرائيل ، في الوطن العربي أو في إفريقيا ، أو في أى مكان آخر ، بالدقة نوعاً من القواعد العسكرية العدوانية الاستعمارية مثلاً في ذلك مثل القواعد الاستعمارية الأخرى في العالم ، وأن بدت تتخذ صورة الدولة التي يصطبغ بها مجتمع غريب ، لا يمكن أن يصمد ذاتياً وموضوعياً لحركة التاريخ الإنساني .

ولقد بدأ التسلل الصهيوني ينساب إلى إفريقيا منذ أن أخذ الاستعمار ينسحب فيغير في تكتيكه الاستعماري وفي انتقاله من الاستعمار الكلاسيكي إلى الاستعمار الجديد متخذاً طرقات جديدة للتحكم والسيطرة بطرق غير مباشرة ومتنوعة .

ومن الأساليب النادرة التي اتخذت في القارة لتحمل رسالته ، كانت إسرائيل ، فهي إذ تعتمد في وجودها على الغرب ، ترحب بالعمل لحسابه ودعم نفوذه وهي في إطار ذلك كله تستهدف دعم كفايتها اقتصادياً وسياسياً على حساب العرب .

وتعتبر الولايات المتحدة ، وهي أكبر وأغنى الدول الاستعمارية ، النواة الرئيسية في الاندفاع الذي يقوم به الاستعمار الجديد كما يتمثل في إسرائيل ، ويليهما في تطبيق الوسائل الجديدة لذلك الاستعمار ، دول استعمارية أخرى في مقدمتها بريطانيا وألمانيا الغربية وغيرها .

وتحمل إسرائيل عن الغرب رسالة دعم الاستعمار الغربي بما يحقق أغراضه ويعترف ساستها بأنها تعتبر بحق السند الرئيسى لهذا الغرب الاستعماري في إفريقيا .

ولقد حاولت إسرائيل ، قبل التسلل إلى القارة الافريقية في البداية التسلل إلى آسيا ، فبح امتناع الدول الإسلامية الآسيوية التعامل معها ، فيما عدا تركيا ، فقد ركزت جهودها في بورما ، ثم امتدت في علاقاتها إلى الفلبين وتايلاند وجنوب فيتنام واليابان .

ونظراً لأنها لم نجد فيها ما يحقق أغراضها تماماً ، انجذب إلى إفريقيا والاستعمار كان إذ ذاك يلفظ أنفاسه الأخيرة فيها .

كان الاستعمار وقتئذ يحاول أن يلقي خلفه ، وهو ينسحب ، ما يبقى على صلاته الاستعمارية في القارة ، ولكن بطرق جديدة ، فشاء أن يعد ذلك بعد انسحابه ، في أشكال عدة ، كان منها إسرائيل لتخدم أغراضه في خدمتها لأغراضها ، كدولة تريد العيش ظلماً على حساب العرب ، ومن ثم أخذ يمكنها من الوجود في القارة في وقت كان العرب — سيما في مصر — يجاهدون من أجل استكمال وجودهم القومي كما كانت علاقاتهم بوحدة القارة السياسية ودولها منطقة لسيطرة الاستعمار .

ولقد كان لإسرائيل وسائلها في التسلل معتمدة على الاستعمار في القارة ، وقد اتخذت لذلك ألواناً عدة كان منها الدعاية ، تارة تظهرها بأنها دولة صغيرة وليست لها أطماع استعمارية ، وتارة أخرى تقول بأنها دولة تجتاز تجربة ومشكلات اقتصادية كثيرة ، تشابه ما هو موجود في بعض هذه الدول الإفريقية وغير ذلك مما كان يداعب المشاعر الإفريقية في تطلعاتها لمن يساندونها .

ولقد نشطت إسرائيل في ميادين عدة في إفريقيا وحدثت ثمة ظروف جديتها لذلك النشاط وهيأت الموقف لذلك التسلل .

وفي مقدمة ذلك . كانت سياسة إعلان الاستقلال وإسراع إسرائيل



بالاعتراف الدبلوماسي، وتبادل التمثيل الدبلوماسي والقنصلي مع عرض شتى ألوان المساعدات، هذا بجانب القيام بالامتيازات على مستوى الوفود الإسرائيلية وعلى مستوى الوزراء المسؤولين سيما وزارة المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية، وكانت المؤتمرات في بعض الحالات سبيلا للتقارب وبداية الارتباطات .

وكانت إسرائيل في حالات كثيرة تستغل نشاط اللجان التابعة للأمم المتحدة بطريق مباشر عن طريق ضغط الحركة الصهيونية في إسرائيل وبطريق غير مباشر، بالتعاون مع وفود دول المعسكر الغربي .

وبجانب هذا، لا ننسى أن نذكر أثر منظمة المستدروت، وهو اتحاد عمال إسرائيل، في التمكين لمسد التسلل وتميئة الفرص له بمختلف الوسائل، منها المؤتمرات العالمية المرتبطة بالاتحادات العالمية في المعسكر الغربي وحلفائه، فالمنظمة تنظم ندوات عمالية وتدعو لها زعامات نقابية من هذه الدول الإفريقية، مثل ندوة التعاون التي عقدت عام ١٩٥٨ وغير ذلك من شتى ألوان النشاط المشترك بين هذه المنظمة واتحاد النقابات العالمية الأمريكية وإسرائيل، وإذ تسلك ذلك وتنشط فيه، إنما تعتمد على الدول الاستعمارية الأوروبية والأمريكية، هذا بجانب ما تقدمه الحركة الصهيونية والشخصيات اليهودية والصهيونية في هذه البلاد من مساعدات وتسهيلات .

إن إسرائيل إذ، تمثل ركيزة الاستعمار وصودة من صوره الجديدة في القارة، تنشط بهذا كله كما قلنا، لتبنى لنفسها موقفاً وخطاً سياسياً وكياناً ذاتياً في داخل التخطيط العام في محاولة الوصول على حساب الغرب إلى مستوى الشريك .

ومن أجل التسلل إلى القارة أيضاً ، تستغل إسرائيل محاولات أفريقيا في التنمية والزراعة لتشكيل نشاطاً زراعياً .

ففي أفريقيا، تنتشر أفكار ونظريات متعددة عن الاشتراكية الإفريقية وترى بعضها أن التعاون الزراعي وتنظيم الإنتاج التعاوني يعتبر جزءاً من التطبيق الاشتراكي أو لازماً للحياة في القارة . وبهذا بدأ الاهتمام بالنظام التعاوني في نصوص بعض الأحزاب السياسية أو في آراء بعض الزعماء مثل سنجور وحزبه في السنغال ، وحزب الرئيس جوليوس نيريري في تنجانيقا .

في هذا المحيط ، أخذت إسرائيل تتسلل ، مستغلة في ذلك الاتجاه فتقدمت بألوان من التعاونات ولم تجد استحساناً ، كما تقدمت بعروض للإسهام في تعمير الأراضي واستصلاحها وبناء القرى والمشاريع الزراعية وذلك في مالي وتنجانيقا كما استدعت لبلادها وفوداً من كينيا وتنجانيقا وأثيوبيا وغيرها .

وقد حدث أن زار وفد غرب نيجيريا لإسرائيل وطلب معونة . في مقدمته تعمير الأراضي ، ورغم أن المشروعات الإسرائيلية لم تنجح في ذلك فقد كانت أداة اتصال وفرص للتسلل في أعماق القارة .

ولقد كانت لإسرائيل نشاط تدريبي واسع في قطاع الزراعة والتنمية الريفية وأسهمت في هذه الخدمات عن طريق نشاط المستدروس والمعهد الآسيوي الإفريقي بجانب ما قامت به إسرائيل نفسها من إنشاء مركزين للتدريب في أفريقيا أولهما في السنغال والثاني في فولتا العليا وهو يخدم دول مجلس الوفاق الذي يتكون من ساحل العاج وداهومى

وفولتا العليا والنيجر في غرب أفريقيا ، واتخذت إسرائيل وسائل أخرى .

ومن خلال منظمة الشباب والتنظيمات الحزبية ، بجانب ما ذكر ، حاولت التسلل إلى القارة .

وثمرة اندلاع نيران الحرب الباردة ظهور ثمة تنظيم للشباب يتبع المعسكر الغربى سياسياً ، ومن خلال هذا التنظيم واجتماعاته تحاول إسرائيل التسلل إلى تنظيمات الشباب فى إفريقيا وإقامة ارتباطات مع بعض الدول والأحزاب .

ولقد عملت إسرائيل على ترتيب برامج دراسية دورية للشباب باللغتين الإنجليزية والفرنسية ونظمت مثلاً برنامجاً عام ١٩٦١ حضره وافدون من البلاد الناطقة بالفرنسية والإنجليزية ، وأدى الموقف إلى إنشاء مركز لتدريب قيادات الشباب بل وزيارات وفود إسرائيلية بلاد إفريقية مثل توجو وساحل العاج وتجانيقا .

وقد استطاع المستدروت أن ينشئ فى غانا فرعاً يمارس به النشاط التجارى والإستيراد والتصدير وترويج السلع الإسرائيلية هذا فضلاً عن اشتراك المستدروت فى إنشاء شركتى النجمة السوداء للملاحة والإنشاءات الأهلية التى اشترت غانا حصة إسرائيل فيها .

واقدم قامت فى ملاجاش ، إحدى الشركات المختلطة التابعة للمستدروت بالقيام ببعض المشروعات بالاشتراك مع رأس المال الفرنسى .

وقد أسهم ذلك التنظيم علاوة على ذلك فى تكوين شركة تطوير مصادر المياه وشركة فيجر سول فى نيجريا وتقوم الشركة الأولى بالعمل فى كثير من الدول الأفريقية .

وبجانب هذا ، فقد توسعت إسرائيل في حجم تجارتها الخارجية مع الدول الإفريقية ، وازداد التبادل التجاري وعقدت الاتفاقات التجارية مع غانا والكامرون وليبيريا وتوجو وساحل العاج وجابون ومدغشقر وروديسيا الجنوبية ، وتكونت عدة شركات تجارية متحدة متخصصة في التعامل مع الدول الإفريقية بواسطة هذه الشركات المشتركة ، في سيراليون وتنجانيقا وساحل العاج وليبيريا ونيجيريا وإثيوبيا وغانا وأفريقيا الوسطى ثم تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية في سيراليون وغانا وغرب وشرق نيجيريا وساحل العاج وعقد اتفاقيات للنقل الجوي مع الكامرون ووسط أفريقيا والكونغو برازافيل وساحل العاج وليبيريا ومالي والنيجر وكينيا وتنجانيقا وأوغندا والسنغال وعقد اتفاقيات التدريب المهني والفني مع ساحل العاج وفولتا العليا وغانا ورواندا وتنجانيقا وتوجو وداهومى وإثيوبيا والنيجر مع إقامة المعارض النامية والمتنقلة للتجارة الإسرائيلية ، وتحاول إسرائيل تنمية إمكاناتها الاقتصادية بتوسيع تجارتها الخارجية وتوسع أسواقها في التصدير والاستيراد وإيجاد محاولات لاستثمارها وتربط مطاراتها بشبكة من الخطوط الجوية والملاحية والجوية المنظمة مع موانئ الدول النامية رغم افتقارها إلى الموارد الفنية معتمدة على المساعدات المتنوعة التي تحصل عليها من دول العالم الغربي والاعتماد على المعونات الخارجية لها هو السبيل لتحقيق المنجزات الإسرائيلية في الداخل والخارج .

إن نشاط إسرائيل الإقتصادي في أفريقيا عموماً إنما هو جزء من الإطار العام لنشاط المعسكر الغربي والدول الرأسمالية والاستعمار الجديد في القارة .

ومن خلال هذا كله ، حاولت إسرائيل في نفس الوقت أن تحقق لنفسها

كياناً ذاتياً بمختلف ألوان النشاط وأدواته المتنوعة وأحياناً بالارتباط والمشاركة باسم شركات إسرائيلية خاصة وأحياناً يكون بالارتباط والمشاركة مع رأس مال أفريقي وغير ذلك .

ولأن هدف إسرائيل في مقابل هذه المعونات التي تقدمها واضح ، وهو أن تزيد الصلة بالدول الإفريقية للتمكن من الوقوف كدولة في المحيط الدولي سياسياً واقتصادياً وهي تمثل في القارة السند الحقيقي للغرب الاستعماري .

الباب الرابع استكمال عهد الاستقلال

ومشكلات المجتمع

أشرق عهد الاستقلال على أفريقيا وليداً ، يعاني مشكلات التبعية في مجتمعه ، من التخلف الاقتصادي والنزعات القبلية ، ونقصاً في البناء القومي من سيطرة هذه النزعات ومشا كل الميراث الاستعماري ، ومشكلات التقسيم وآثارها على كيان الدولة السيامي والاقتصادي وغيره .

ورغم حداثة ذلك الوليد لم يستسلم لاوزار هذه التبعية ولا لا أوزار الميراث بل أخذ ينمو وينشط بحكم طبيعة النول يستكمل وجوده، يفك هذه القيود كلها ويتمكن من النمو السوي .

ومع ما يعانيه من التبعية وأوزار الاستعمار أخذ يمضي في عهد الحرية وهو يعد في عيد الاستقلال ناشئاً ، يصلح ويحدد ويبني فيجد في هذا الطريق الإصلاح إلى البناء مشكلات جديدة هي مشكلات البناء والإصلاح تنبثق انعكاساً لقيود الميراث الاستعماري الثقيل ، ومن ثم كان طريقه في استكمال وجوده الحر محاطاً بالمصاعب كما هو مثقل بالتبعات والأوزار والمشكلات الكثيرة .

فمن خلال قيم المجتمع القائم ينظر العهد الجديد إلى ألوان الإصلاح والتجديد والبناء ، فلا بدع إذا ما بدأ ذلك مهتزاً في حدود قدراته المادية في عهد الاستقلال ، ولا بدع أيضاً أن يكون مقيداً ، وهو بين هذا وذلك يجد نفسه مضروباً عليه بالحدود ، فليس غريباً أن يجد في طريقه مشكلات جديدة ، ولا بدع ألا تبدو صورة ذلك البناء والتجديد في النهاية كما أرادها ، ولا مظاهر التجديد كما رسمت ، بل تبدو كل هذه حتمية في شكلها المتطور ، بقدر ما تفرضه طبيعة المجتمع التقليدي بمشكلات المختلفة في بناته وميراثه من تبعات جسام .

الفصل الأول

ديمقراطية الحزب الواحد

كانت الحركة القومية في أفريقيا تقوم أولاً وقبل كل اعتبار على دعم حرية الجماعة وسيادتها ، ولكنها كانت تجعل في طياتها اتجاهها يدعم السيادة الداخلية على أساس حرية الفرد .

ومنذ أن تحررت القارة وأشرق بينها عهد الاستقلال ، لم يكن ثمة مناص من وضع التنظيم السياسي الذي يلور هذا الاتجاه فيحدد به وسائل الشعب لممارسة سلطاته وسيادته بعد أن تحررت على أساس حرية الفرد ، فكان الاتجاه الديمقراطي اتجاهاً يستكمل ما يحقق من سيادة خارجية بالتحرك القومي ، ويدعم هذه السيادة القومية .

وإذ يعتبر التنظيم الديمقراطي الجديد تنظيماً سياسياً عريقاً ، يستمد أصوله من الحضارة الغربية الحديثة ، فإنه بهذا لا يتلاءم ، وروح المجتمع الإفريقي التقليدي القائم .

فإذ ينشأ التنظيم الديمقراطي الغربي استجابة للتطور في مجرى الفردية بما يستكملها ويدعمها ويخدم أغراضها ، فإنه لم يأت ذلك في أفريقيا المستقلة ليستكمل فردية ، في مجتمع لا يعترف بها ، بل جاء على نحو يتنافى في تنظيمه مع قيم المجتمع القبلي ، القائم على التبعية ، بل جاء بدعوة حاجة المجتمع الملحة لاستكمال بنائه السياسي ، أداة تنزل إلى المجتمع فتطوره بما يسمو به في وعي سياسي جديد ، وقد أكد وجوده في كثير من دول القارة اتجاهها في الأخذ بالاشتراكية بما يجعل من هذه الديمقراطية حكماً مركزياً اشتراكياً يمكن للشعب من الحكم ومن سيطرته على

معظم مصادر الإنتاج ، بما يستكمل عهد الاستقلال بأقصر الطرق وأكبرها وأكدها .

لم تتم الديمقراطية في إفريقيا إذن عن وعى سياسى واختيار بقدر ما قصا، منها أن تمكن الشعب من السيطرة على مقدراته وهو يمارس سيادته بما يحقق ذلك ويقضى على تخلفه .

وإذ تنبثق الديمقراطية في إفريقيا من مستلزمات استكمال عهد الاستقلال فقد كان للمجتمع الأفريقى تأثيره على تحديد ذلك التنظيم الغربى شكلا وموضوعاً إلى حد كبير .

فإذا كانت الديمقراطية تقوم على التنظيم الحزبى فقد انتهى أمرها في أفريقيا إلى وضع خاص جديد ، إن اقتضته الحاجة فإنه يجد أصولاً من المجتمع القائم .

إن قضية الحزب الواحد تثير جدلاً بين الاشتراكية في كل أقطار أفريقيا ويرجع اختلاف النظرة الراهنة نحو الموضوع إلى اختلاف في الأصول الموضوعية بسبب التجمع في كل من هذه البلاد ، وبينما مضى الكفاح في الغرب ضد الإقطاع فأصبح بذلك معبراً عن شعار الحرية ، حتى نجم عنه قيام شتى الأحزاب والهيئات على أساس الدفاع عن مصالحها اختلف الوضع تماماً في أفريقيا السوداء حيث كانت روح الجماعة تشكل أساس الحياة لدرء أخطار الطبيعة التى تهدد الإنسان ، فالذى يضع نفسه في أفريقيا خارج الجماعة أياً كان شكل هذا الخروج، إنما يعتبر خارجاً ، فالقاعدة إذن في المجتمع الأفريقى تتلخص في وحدات المصير الاقتصادى .

وبين هذا المفهوم الفكرى نشأت بعض آراء مفهوم الحزب الواحد ومن روح الديمقراطية القبلية في أفريقيا، نشأت بعض أسباب رفض النظام

الحزبي واعتباره دخيلا على أفريقيا ، فثمة عدد كبير من زعماء أفريقيا حاليا يعتبرون فعلا أن التكوين البرلماني القومي القائم على تعدد الأحزاب دخیل عليهم وليست له جذور في المجتمع الأفريقي ، فمعظم النظم السياسية القبلية الأفريقية قد تضمنت عدة وسائل للمشاركة الشعبية المحدودة في اتخاذ القرارات السياسية .

والطريقة الأفريقية المعتمدة في الوصول إلى إقرار معين هي ، مناقشة الموضوع في أوقات قد تبدو مفرطة في الطول وتعطى لكل فرد من يخصهم هذا الموضوع الفرصة للتعبير عن رأيه كاملا بقدر الإمكان ، أثناء القيام بالمناقشة ، ويشترك جميع الحاضرين في اتخاذ قرار جماعي ، ولا شك أن مضمون التصويت البرلماني هذا لا يتفق مع القيم السياسية الإفريقية ، وثمة عدم استقرار بين عدد كبير من الدول الأفريقية يرجع في بعض أسبابه إلى الصدام الذي وقع بين النظام البرلماني المنبثق عن النظام الغربية والنظام الديمقراطي الجماعي الأفريقي ، على أن الدول الأفريقية الحزبية تعاني من ناحية أخرى من عدم استقرار كامل فيها وهو يرجع إلى عملية التجديد السريعة ، التي تهز روح المجتمع الأفريقي هزأ كل يوم .

ومن نظام الديمقراطية القبلية التي يتسم بها المجتمع الأفريقي ، نشأت بعض أسباب الأخذ بنظام الحزب الواحد ، ولقد عزز ذلك الاتجاه السياسي حاجة أفريقيا في عهد الاستقلال إلى توفير الاستقرار والتمكن من إعادة بنائها الاقتصادية وحل مشاكلها .

لم يستطع الأفريقيون التحلل من نظرتهم عند حل هذه المشكلات الاقتصادية المجتمع المنحدرة إلى عهد الاستقلال وغيرها والتحلل من قيم القائم لهم من الأخذ بنظام الحزب الواحد ، ففيه استمرار للأشكال التقليدية للديمقراطية القبلية من حيث أنه يستبعد مفهوم المعارضة الرسمية ، مفهوم

الأغلبية والأقلية، ويعتبر هذا في عهد الاستقلال أقرب إلى الاستقرار في محاولة أفريقيا أن تستلهم بعض بناتها السياسي من قيمها في استجابة للعهد الجديد، والأفريقيون بهذا لا ينظرون إلى الحزب الواحد على أنه إنكار للديمقراطية.

إن ديمقراطية الحزب الواحد في بلد حديث عهد بالاستقلال متخلف يصارع الفقر، يعتبر بالنسبة له مجروداً متحداً يوحد الفكر لينهض به في أقرب فرصة ممكنة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً فليس ثمة حاجة في هذه اللحظة الحاضرة في أفريقيا لتعدد الأحزاب، هذا فضلاً عن الحاجة إلى العمل على صيانة الوحدة الوطنية للحيولة دون عودة الاستعمار وإحباط محاولاته.

يقول ماديرا كينا، أحد المسؤولين في حزب الاتحاد السوداني، في مقال نشر عام ١٩٦٠ بأنه في الظروف التاريخية الراهنة في أفريقيا ليس هناك من حاجة مطلقاً إلى تعدد الأحزاب، ولا إلى الانغماس في خضم معارضته عقيمة مؤدية إلى قتل الأخ لأخيه.

ولقد قام في عهد الاستقلال أحزاب تمثل في معناها اتحاداً قومياً يمثل قوى الشعب، فقام في مالي حزب الاتحاد والحزب الديمقراطي في غينيا وحزب المؤتمر الشعبي في غانا، وحزب الاستقلال الوطني في روديسيا الشمالية، واتحاد شعب زيمبابوي الأفريقي في روديسيا الجنوبية، ومؤتمر ملاوي في نياسالاند، وحزب الاتحاد الوطني الأفريقي في تنجانيقا، وكلمها أحزاب جماهيرية تقوم على أهداف الاستقلال ومعادة الإمبريالية، أنها جبهات وطنية متحدة في بلادها. يقول الزعماء الوطنيون عنها بأن ربطتهم القائمة على الحزب الواحد ليست بأي معنى إنكاراً للديمقراطية.

وتختلف فكرة الحزب الواحد من بلد إلى بلد، ففي الدول الأفريقية التي تستفيد فيها الطبقة العاملة من كل تعسدد، وحيث توجد فيها تلك

المرامى الامبريالية أو سيطرة الرجعية والرأسمالية المحلية، يكون نظام الحزب الواحد تهديداً للشعب ووسيلة لإخضاعه .

أما في الدول الأفريقية الأخرى، التي بلغت فيها الديمقراطية دوراً قيادياً بحيث تمارس الطبقة العاملة أعمالاً كبيرة ، وحيث البرجوازية القومية إما ضعيفة أو لا تتمتع بسلطة كاملة على الدولة وعلى الاقتصاد ، فإن دولة الحزب الواحد يمكن في ظل ظروف معينة أن تعمل على تسهيل ازدياد الطبقة العاملة

ولقد دافع نكروما على نظام الحزب الواحد بقوله ، إن الاستقلال الاقتصادي يمكن تحقيقه فقط بالربط بين الوحدة الوطنية ، فاحترام الدول الأفريقية الحديثة في المجتمع العالمي لن يتحقق إلا بعد أن تبرهن هذه الدول مقدرتها على التحدى كدول حديثة أمام الدول الواقعة في أجزاء أخرى من العالم وهي أكثر تطوراً .

كان لا بد إذن من إيجاد نظام من الحكم المركزي القوي الذي يتزعمه نظام الحزب الواحد ، حيث تمنح الثقة فيه لرئيس الدولة بناء على موافقة الشعب الاجتماعية .

وتعتبر غينيا إحدى الدول البارزة بين الدول الأفريقية التي تتأكد فيها نجاح وأسس الأيديولوجية الحزبية على يد سيكتوري من أجل حرية المسير بالحزب الديمقراطي الغيني وفي غانا في فترة حكم نكروما وحزبه كان المؤتمر الشعبي يهدف دائماً إلى وضع الإطار الواسع للسياسات الحزبية التي تؤدي إلى أهداف التطور الاقتصادي التي حددتها زعامة الحزب في ذلك الوقت .

وتتخذ الفلسفة السياسية لكل من هذين الزعيمين النظرية الماركسية

أساساً لإلهامها ، وبالرغم من أن أيديولوجيات كل من الحزبين يستلهم أسسه من ماركس ومن الاشتراكية الأوربية ، إلا أن مذهب نكروما كان يلقي تأكيداً شديداً على تسكييف الاشتراكية مع احتياجات أفريقيا وظروفها خاصة ، وقد تحدد مفهوم النكرومية على أنها « فلسفة اشتراكية غير محدودة تعمل على تطبيق الأفكار الاشتراكية المعاصرة من أجل إيجاد الحلول لمشكلاتنا ، سواء أكانت محلية أم عالمية وذلك بتكييف هذه الأفكار مع حقائق حياتنا القومية » .

على أن النكرومية لم تكن اشتراكية بمعناها ، ولكنهما على كل حال فهم اشتراكية إفريقية رسمت فلسفة اشتراكية عملية تعمل على حل المشكلات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية الخاصة التي فرضتها الإمبريالية والاستعمار في إفريقيا .

وعلى أى حال ، فإن فلسفة الحزب الديمقراطي الغبني كما عبر عنها سيكوتوري تختلف عن فلسفة نكروما ، فهو لا يتفق معه في إمكانية أحداث أى تعديل في النظرية الاشتراكية فيما يتعلق بتطبيقها على أفريقيا فقط من وجهة نظر تؤدي إلى توحيد الدافع إلى الاشتراكية الأفريقية ، لأنه يعتقد أن هذا التمييز ما هو إلا تناقض فقط في الالفاظ ، وعموماً نرى أن الاشتراكية قد اعتبرت بوجه عام في العالم الثاني كقوة تقدمية مناهضة للرأسمالية ، وتمثل الاشتراكية بالنسبة للقوميين المحردين ، أيديولوجية تهدف إلى خدمة تطور الاقتصاد القومي لصالح الشعب وليس لصالح الشعب أقلية معينة ، وينطبق مفهوم المساواة الكامن في الاشتراكية في دفاعها عن مبدأ المشاركة العامة في الإنتاج القومي مع هدف القوميين الذي يرمي إلى تحقيق المساواة في معاملة الأفريقي في الحياة . كما أن الاشتراكية التي تنادي

بها الزعامة الأفريقية في معظم دول القارة تترك مجالا لاستمرار الملكية الخاصة من التسهيلات الصناعية .

ولقد تشكل الحزب الغني على غرار حزب الاتحاد السوفيتي فيما يختص ببنائه الطبقي وتماسك تركيبه .

ويزداد الوضوح تدريجياً في زيادة التأكيد في النظم السياسية الأفريقية على تلك القيم التي تميل إلى توطيد أركان المجتمع وتماسكه وتقلل الاهتمام بالفردية التي تعتبر طابعاً مميزاً للمجتمع الغربي ، ومن ثم يعمل النظام السياسي الأفريقي إلى تقليل اهتمامه بالحرريات المدنية وعلى حماية الفرد تحت حكم القانون بنسبة أقل مما اعتاد المجتمع الغربي ، ولقد اعتبرت خدمة الفرد وامتيازاته في داخل القرية الأفريقية التقليدية في المرتبة الثانية بعد مصلحة المجتمع والعائلة .

وبهذا ازداد اعتماد الأفراد على التنظيم الارتكازي الرئيسي . وأن تكوين مجتمع مرتكز على نظام واحد ينشأ من مقتضيات الحاضر ، كما أن له أصولاً تاريخية أيضاً فنجد أن الأفريقيين المنحدرين من مجتمعات تقليدية قد ألغوا إلى حد كبير فكرة أن المجتمع يجب أن يرتكز على تركيب واحد ، وإذ كان ذلك يمثل نظام القرية في الماضي ، فإنه يتحول اليوم إلى نظام الحزب السياسي في الحاضر .

إن الاتجاه نحو مجتمع مرتكز على تنظيم واحد له مبرراته في الحاضر أساساً ، ويرتبط هذا الاتجاه أصلاً بالموقف الاقتصادي والسياسي .

إن المفهوم العام للحزب الواحد هو أنه يضم الشعب بأسره ، والمقصود من قيامه بهذا الدور أن يظل الزعماء على اتصال بالرأي العام والحيلولة

دون ظهور أى معارضة قولا أو عملا ، ويقول ميكوتورى :
الحزب ينظم فكر شعب غينيا فى أعلى مستوياته .

وفى البحث الذى عقد عن حزب غينيا الديمقراطى نجد تفسيراً واضحاً للنظام وسيطرة الحزب عليها ، فقد بين كيف يسيطر حزب غينيا الديمقراطى على الحكومة ويتغلغل فى نواحي الحياة ، فالحزب يعنى الجماهير على أساس جغرافى عن طريق شبكة من اللجان المحلية فى القرى والمدن مع تجاوزات المشكلات التى تعالجها اللجان ، ولدى الحزب عدد من المنظمات الوطنية : نقابات العمال - الشباب - المرأة - الجيش ، وبهذا فإن كل جماعة منظمة فى البلاد - الجيش - الشباب - النساء - والعمال ترتبط مباشرة بالحزب عن طريق اشتراك قادتها فى المكتب السياسى الذى يعتبر أكبر هيئات الحزب .

ويتسم تغلغل النظام المركزى فى الإطار التنظيمى القائم بالعداء للنظم المستقلة بذاتها ، كعداء للزعماء السياسيين الجدد للقبائل والقبلية ، ونظراً لأن الارتباط بالنظم التقليدية يعوق ارتباط الأفراد بالدولة القومية الجديدة فإن الزعماء السياسيين الجدد يكونون عداء للقبيلة وفى أكمل صورة له ، وفكر الحزب يشير إلى الاتجاه الذى تسير فيه الأعمال كما يحدد المبادئ التى يجب أن توجه السلوك والمواقف الجماعية والفردية .

وقد كان نكروما عكس ميكوتورى حيث يتجه الأخير نحو اعتناق نظرية أشد ارتباطاً بالماركسية وإقامة حزب يعتمد ليدولوجيا على صفوة مختارة على أن يكون اشتراكياً بصفة خاصة ، وليس الهدف أن يكون قوة موحدة بقدر ما تكون أداة وتنظيم لسياسة الحكومة .

وكان زعماء نيجيريا يؤمنون بنظام تعدد الأحزاب باعتباره الشكل الوحيد للديمقراطية ، أما فى كينيا ، فثمة من يعرب عن آراء تشير إلى تطورات أخرى .

إن اتجاه الحزب الواحد لا يمضى اليوم على المستوى الشعبي فحسب ،
ولكنه قد ثبت أنه عملياً النظام الوحيد الكفيل بتحقيق متطلبات الموقف
الراهن .

وتتحلى ديمقراطية الحزب الواحد أيضاً في صورتها الواضحة
في تنزانيا .

تنزانيا :

فمنذ أن تم إعلان الوحدة بين تنجانيقا وزنجبار في ٢٦ أبريل عام ١٩٦٤
في جمهورية واحدة هي تنزانيا أوضح رئيس الجمهورية الرئيس نيريري منذ
البداية . أن مبدأ إقامة حكم الحزب الواحد قد تقرر ولم يبق إلا التصرف
في دستور الحكومة والحزب على ضوء مبادئ أساسية منها استمرار نظام
الحكم الجمهوري وحكم القانون والمساواة التامة بين المواطنين وضمان
الحريات الكاملة لهم ، مشاركتهم في شئون الحكم وحرية اختيار ممثليهم
في الهيئات التشريعية .

ولقد بدأت لجنة بناء ديمقراطية الحزب الواحد عملها بإعداد بيان
بمجموعة أسئلة نشرتها في فبراير عام ١٩٦٤ .

وقد اشتملت مجموعة الأسئلة عن عضوية حزب التانو وعلاقة الجمعية
الوطنية البرلمانية واللجنة التنفيذية ، وهل يبقى الجهازان كل على حدة
أم يدبجا ، ثم علاقة أجهزة الحكم المحلي واللجان الفرعية في الحزب ،
والمرشحون للانتخابات وعضوية هذه الأجهزة المحلية والتشريعية ، وهل
يشترط في المرشح أن يكون عضواً في الحزب ثم اختيار أعضاء الأحزاب
المحلية والتشريعية ثم الجمهورية وكيف يتم ترشيحه وانتخابه وكذلك علاقة
أعضاء المجالس بالحزب ثم مسائل المواطنين والحزب والموظفين وعضوية
المجالس المحلية والتشريعية ثم علاقة النقابات بالحزب ، وأعلنت الآراء
بعد ذلك .

ولقد رأت اللجنة في مبادئ الحزب وأهدافه ما يأتي : —

- ١ — المحافظة على استقلال الدولة وحریات الشعب .
- ٢ — التأكيد على الاعتراف بالكرامة للفرد طبقاً لما جاء بالاعلان العالمى لحقوق الانسان .
- ٣ — بناء نظام حكم ديمقراطى واشتراكى يقوم بالآتى :
 - (ا) دعم الاستقلال وضمان مستوى معيشة مناسب لكل مواطن .
 - (ب) منح الفرصة المتساوية لكل الرجال والنساء بدون نظر إلى العنصر والدين والمركز .
 - (ج) القضاء على الفقر والمرض والجهل بوسائل التعاون بين المواطنين .
 - (د) استئصال كل اواحي الاستغلال والرشوة والفساد .
- ٤ — تنمية كاملة لوسائل الثروة فى الدولة حتى تتمتع الأمة باستعمال الوسائل الآتية :
 - (ا) ملكية جماعية لكل عناصر ومصادر الإنتاج الرئيسية مثل الأرض والماء والهواء والطاقة ووسائل الاتصال والمواصلات .
 - (ب) تنمية الجهد التعاونى فى ميدان الإنتاج والتوزيع والتبادل .يستمتع القطاع الخاص وتوجيهه لمنفعة كل الدولة .
- ٥ — التعاون مع جميع الأحزاب السياسية المكافئة فى سبيل استقلال أفريقيا حتى تتخلص القارة من الاستعماريين وأن يتم المحافظة على حريتها واستقلالها .
- ٦ — العمل على الوصول إلى وحدة أفريقية بالتعاون مع الدول الأفريقية المستقلة الأخرى .

٧ - العمل على اقرار السلام والأمن في العالم خلال أجهزة الأمم المتحدة .

ومن هذه الاقتراحات يتجلى اتجاه الدولة بالآخذ بنظام ديمقراطية الحزب الواحد .

وقد انتقلت توصيات اللجنة إلى الحديث عن غير ذلك من المشكلات التي تهم ذلك التنظيم السياسي الجديد .

وفي مايو عام ١٩٦٥ أصبحت تلك هي اللجنة التنفيذية لحزب الناتو ومجلس الثورة لحزب الافروشيرازي (اللجنة التنفيذية العليا) وتم النظر في مؤتمر لجنة بناء ديمقراطية الحزب الواحد ، وبعد مقترحات ، سيما فيما يتعلق بوضع زنجبار السياسي الدستوري ، تم اعداد مقترحات الحكومة بالنسبة إلى هذا التقرير في صورة مشروع قانون يقدم إلى الجمعية الوطنية ، وقد وافقت عليه بعد ذلك في مايو عام ١٩٦٥ ، وقد قبلت الحكومة التقرير فيما عدا التعديلات التي تتعلق باعتبار أعضاء مجلس الثورة في زنجبار أعضاء في الجمعية الوطنية بحكم مناصبهم وإن يتم تعيينهم بواسطة قرار من رئيس الجمهورية .

ولحزب الناتو قانون خاص ومن بين أهدافه الأساسية : دعم وحماية استقلال الدولة وحريات شعبها - حماية كرامة الإنسان وفقاً للبيان العالمي وضمن قيام حكومة ديمقراطية اشتراكية وتمكين الشعب لحكم البلاد ، والتعاون مع جميع الاحزاب السياسية في إفريقيا التي تشترك في تحرير إفريقيا . - التأكد من أن الحكومة تعي جميع الموارد في البلاد للقضاء على الفقر والمرض والجهل - التأكد من أن الحكومة تساعد ايجابيا في تكوين ودعم التنظيمات التعاونية - التأكد من قيام الحكومة بمنح الفرص المتساوية لكل النساء والرجال دون ما تفريق - التأكد من أن الحكومة

تقوم باستئصال كل أنواع الاستغلال والفساد - وأنها تمارس سيطرة فعالة على الوسائل الأساسية للإنتاج وتتبع سياسية من شأنها تسهيل الطريق نحو الملكية الجماعية للوارد ، وأنها أيضاً تتعاون مع الدول الأخرى في أفريقيا للوصول إلى الوحدة الأفريقية ، أنها تعمل بدون توقف من أجل حفظ السلام والأمن الدوليين خلال منظمة الأمم المتحدة .

لقد أخذت القارة إذن تنتقل ، في عهد الاستقلال ، إلى مرحلة جديدة من النضال من أجل الديمقراطية فلم تعد تلك امتداداً لنضال قومي ، كما كان الأمر في ظل الاستعمار ، بقدر ما أصبحت تلك الديمقراطية مقصودة لدعم مكاسب ذلك النضال والسيادة القومية من تمكين الشعب من ممارسة حقوق السيادة والسيطرة على مقدراته .

وأفريقيا المستقلة في عهدهما الجديدان تحاول بهذان خلال هذه السيادة ، بناء مجتمع الدولة المستقلة .

على أن المعركة من أجل الديمقراطية في ظل الاستقلال عموماً ونظام الحزب الواحد خصوصاً ليست أمراً سهلاً . بل أنه مخوف بالمتاعب والمصاعب فرغم أن القارة المستقلة تحاول الموازنة بين هذا النظام والميراث الأفريقي فإنه في مادته يعتبر مناف مع قيم المجتمع القائم لأنه يعد أقرب ملاءمة لبناء المجتمع الحديث من المجتمع التقليدي ، الذي تثقله خصوصاً رواسب النظم استعمارية المنحدرة إلى عهد الاستقلال .

فليس للمجتمع الأفريقي القبلي النزعة ، مناصاً من تقبل ذلك التنظيم السيامي من خلال قيمة الأمر الذي يجعل تطبيقه متعثراً وأن مثل ذلك وضعاً مرحلياً ، في ظل ذلك المجتمع القبلي المسيطر تكون نظرة الأفريقي نحو ذلك التنظيم السيامي خصوصاً وهو في أولى مراحله ، من خلال قيم هذا المجتمع ومن ثم يحدث ثمة صراع عنيف بين قيم ذلك المجتمع التقليدي وقيم

المجتمع الجديد في بنائه السياسي الديمقراطي ، يعاني خلالها ذلك المجتمع هزات عنيفة تختلط فيها مبادئ الديمقراطية بمبادئ ذلك المجتمع اختلاطاً تسود فيه النزعات التقليدية في البداية مستمرة حتى يتهيأ للنظام الجديد بيئته الأصلية التي تجد فيها عناصر النمو السليم .

فمن خلال قيم ذلك المجتمع التقليدي لا يرى الأفريقي النظام الديمقراطي إلا من خلال النظام الرياسي المطلق للقبيلة ، فنجد مثلاً أن المناضل الذي كافح مع حزبه حتى وصل إلى النصر ، يرى نفسه منقاداً بتلك القيم في محاولاته تجريد خصومه من كافة الحقوق سواء في جهاز الحكم أو في غيرها بحجة البحث عن فهم والتفكير من الحكم وذلك كله لافساح الطريق لأهله وذريته في هذه المجالات .

ومن خلال القيم القبلية يكون الولاء للنظام القائم ومراتب تنظيماته طالما ، كان ذلك النظام القبلي موضع الإعجاب على نحو يمثل في ذاته معنى الرعاية الأبوية التي يعيش في ظلها الفرد ويمارسها رئيس القبيلة التعصب فإذا ما انحرف النظام كان النضال من أجل تعبيرة نضالاً قبلياً عنيفاً يغذيه التعصب ، وهو يتخذ صورة النضال السياسي من أجل تولى الحكم .

وإذا كان من يميزات الديمقراطية تضامن الشعب مع الحكومة على جميع المستويات ، فكيف يتحقق ذلك مع نظام سياسي يقوم على ضرورة توفير النزعة الفردية بين مجتمع لا يعترف بالفردية إلا بتبعية الفرد للتنظيم القبلي ، إلا أن يكون ذلك معناه جمعاً بين متناقضات وعلى نحو لا يوفر المقصود من التنظيم السياسي .

وإن ذلك التنظيم من شأنه أن يرمي ذلك قواعد الصراع بين النظام القبلي والنظام الديمقراطي فلا يجد الفرد هذا الصراع بداً إلا أن ينظر للتنظيم الجديد من خلال معايير النزعات القبلية ، عندئذ يجد نظاماً يمارس التنظيم

القبلي في شكل أكبر ، على نحو ولا يلبث التنظيم الديمقراطي به إلا أن يتحول إلى قبلية تأخذ شكل هذه الدعوة .

وليس الديمقراطية الغربية تنظيماً بقدر ما هي روح وأسلوب ونزعة تمتد في جميع المستويات ، ومن العسير أن يتوفر ذلك بين مجتمع قبلي تسود فيه النزعات القبلية وتتغلب ، وينعدم فيه الفكر الآخر بانعدام الفردية وسيادة روح التبعية . إن حاجة الديمقراطية إلى الفكر الحر من ألزم الأمور لاستكمال وجودها كما هي مظهر لهذا الوجود ،

وتتجلى أهمية ذلك حتى بين الدول التي أخذت بقسط وافر من التقدم الديمقراطي ، كإنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية .

إن الأفكار التي تشكل السياسة لا تنبثق من البرلمان ، وعند ما تستحوذ مثل هذه الأفكار على الشعبية الخاصة والقوة بين البلد ، فإنها تنعكس في البرلمان وفي النهاية يصبح تقريره كسياسة رسمية ، فالديمقراطية يجب أن تنهأ بالأفكار ففي كل بلد ديمقراطي يوجد منهج من التفكير القائم على التعاون يشترك فيه المعنيون .

وإن دور الجامعات والمعاهد العليا في تقوية الأفكار والمبادئ السياسية للديمقراطية يحتاج أيضاً لأن يهتم بها .

إن من المظاهر الواضحة مثلاً لنمو الديمقراطية في إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ، هو بلا جدال ظهور الجامعات كراكز رئيسية للفكر السياسي ، فتأثيرها يشع ويرسل إشعاعاته ليس فقط بين النظم المتخصصة مثل مدرسة الاقتصاد في لندن ومدرسة العلوم السياسية ولكن من المناقشات التي تنشط بين الجامعات والأنندية المشككة ، حول الشخصيات الأكاديمية ، وفي العصر الحديث أصبح ذلك ظاهرة ملحوظة لنشاط الجامعة في إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة حيث ظهر إلى حيز الوجود الكثير

من الأسس الخاصة بالبحث المنظم في مثل هذه المشكلات .

وإذا كانت أفريقيا قد اختارت في عهد الاستقلال نظام الديمقراطية أساساً لبنائها السياسي، فلنكي تجعل منها روحاً رأساً أصبح لزاماً عليهم أن تقضى على كل ما يعوق ذلك بالتغير الاجتماعي .

وبجانب هذا تعاني الديمقراطية الجديدة في أفريقيا نقصاً في الكفايات الفكرية التي توفر العمل الأساسي للتفكير في مشكلاتها وإيجاد حلول لها فليس يوجد غير ، وعلى ذلك فإن الديمقراطية في معظم الدول الإفريقية ستظل أيديولوجية مستعارة ومهنتمة ومن المرجح أن تصبح هذه الدول يوماً ما دكتاتورية أو حكومة أقلية وراء واجهة من الأشكال الديمقراطية .

إنه إذا كان التطبيق الديمقراطي يكتنفه عديد من المشكلات التي نجمت عن طبيعة المجتمع القبلي ، ومحاولة الاستعمار استغلالها لخدمة أغراضه في الحكم السياسي ، فقد ورث عهد الاستقلال تلك المشكلات كمخلفات من التقاليد السياسية .

إن المجتمع لا يزال يعاني الكثير من التشريعات القائمة ، كما تشير بعض النظم المعادية للديمقراطية التي انبثقت داخل جهات الدولة الإمبريالية ومن ذلك أن حكومة غانا لم تكن حتى عام ١٩٦٢ قد ألغت من القانون الرسمي الحظر المفروض على استمرار عدد من المطبوعات التقديمية .

هذا فضلاً عن الوسائل التي ورثها الدول المستقلة والتي قد وضعت بالاتفاق مع الدول الاستعمارية السابقة ، وبذا فهي عمل من آثار ذلك الاستعمار ، هذا فضلاً عن عدم ملاءمة هيكل الدولة عموماً بل والنظم البرلمانية والإدارية الموروثة لأن بنائها يبق على نفوذ الاستعمار ويحول دون التطور الاقتصادي ، ولا بد إذن من تغيير الدساتير الإفريقية كسبيل لإصلاح الدولة .

وتزداد الحاجة إلى تغييرات أساسية في مجال الحكم، فالنظام الاستعماري كان قد أقام أشكالاً من الحكم غير المباشر من الإدارة الوطنية واستخدم فيها رؤساء القبائل الإقطاعيين، وعين رؤساء جدد يقومون بدورهم كوظائف تابعين للاستعمار، بل من خلال رؤساء القبائل أقام حكماً لم يكن موجوداً من قبل .

هذا كله يعتبر من المشكلات التي تعترض الديمقراطية التي اختارتها أفريقيا في عهد الاستقلال كنظام يمكنها من السيادة بل يعوق النشاط الديمقراطي للجماهير، وقد تجلى ذلك بصفة خاصة مع الإقطاعيين في نيجيريا الشمالية ومع رؤساء القبائل في غانا وغينيا، فلا بد من تحطيم هذه السلطات السابقة لزعماء القبائل وأن تستبدل بنظام واسع للديمقراطية .

تركة مثقلة بلا جدال، تثقل كاهل الدولة الحديثة في الإنشاء، وتبطئ من سيرها قدماً إلى الأمام .

ولقد حدثت ثمة محاولات للقضاء على سلطات القبائل، ففي مالي مثلاً، حاولت الدولة تقليم أظفارهم بإيجاد مجلس منتخب وتحديد وظائف رئيس القبيلة الذي اشترطت الحكومة لتعيينه موافقة المجلس المتحد ومن ثم لم يعد من حقه أن يقوم بشيء دون استشارة هذا المجلس .

وفي غانا، أعلن حديثاً عن اتخاذ إجراءات عنيفة ضد رؤساء القبائل في البلاد وتقييد سلطاتهم في مجموعها بإقامة جهاز جديد للحكم المحلي وإقامة منظمات جديدة تسمح بحقوق معينة لرؤساء القبائل ثم خضوعهم لسلطة الحكومة بصورة فعالة، ولكن لا يزال رؤساء القبائل في غانا يمارسون بعض سلطاتهم السابقة .

على أنه إذا أصبح وقضى على هذه التنظيمات دون معالجة روح المجتمع القائم

فإن مجتمع الديمقراطية الأفريقية سيظل يعاني نقصا حتى يتجدد تجدداً حديثاً .

ولم تضمن الأنماط السياسية، التي غاب عليها جميعها نظام الحزب الواحد أسس الاستقرار، بل كان عدم الاستقرار السيامي في عهد الاستقلال، سمة يفرضها وسيظل يفرضها التناقض بين طبيعة المجتمع الإفريقي .

ولم تقو هذه الأنماط السياسية على الوقوف في وجه تيار الانقلابات المتعاقبة التي بلغت مثلاً ١٧ انقلاباً خلال ست سنوات ، ولقد شهد الكثير من الأحزاب عدة انقسامات داخلية وسلسلة متعاقبة من التطهيرات .

ولقد عاون هذه الأنماط السياسية في العمل على صهر النزعات القبلية ، والتماصك القومي في معظم الحالات . الجيوش في أفريقيا جنوب الصحراء فقد كانت كوادرجيش هي التي تعتمد عليها أساساً في حكم البلاد إدارياً كما في حالة الكونغو كينشاسا ، كما كانت هي ضمان التماسك القومي في البلاد كما كانت تستخدم في تنفيذ المشروعات الكبرى من الاستثمارات والأعمال الفنية والتدريبية .

على أنه رغم ما هو متوقع أن تعانيه الديمقراطية في أفريقيا من مشكلات المجتمع القائم ورواسب الاستعمار ومشكلات التطبيق ، ورغم ما تعانيه فعلاً اليوم من هذه المشكلات ، لا تزال القارة في عهد الاستقلال تصر على المضي في معركة الديمقراطية، فلا يس معنى هذه المشكلات كلها التحول إلى تنظيم آخر فالديمقراطية رغم هذا تعتبر أصلح الطرق للقارة في عهد الاستقلال فهي إن لم تحقق أغراضها ، فإنها تستجيب إلى واقع يرتفع إليها ، تعززه وتكون له نظاماً موجهها ينزل إلى الواقع ليسمو به ، ومدرسة يتعلم فيها الشعب

السياسة في ظل حكم أفريقي جديد بما يسرع الخطى بالقارة نحو النظام
السياسي السليم .

وإذا كان متوقفاً أن ينقلب نظام الحكم إلى دكتاتورية أو قبلية تأخذ
شكل الديمقراطية ، فحسبها أنها أفريقية تعمل في بناء الدولة وتوفير الحكم
المركزي الذي يهبط عناصر التكوين السياسي في بوتقة واحدة إلى كيان
قومي واحد .

الفصل الثاني

التنظيم الإداري

من المقرر في الإدارة العامة أن كفاءة القيادة السياسية وقدرتها على رسم السياسة العامة للدولة تتوقف في مداه على مدى ما يتوفر لها من جهاز إداري يتولى ترجمة هذه السياسة ويضطلع على تنفيذها حتى تظهر نتائجها .

لذلك كان من الأمور الهامة أن تهتم القيادات السياسية في الدول الحديثة بالأجهزة الإدارية التنفيذية في كل منها من حيث البناء والعلاقات الإدارية وكذلك من حيث العمل والتقدم .

وإذا يبدو التنظيم الإداري في أوروبا حديثاً ، حداثة عهد التنظيم الديمقراطي ، فإن ذلك التنظيم يحدأصولاً أقدم في الشرق وفي أفريقيا في بعض دولها ، فالمجتمع الإقطاعي في أوروبا الذي كان من ثمار تطوره ظهور الدولة الحديثة ، لم يبد التفاتاً كثيراً للتنظيم الإداري بل تطور ذلك تلقائياً مع الصراع ضد الملكية المطلقة من أجل المبادئ الديمقراطية في العصر الحديث . ولم يظهر الجهاز الإداري الكفء في أوروبا إلا حديثاً ، وفي ظل الديمقراطية البرلمانية لينهض بالتزاماتها ومسئولياتها ووظائفهم في السياسة وفي الميادين الاقتصادية والاجتماعية ، فهو بهذا إذن يعتبر ظاهرة حديثة العهد .

وإذا تتجلى أصول التنظيم الإداري في الشرق وفي أفريقيا في سوابق قديمة فقد جاء تطورها مختلفاً عن نظائره في أوروبا .

فقد ظهرت الدول القديمة في الأزمان التاريخية الأولى دولاً إدارية في مصر وبابل والهند والصين منذ أن كانت البيئة تتميز بخصائص خاصة تفرض على الحكومة تنظيمها خاصاً تصبح به ملازمة بالاعتماد على الأجهزة

الإدارية للقيام بذلك التنظيم ، وقد جاء قيام هذه الحكومات مصاحبا لقيام الأجهزة الإدارية ويرجع ذلك كما يقول ما كس فير وبعد ذلك كارل فون إلى أن دول آسيا والمثل في أفريقيا كان مؤسسه على إدارة الدخل الزراعى الذى مضى معتمداً على ضبط مياه الأنهار وإلى الحاجة إلى من يديرها من تنظيم إدارى يتولى ضبطها وتوجيهها .

وإذا كان ثمة سوابق قديمة فى هذا الشرق وأفريقيا فقد جاء تطورها فى أسلوب خاص فى عهد الإستعمار بما جعله أقدر على الإستجابة للاضطلاع بتنفيذ أغراضه ، فقد غدت مهمة الحكومة مقصورة على تنفيذ القانون وضبط النظام وجمع الإيرادات ، وقد بدأت كفاءة هذه الأجهزة الإدارية فى خدمة أغراض الإستعمار فى مستعمرات الدول الإستعمارية التى حكمتها على وجه الخصوص ، حكماً مباشراً .

ولقد ورث عهد الاستقلال أجهزة إدارية ، وإن بدت تنقصها الكثير من المقومات ، كما سبق أن أوضحنا ، فإنها لم تكن تصلح لعهد الاستقلال فى القارة لا بسبب ذلك فقط ، بل لأنها لا ترتفع لمستوى النظام السياسى فى الدول التى إختارت الديمقراطية مبدأ ونظماً للحكم ، لأنها تقوم على عناصر أجنبية لا تصلح لأن تستجيب لمستلزمات عهد الاستقلال وروحه ، بل لأنها تعمل بطبيعتها أو ميلها للإبقاء على الإستعمار وعلى العمل للإساءة إلى التنظيم السياسى القائم وتعويق العمل الإدارى .

لذلك ، كان لابد من العمل على تطوير ذلك الجهاز الإدارى بما يستجيب إلى عهد الاستقلال ، بما يجعل منه نظاماً على مستوى شكل وموضوع ذلك النظام السياسى العام ، من التمكين من ممارسة الحكم السليم .

فإذا كان لابد من إعادة بناء الجهاز الإدارى وتنظيمه فإنه لا مناص ، استكمالاً لذلك ، من أن تضطلع به العناصر الأفريقية .

ولقد أخذت الدول الأفريقية التي استقلت حديثاً سيما الدول التي تمثل في جنوب الصحراء مركز الطليعة النائرة : غانا وغينيا ومالي وتزانيا تضع ذلك موضع الاعتبار استكمالاً لاستقلالها ، دعماً لما يتطلبه مراحل التطبيق الديمقراطي الاشتراكي ، وما يدعو هذه الدول الناهضة إلى ذلك أيضاً، هو نظامها السياسي القائم بصفة خاصة على ديمقراطية الحزب الواحد ، فئة رغبة تسيطر على القيادات السياسية الجديدة لخلق وتشجيع الولاء القومي للدولة الحديثة ، ولإذابة النزعات القبلية فضلاً عن رغبتها أيضاً في أن تظهر في المستويات المتعددة للتنظيم الإداري والأجهزة التنفيذية والسياسية للدولة .

ولقد خطت هذه الحكومات خطوات إيجابية في إصلاح أجهزتها الإدارية بما يكفل سلامة العمل وإنجازه فرصت حكوماتها أموالاً لذلك تناولت : إنشاء دور العلم لتوفير الأيدي العاملة في ذلك الجهاز ومعاهد التدريب وزيادة كفاية العمل .

وتحت تأثير النزعة الديمقراطية كان لابد أن يتطور النظام الإداري المركزي في اتجاه اللامركزية الإدارية لفتح الطريق باسم ديمقراطية الإدارة إلى صور مختلفة من الإدارات المحلية والحكم المحلي لتترك الشؤون المحلية لأقاليم الدولة ، لمجالس وهيئات محلية منتخبة في أغلبها من الأهالي .

وقد بدأ ذلك الاتجاه الإداري واضحاً بين هذه الدول الطليعة، وكان أحدث تطوراته هو قيام من ألوان التجديد الإداري على وجه المثال في تنظيم الحكم المحلي والجهاز الإداري التنفيذي في تنزانيا .

كانت تنجانيقا قد ورثت نظامها الإداري كسائر دول القارة من العهد الاستعماري ؛ فكان نمطاً من الأنماط الإنجليزية على أساس انتخاب

المجالس المحلية وأخذ ذلك في عهد الاستقلال يتطور في ظل ديمقراطية الحزب الواحد .

كانت تنجانيقا قبل الاستقلال (عام ١٩٦١) مقسمة إلى تسع مديريات بالإضافة إلى إقليم دار السلام ثم أعيد التنظيم بعد الاستقلال إلى ١٧ إقليماً ، وقد صدر قانون يجعل تعيين حكم النواحي والأقاليم طبقاً لاعتبارات سياسية ، كما ألغت سلطات الرؤساء القبليين والتقليديين عموماً ، كما تم إلغاء المجالس القومية وحل محلها مجالس منتخبة يكون غالبية أعضائها من أتباع قيادات حزب الناتو ، كما صدر قانون تنظيم الأعضاء في درجاته وتنظيماته ، ولقد تمت هذه التغييرات مع أفرقة الوظائف التي بدأت من عام ١٩٦٠ وذلك لإعطاء الحكم المحلي الصورة الأفريقية العامة والمحلية الخاصة بتصفية أوضاع الموظفين والمسؤولين الأجانب من مختلف مستويات التنظيمات المحلية .

ونظراً لنزعة القيادة السياسية الجديدة في تشجيع الولاء القومي للدولة ولأن القيادة العليا كانت هي قيادة حزب الناتو ونظراً لماضيها في الظهور في المستويات المتعددة للتنظيم الإداري للأجهزة التنفيذية السياسية ، فقد صدر قانون يلغى النظام الإنجليزي التقليدي الخاص بمنع الموظفين والإداريين من العمل السياسي ، ولهذا تسنى للحزب الإشراف على جميع العلاقات والاتصالات بين الأجهزة العامة في الدولة .

ولقد تبلورت كل هذه التغييرات في قانون عام صدر سنة ١٩٦٢ ، منح رئيس الجمهورية حق تعيين حكم الأقاليم والنواحي طبقاً لاعتبارات سياسية وبعد ذلك صدر قانون أعطى رئيس الجمهورية الحق في تعيين حكم النواحي التي ينقسم إليها كل إقليم طبقاً للتيارات السياسية نفسها التي تتحكم في تعيين حكم الأقاليم .

وسلطات حكام الأقاليم متنوعة : من حفظ الأمن والنظام وغيره
أما سلطات حكام النواحي فهي صورة من سلطات حكام الأقاليم في نطاق
الناحية وعلى مستوى أجهزتها الإدارية .

ولقد كشفت التجارب عددا من المشكلات التي تواجهها تنظيمات الحكم
المحلي ، كمسائل توزيع السلطة بين العاصمة والأقاليم والفروع وتدريب
الأفراد المنتخبين على أعمال اللجان وإدارات الحكم المحلي ومشكلات
إستغلال السلطة وتنمية المصالح الفردية وغيرها .

واستكمالا لذلك الإصلاح الإداري اهتمت القيادة السياسية للحزب
بالجهاز الإداري التنفيذي من حيث البناء والعلاقات والعمل . فقد رصدت
الحكومة الأموال لتدريب الموظفين وأفرقة الوظائف ويبدو ذلك من
منطق الإحصائيات ، ففي ديسمبر عام ١٩٦١ قد كان عدد شاغلي وظائف
الإدارة العليا والإدارة الوسطى ٤٤٥٣ موظفاً من بينهم حوالي ١١٧٠
موظفاً أفريقياً وبعد ثلاث سنوات زاد عدد وظائف الإدارة العليا
والإدارة الوسطى ٥٣٨٩ وأصبح مجموع الموظفين الإفريقيين ٣٠٨٣
بنسبة ٧٥ ٪ .

ولقد قدرت حكومة تنجانيقا إحتياجاتها لمدة ٥ سنوات من
عام ١٩٥٢ وقدرت الأعداد الممكن تديرها بالتعليم والتدريب وما ينقصها
في ذلك .

ولقد أحدثت هذه الفترة تغييراً في ميدان تنظيمات الحكم المحلي
وفي إلغاء وظائف الرؤساء القمليين وفي تعميم نظام اللجان والإستعانة
بالموظفين في أعمال المجالس التشريعية المحلية . . . كما تم أحداث التغيير
الجذري في المفهوم السياسي .

إن تنظيم الجهاز الإداري الأفريقي في عهد الاستقلال لا يستلزمه فقط ذلك العهد ، بل يقتضيه إقامته على أساس ديمقراطية الحزب الواحد وعلى أساس الديمقراطية الاشتراكية ، وكل ذلك يلقي بطبيعته على كاهل الدولة ثقلاً من التبعات لا تنهض به النظم الإدارية الاستعمارية الموروثة ، بل ينهض به جهاز إداري قادر على الإدارة والتنفيذ وحمل المسؤولية وتنفيذ واجباتها في إطار التزامات الدولة والمجتمع عموماً .

الفصل الثالث

نهضة التعليم

تواجه أفريقيا في عهد الاستقلال ، مشكلات عدة لا يحيط عن معالجتها بما يدعم عهد الاستقلال ويعززها ، من هذه المشكلات ، مشكلة التعليم .

ويعتبر اهتمام القارة في عهدها الجديد ، بهذه المشكلة في مقدمة المسائل التي تعنيها ، ولا غرو فمستقبل القارة يتوقف على مدى التقدم السريع في مجال التعليم ، وليس ثمة سبيل لتهيئة المستوى الكريم من الحياة وبالتالي عهد الاستقلال إلا بالقدرة على سد الفراغ الذي خلقه الاستعمار وراه لتوفير الأيدي الصالحة للقيام بالعمل الوظيفي في جميع مستوياته في الإدارة والسياسة وغيرها وتوفير العقول التي ترسم خطط الحاضر والمستقبل والفنيين الذين تتطلبهم سير الأعمال والقدرات التي تبني عموما العهد الجديد وفقاً للمطالب القومية .

أصبح التعليم محل اهتمام جميع الدول التي استقلت حديثاً في أفريقيا تنهض به بما يحقق أغراضه وتستكمل به عهد الاستقلال ، يتفق عليه الكثير نسبياً وينشط في بنائه ما استطاعت مهياً بأصوله الحديثة، فمثلا بلغ ما ينفق على التعليم بين مجموعة الكومنولث البريطاني خمس مواردها ، وفي جميع هذه البلدان تبدو نسبة التعليم مضطردة الزيادة كما هي مضطردة أيضاً بين سائر الدول التي استقلت عن فرنسا .

ومنذ أن بدأت القارة تأخذ في تنظيم التعليم ودفع عملية إنشائه أخذت تواجه مصاعباً كبرى فيها ، ليست هي الدخل المحدود فقط ولكنها تنبثق حتى من خلال دخول الدولة المحدودة من المجتمع القبلي المسيطر ، صعوبات

تتخذ قيمتها التقليدية لا علاج لها غير منطق الحضارة ، أمام الرغبة كما هي العادة عند إدخال كل جديد فسرعان ما تذلل تلك مع ابتداء تطور المجتمع اقتصادياً .

فتمسكة تشابه عجيب مثلاً في الاعتراضات التي يثيرها الآباء ضد تعليم البنات في مناطق منعزلة مثل نيجيريا الشمالية وأوغندا والكمرون الغربي ، واعتراضات مشتقة برمتها من التعبيرات التي يعتقد أن ينتهي إليها ذلك التعليم الحديث ، ولقد أثير ثمة ادعاء يقول : بأن المدرسة تجمل من الأبناء عناصر غير قانعة وأخطاراً أخلاقية ، فالبنات اللاتي يدخلن المدرسة يعتبرن أقل ميلاً لمباشرة أعمالهن التقليدية في الحقول ، حتى إنه لا يوجد ثمة في المدارس أية مدرسات ، وأن ثمة خطراً أخلاقياً حقيقياً يحيق بالبنات المراهقات في المدارس المختلطة المهيأة بالمدرسين الذكور ، وحينما كانت عادة مهر العروسة شائعة فإن الآباء كانوا يفضلون الزواج أكثر من إرسال بناتهم إلى المدارس .

إن الحاجة إلى التغيير أو الأخذ بمجموعة من القيم الحديثة يدور محسوساً بصورة أقل بدون شك بين تلك الجماعات التي لا تزال قادرة على العيش إلى حد كبير على نوع الاقتصاد القائم ، مثل جماعات الدمبو ومنولدينجافي زامبيا أو بين الباو في الملاو الجنوبي منذ عشر سنوات أو أكثر مضت ، أو تلك الجماعات البدوية لشعب الماساي حيث نوع الحياة التي يحلم بها الشباب والشابة لا يزال تحددها تماماً المراكز الاجتماعية القبلية أو العائلية . ففي حياة الماساي : يمر الذكور بين مراتب ودرجات ثلاث : في حياة الطفولة — وفترة المحاربين — والشيخوخة ، ويوجد ثمة نظام شبيه بهذا للإناث .

إن التقاليد تبدو مهيمنة على سلوك الفرد ، فهو فرد يعيش بين المجتمع من خلال هذه القيم .

وتلاحظ بين الجماعات التي تحظى بمزيد من الاستقرار بأن ثمة استعدادا لاتخاذ السبيل إلى الحياة في ألوان ووسائل جديدة ، إذ في العادة في مثل هذه القارة ، تكون سيطرة الجماعة على أعضائها قد ناله الضعف في ظل الحالة الاقتصادية وفرصة العمل المأجور أو بالتوظيف بعيداً عن القرية ، وفي مثل هذه الحالات قد تستمر التقاليد في ممارسة تأثيرها الكبير على سلوك الفرد ، ولا يزال المنزل يعتبر بين المناطق الريفية ، الساحة التي يكتسب فيها الأطفال بنين وبنات القيم والأخلاقيات التي يكون من شأنها تحديد سلوكهم في الحياة فيما بعد ، ففي أوغندا عندما يشب الطفل ، بعد ثلاث سنوات من ولادته ، تبدو عليه تعبيرات مضطربة في سلوكه بمجرد أن ينفصل عن أمه ويتعلم اتجاه النظرة المستسلمة التي يتطلبها الأطفال في حضور المراهقين .

في هذه المجتمعات ، يكون انخراط التلاميذ في سلك المدرسة موضع تفكير الوالدين على نحو ينظرون إليه كاستثمار ، ففي مجموعة بلغت ٣٠٠ من الآباء (في بوغندا) اعتبرت الغالبية التعليم كوسيلة من وسائل الاستثمار الاقتصادي الذي من شأنه أن يعاون أبنائهم دائماً على الحصول على مراكز تجارية أو بناتهم للاستحواز على مهر كبير عند زواجهن .

فنجند في تيسو في النيل الغربي يصل مهر العروسة ١٥٠ رأساً من القطيع ثم ٥٠ من الماعز ، ويعتقد بعض الآباء أن الأسرة التي يتعلم أبنائها ، تحتل مراكز اجتماعية في المجتمع ويعتبرون ذلك كافياً لإرسال أبنائهم إلى المدرسة .

ويختلف تأثير المجتمع القائم على درجة سلوك الآباء حيال تعليم أبنائهم بين بيئة اجتماعية وأخرى نسبياً بمقدار حفظ كل من التطور الحديث اختلافًا .

فمن نبعة هذه القيم التقليدية يتجلى تأثير الأسرة أو العشيرة على مواقف الوالدين من أبنائهما، حيال التعليم ، ويبدو ذلك بين المناطق التي لا تزال تقوم على نظم اقتصادية قديمة وتبدو فيها التغيرات الكبرى بين الأماكن التي استطاعت أن تستبدل اقتصادها بنظام حديث وهو الاقتصاد النقدي والصراع قائم بين القبيلة أو السلطة المحلية وبين السلطة المركزية .

وفي أى بلد مستقل يجب أن تتحدد أهداف البرامج التعليمية في إطار المطالب القومية يعنى ذلك بين أفريقيا الحاجة إلى توفير التعليم العام في المرحلة الأولى ، وذلك لمواجهة المسؤولية الملقاة على عاتق الأمة نحو الناشئين والحاجة إلى خلق صورة قومية وذاتية ، والحاجة إلى تثبيت الكثير من المدرسين ، ثم إلى ضرورة توفير التعليم لإغادة المراهقين الذين لا يزال الكثيرون منهم في صورة متخلفة ، وهذه الأغراض العامة تعمدت بعض البلدان إضافة شرط التدريب من أجل توفير الإداريين والفنيين من الرجال والنساء الصالحين لتولى بعض الوظائف وغير ذلك ...

ويعتبر التعليم الابتدائي أحد أنواع التعليم الأربعة الهامة ، فهو في حاجة إلى أن توليه الدولة الاهتمام التام عن سائر أنواع التعليم الأخرى فالعناية به بمثابة تطوير نظام الحكم السياسي القائم على الديمقراطية بل والعناية بجميع أنواع التعليم في مستوياته العليا .

ومع هذا ، فليس ثمة ما يبعث على الدهشة إذ نال التعليم الثانوى بجانب ذلك أولوية كبرى بين خطط التطور الواحدة بعد الأخرى : فالتعليم الثانوى في غانا مثلاً قد نال اهتماماً بالغاً في خطة التطور الثانية فقد بلغ نصيبه ١٥٤ مليوناً من الجنيهات من خطة إجمالية من الإنفاق على التعليم بلغت ٢٩ مليوناً من الجنيهات ، وفي نيجيريا كانت الحكومة الفيدرالية تبذل مزيداً من الجهد في خطة التطور (١٩٦٢ - ١٩٦٨) لتأسيس المدارس العليا القومية في كل

الأقاليم (تسع كل منها ٥٧٠ تلميذا) كما نالت المدارس الثانوية في خطة التطور الخاصة بالأقاليم الشرقية والغربية حظاً كبيراً من العناية والأولوية، وفي المناطق الشرقية، نال انتشار التعليم الثانوي (بمعدل ثلاث مدارس تستقبل العدد المقرر من التلاميذ) الكثير من الاهتمام، بعد الاهتمام بجامعة نيجيريا، بينما نجد في المناطق الغربية أن انتشار التعليم الثانوي ينال أعظم اهتمام بعد جامعة ايف، إذ يكون نصيبه من الإنفاق ٣٢٢ مليوناً من الجنيهات من مجموع خطة الإنفاق على التعليم البالغة ١٢٧٧ مليوناً من الجنيهات.

وفي تنجانيقا من قبل كانت تعطى أولوية للتعليم الثانوي فالحكومة هناك كانت تعتبر أنه في هذه المرحلة من تطور البلاد تكون الحاجة الكبرى إلى التوسع في التعليم الثانوي وقد زيدت خطط الوزارة في مدى أربع سنوات من عدد المرشحين للشهادات المدرسية وزاد في نفس الفترة عدد مرشحي الشهادات الدراسية العليا، أما عن المشروعات الواجب تطويرها في فترة الخطة فكانت بناء على ذلك، المدارس الثانوية (نصف مجموع نفقات الخطة على التعليم والتعليم الابتدائي) (١٠٠٠٠ جنيه) (الكلية الجامعية تنال ٨٥٠ ألف جنيه) وكليات تدريس المعلمين (٢٤٤ ألف جنيه) ثم توسيع التدريب الفني (١٢٨ ألف جنيه).

وفي زامبيا بلغ الإنفاق على التعليم الثانوي أثناء فترة خطة التطور (١٩٦١ - ١٩٦٥) ٢٠٤٥٠٠٠٠ جنيه من الجنيهات مقابل ١٥٠٠٠٠٠ ١٥٠٠٠٠ جنيه على التعليم الابتدائي ثم ٢٦٣٠٠٠ جنيه على التعليم الفني وغيره. ومن المقرر في ملاوي أن يصل عدد أصحاب الشهادات الدراسية إلى ٤٥٠.

وقد خصص لها مبلغ قدره ٩٠٠ ألف (خطة تطور ١٩٦٢ - ١٩٦٥) أما ما يحظى بالأولوية بعد ذلك فهو: الكلية الجامعية (٥٠٠٠٠٠ جنيه) ثم التسميات المتزايدة للتدريب التجاري والفني ٤٥٠٠٠ جنيه.

وكلية آداب المعلمين (١٢٠.٠٠٠ جنيه) والإعانات العلمية للدارسين عبر البحار (١٧٠.٠٠٠ جنيه) .

ولقد كان من ثمار ذلك التوسع السريع للتعليم الابتدائي والثانوي (١) أن أخذت معظم دول الكومنولث اليوم تشعر بالحاجة إلى الحد المؤقت من التعليم الابتدائي وبالرغم من أنه تعليم عام ، فإن التعليم المجاني والإجباري يظل هدفاً في حقيقته . ولقد اعترف بهذه الحاجة في وضوح في مؤتمر الدول الإفريقية في أديس أبابا ، فبالرغم من أن جميع الدول قد وافقت على هذا الهدف من العناية بالتعليم العام المجاني والابتدائي الإجباري الذي طلبت منظمة اليونسكو التمساحى به في نطاق إعلان حقوق الإنسان ، فإن عدداً من النواب أو المندوبين عن بلادهم قد اعتبروا أن تعليمًا ابتدائياً عاماً من ذلك النوع لا يعد في المرتبة الأولى في بلادهم . ولكن هناك ما يستحق الرعاية والحث من ذلك هو تطوير التعليم الثانوي والتعليم العالي .

ويدرك كل بلد أيضاً مدى الحاجة لتوفير التعليم في أعلى مستوياته في الجامعات ولو أن العدد الإجمالي للطلبة في هذه المعاهد يعتبر إلى حد ما ضئيلاً وذلك طبقاً لخطة اليونسكو ، فإنه ليس من المرجح أن يرتفع ذلك فوق ٢٪ في عام ١٩٨٠ وتعتبر نفقات التعليم في هذا المستوى عالية جداً وطبقاً للتقديرات التي أبديت في مؤتمر الدول الإفريقية في أديس أبابا فإن التعليم لـ ٢٪ الحاضر في هذه المرحلة ربما يصل في نفقاته على أكثر تقدير خمس ميزانية التعليم الإجمالية ، وليس ثمة دولة من دول الكومنولث شعرت باستطاعتها أن ترفض مواجهة التبعات الثقيلة التي يجب أن يتضمنها شرط التعليم في المستوى العالي ، وبجانب هذا زاد الاهتمام بإعداد المدرسين في جميع مدن وسط القارة على نحو يهدف إعداد المدرسين من المرحلة الأولى الابتدائية

والمدارس ذات المستويات والأشكال الدنيا من المدارس الثانوية ولكن لكي يتوافر أيضا التدريب على إعداد صغار المدرسين من ذوى الموضوعات الفنية والتجارية وغير ذلك .

ورب متسائل يقول : د أليس من الممكن إيجاد التناسق بين دعاوى ألوان التعليم فى مراحل الثلاث . الابتدائى والثانوى والعالى فى خطة واحدة؟ ولعلنا نجد إجابة ذلك فى طيات التقرير الذى أصدره مؤتمر الدول الأفريقية حول تطوير التعليم فى أفريقيا ، ولقد اتفق هذا المؤتمر حول الرغبة التى أثرت عام ١٩٦١ لإيجاد قاعدة للجامعات التعليمية ثم برنامج لمواجهة هذه الطلبات فى السنين التالية (التقرير النهائى — الخدمة) ولقد كانت الاعتبارات الرئيسية فى ذلك التقرير النهائى على الوجه التالى :

د ولقد كان من الواجب على جميع الدول أن تستهدف توفير التعليم الابتدائى بالمجان على نحو يستمر ٦ سنوات لجميع الأطفال الذين فى سن الدراسة ١٩٨٠ .

ب — أن يجد ٣٠ ٪ من جميع تلاميذه أما كفا فى المدارس فى المستوى الثانوى (أما مدارس ثانوية كليات تعليمية أو مدارس فنية) .

ج — وأن يستمر التعليم الثانوى لمعظم التلاميذ .

ومن هذا يتجلى فى جميع البلاد مدى الاهتمام بالتوسع فى المدارس وزيادة عدد كليات إعداد المعلمين والجامعات والمعاهد الأخرى الخاصة بالتعليم العلى وفى فترة التخطيط الحاضرة وأنه لمن الصديق أن نقول أن التعليم الابتدائى لا يزال يحتل النصف الأكبر من نفقات التعليم لأن نفقاته كبيرة جداً .

ومن الواضح أن التعليم ، كلما كان بين مجتمع لا يزال يجمع بين التقاليد

القبلية ، كلها وجدت خطته معاناة في التنفيذ والعكس نجده بين المجتمعات التي أخذت في التغيير الاجتماعي مع ابتداء الحضارة العربية ، بما تحقق من وحدة قيم ذلك المجتمع التقليدي .

ومع ما يصادفه التعليم من صعاب تنبعث من طبيعة البيئة الاجتماعية أو من الناحية المالية ، فقد تطور في عهد الاستقلال إلى حد ما ، ونستطيع أن نضع أمام القارئ صورة حقيقة الموقف التعليمي في القارة الأفريقية الآن في المدارس الابتدائية وفقاً لآخر إحصاء عام ١٩٦١) وذلك على الوجه الآتي :

ففي باسوتولاند في جنوب القارة يبلغ عدد تلاميذ المدارس الابتدائية (عام ١٩٥٨) ١١٩ ألف — وفي بتشوانالاند في نفس العام ٣١ ألف وغانا في العام التالي ١٤٨٣ ، وكينيا عام ١٩٥٨ — ٦٥١ ألف وموريتانيا في نفس العام ١٥٩ ألف وفي نيجيريا عام ١٩٥٨ ولاجوس ٥٦٠٠٠ وفي الشمال ٢٣٠٠٠٠ والغرب ١٠٣٧٠٠٠ والشرق ١٠٢٢١٠٠٠ وروديسيا الشمالية (عام ٥٨ — ٥٩) ٢٤٣٠٠٠ ونياسالاند (١٩٥٨) ٢٥٩٠٠٠ وروديسيا الجنوبية في نفس العام ٢٤٦٠٠٠ وسيراليون (١٩٥٩) ٧٤٠٠٠٠ وسوازيلاند ٣٠٠٠٠ سنة ١٩٥٨ وتنجانيقا (١٩٥٨) ١٠٤٢٢٠٠٠ وأوغندا (١٩٥٩) ٥٠٢٠٠٠ وزنجبار (١٩٥٨) ١٥٠٠٠ .

ومع الاهتمام بالتعليم الابتدائي ، كان الاهتمام بالتعليم الثانوي ويتجلى ذلك من رجوعنا إلى وثائقه وتقاريره .

ولإليك بيان النسبة المئوية للأطفال الذين وصلوا إلى سن المدارس تبعاً لمستويات الدخل القومي ، وهي بيانات مقتبسة من التقرير النهائي لمؤتمر الدول الأفريقية ، فتطور التعليم في أفريقيا ، أدیس أبابا من ١٥ — ٢٠ مايو عام ١٩٦١ والبعثة الاقتصادية لهيئة الأمم المتحدة لأفريقيا ومنظمة هيئة الأمم المتحدة .

المجموعة ١ :

غانا	ساحل العاج	{	الابتدائي ٤٢.٣٪
السنغال	جابون		الثانوي ٧.٦٪
ليبيريا			

المجموعة ٢ :

كينيا	مالا جاش	{	الابتدائي ٥٠.٦٪
الكومرون	نيجيريا		الثانوي ٣.٦٪
السودان	الكونغو (ليوبولدفيل)		

المجموعة ٣ :

توجو	تنجانيقيا	{	الابتدائي ٢٦.١٪
أوغندا	مالي		الثانوي ١.٧٪
سيراليون	غينيا		

المجموعة ٤ :

الكونغو (برازافيل)	فولتا العليا	{	الابتدائي ٣٢.٤٪
داهومي النيجر	أثيوبيا		الثانوي ١٪
تشاد	أفريقيا الوسطى		

وثمة في أفريقيا تعليم جامعي ، أخذ ينهض ، فلم تحرم القارة من الجامعات التي تضطلع بمهمة إعداد الأساتذة والقادة والعلماء فهناك جامعة بتشوانا لاند وسوازيلاند ، وفي غانا جامعة غانا في أكرا ، وجامعة العلوم والتكنولوجيا وغير ذلك .

وثمة مالاوي جامعة ، أما نيجيريا فيعتبر حظها من الجامعات أوفر بين دول

القارة . منها جامعة أبادان وجامعة نيجيريا وجامعة الحياة وجامعة أحمد
وبللو وجامعة لاجوس .

وثمة في روديسيا ، الكلية الجامعية مخصصة لروديسيا ونياسالاند ، وفي
سيراليون — توجد الكلية الجامعية وفي أوغندا ، الكلية الجامعية وفي
كينيا الكلية الملكية في نيروبي ، وفي تنجانيقا الكلية الجامعية دار السلام
وفي زامبيا جامعة ، وغير ذلك من الجامعات التي تعلق القارة عليها أملها
في تجديد البناء والتعمير كما هي سبيلها الفكرى والثقافى والنقدى .

على أنه بالرغم من هذا الاهتمام بحل مشكلة التعليم ، فإن هذا القدر لا يزال
غير كاف لحل هذه المشكلة ، فلا تزال القارة مع هذا فى حاجة إلى المزيد
من التوسع الكبير فى التعليم مع تغيير فى نظامه بما يستجيب للعهد الجديد ،
وإذ نجد الاهتمام بالتعليم ، يكتنفه صعوبات تعترضها قيم المجتمع التقليدى
المسيطر فإن ذلك يتطلب صبرا ثم تخطيطاً سليماً ، ليصبح التعليم قومية
منبعثاً من حاجة المجتمع ومستلزماته ووجوده المستقل ، كما يتطلب مزيداً من
الموارد التى يجب على كل دولة ، توفرها لتنهض بالتعليم لتتمكن به عجلة التغيير
من أداء رسالتها فى الاقتصاد والسياسة ، وتخرج القارة بهذا كله من ظلمات
التخلف فى فترة قصيرة من الزمان ، بما يدعم عهد استقلالها .

الفصل الرابع:

محاولات التحرر الاقتصادي

لقد كانت السيطرة الاستعمارية الاقتصادية عميقة ومتشعبة وضاربة في أعماق المجتمع الأفريقي على نحو يعمل على الإبقاء على تخلفه ويجعل منه مصدراً من مصادر الأرباح في خدمة الامبريالية، وإذا كانت الدول الجديدة قد ورثت من العهد الاستعماري ألواناً من تبعات هذه السيطرة التي انحدرت إلى عهد الاستغلال، فقد كان من أزم الأمور معالجتها بما يمكن عهد الاستقلال السياسي من الاستقرار .

ولم يكن ثمة مناص لتحقيق ذلك من العمل على أن يستتبع ذلك الاستقلال السياسي خطوات لتستكمل وجوده بالتحرر الاقتصادي من السيطرة والتبعية الاقتصادية والأجنبية ، وهدم كل علاقة بالاقتصاد الأجنبي .

ومنذ بداية عهد الاستقلال حدث ثمة محاولات للتحرر الاقتصادي ، وهي وإن كانت محدودة لارتباطها بحداثة عهد الاستقلال ، إلا أنها جاءت خطوات ثابتة في طريق التحرر الاقتصادي تسير في يسر في عزم في هذا الطريق بما يدعم وجود الدولة الحديثة وعهد الاستقلال .

ولم يكن نجاح الغرب في فرض السيطرة الاقتصادية راجعاً فقط لسيطرته السياسية سواء بالتشريع أو بالضغوط والقوة، بل أيضاً لأن ملكيته لمساحات هائلة من أجود الأراضي واستيلائه على المصادر الرئيسية للثروة المعدنية ، كل ذلك أعطاه احتكاراتاً في مجال السياسة الاقتصادية فكانت

ثروات أفريقية من الذهب والماس والنحاس وخام الحديد والمنجنيز والبوكسيت والكوبالت واليورانيوم والصفير والبتزول وغيرها وكذلك محصولاتها الغذائية والصناعية : الكاكاو والفول السوداني وزيت النخيل والقرنفل . . كل ذلك وغيره كان يشحن إلى الغرب كي تستهلكه الصناعة والتجارة .

ولقد بقي الاقتصاد الأفريقي متخلفا في عهد الاستقلال وفي مجموعة العام نابعا للاقتصاد الامبريالي ، وكان ذلك بطبيعته غير مشر كما رأينا وإن تطور جزئيا بطريق غير مباشر بظهور الرأسمالية ونواة البرجوازية المتوسطة .

وحيث كان في استطاعة ذلك المجتمع أن ينمي قطاعا خاصا به هكذا كما في مجال المحصولات والتغذية ، كانت سيطرة الاحتكارات الامبريالية الكبيرة على القارة والسوق كافية لإرغام المنتجين الأفريقيين على الخضوع للحقائق الاقتصادية وبيع منتجاتهم وفقا لها .

ولا تزال الامبريالية تتحكم في اقتصاد القارة ، ولقد أشارت النشرة الاقتصادية ١٩٦١ الخاصة بأفريقية التي تصدرها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة إلى أن الجزء الرئيسي من التجارة الأفريقية مازالت تتحكم فيه البلاد الكبيرة الحالية أو السابقة الأمر الذي يعني أن غربي أوربا يواصل سيطرته على تجارة البلاد الأفريقية ، وتقوم تجارة القارة على تصدير المواد الخام الرخيصة الثمن .

إن الغرب يحرم القارة من هذه الثروة — المواد الخام — لا تزال في كساد ، تعاني جهودا في الوسيلة والإنتاج ، فلم يستطع الفلاحون الفقراء ولا الدول الأفريقية الجديدة في مقدورهم تخصيص اعتمادات كافية لتوفير

الآلات الزراعية والبذور والأسمدة والمبيدات الحشرية أو إقامة مشروعات الري والصوف وغيرها .

إنه مادامت الاحتكارات الامبريالية لا تزال تسيطر في المجالات الاقتصادية (الثروة المعدنية والتجارة والبنوك والتأمين والنقل البحري والطاقة الكهربائية والأراضي والمزارع الرأسمالية) فلن يكون ثمة فرص متوفرة أمام القارة لكي تحطم حواجز ذلك التخلف إلا بالقضاء على الاحتكارات وسلطتها للحصول على الاستقلال الاقتصادي ، وذلك ميسور باتباع قواعد التنمية ، وتشمل تلك التصنيع والإصلاح الزراعي وخلق قطاع الدولة في الاقتصاد وتأمين المشروعات والبنوك والتجارة الأجنبية .

والطريق إلى القضاء على الاستعمار الاقتصادي ، هو التصنيع . فأعلى مستويات المعيشة في العالم رأسمالية كانت أو اشتراكية بلاد صناعية .

والتصنيع يعني الآلات الزراعية والطاقة الكهربائية والأسمدة والمبيدات الحشرية اللازمة وتعني الآلات للصناعة الخفيفة التي تجعل في الإمكان زيادة الإنتاج من السلع الاستهلاكية ، وتعني أيضا خلق طبقة عاملة ماهرة وتقدم في التعليم والعلم والتسكيك والثقافة ويؤدي إلى الزيادة في الإنتاج إلى الإقلال من العمل اليدوي ورفع الأجور وزيادة الدخل وبالتالي رفع مستوى المعيشة .

ويؤدي التصنيع أيضا إلى نمو الدخل القومي والتوسع في الأسواق الداخلية فينشط الاقتصاد العام وبهذا تستطيع أفريقيا اللحاق بالدول المتقدمة فتستقل عن الامبريالية في الحصول على الآلات وقطع الغيار . لا عجب إذن أن تقف الامبريالية في وجه تصنيع القارة .

فعندما منحت بريطانيا الاستقلال لغانا مثلا ، لم يكن لديها أية صناعة قومية كانت تصدر بذور الكاكاو وكانت تستور منتجات الكاكاو —

كانت تصدر الخشب وتستورد الورق وتصدر زيت النخيل وتستورد الصابون وتصدر البوكسيت وتستورد الألمنيوم ، وما لبثت أن شرعت في تحويل اقتصادياتها في صناعة السلع من المواد الخام أخذت خلالها الاقتصادية في التطور فهي تنتج الآن لب الورق .

وكانت الامبريالية الفرنسية مهتمة في غينيا بضمان احتسار بيع السلع المصنوعة لذلك كانت تعارض في التصنيع .

وليس ذلك الإهمال المتعمد للصناعة والتصنيع في أفريقيا سياسة بريطانية . بل فرنسية وبلجيكية كما اتبعته أسبانيا والبرتغال في مستعمراتها فمعارضة التصنيع عنصر جوهري في السياسة الاستعمارية .

على أنه ليس من الأمور السهلة الانتقال بأفريقيا من بلد متخلف إلى بلد نام يعتمد على الصناعة ، فالبعد بين بلد متخلف وبلد نام طويل والانتقال من هذا إلى ذلك مهمة ضخمة ، فلا بد مثلا من توافر الفنيين وتدريبهم وإيجاد العمال الماهرة ، والتنمية على الأساليب التخطيطية السليمة وتوفير رأس المال وإقامة مشروعات جديدة ، كل ذلك يتم على حساب مجتمع بدائي يمثل اقتصاده اقتصادا طبعيا .

وتدل قرارات مؤتمرات الشعوب الأفريقية واجتماعات ممثلي الدول الأفريقية وكذلك الخطط الخاصة بعدد من الحكومات الإفريقية كل على حدة ، على أن الصنيع ينظر إليه بصورة متزايدة على أنه أداة رئيسية تمكن القارة من القضاء على ما تعاني منه من التخلف الاقتصادي .

إن التصنيع بإقامة صناعة الحديد والصلب ومشروعات الطاقة الكهربائية وصناعات الوقود وغيرها ، يتطلب موارد ضخمة ينبغي تبخيرها وضمان القروض اللازمة وتراكم رأس المال مع توفر العمال والفنيين ، ويفضل استيلاء الدول الأفريقية الجديدة على مصادر الثروة كالمناجم والمواصلات

والشركات العامة والبنوك الباقية فى يد الاحتكارات الأجنبية بطريقة أو بأخرى تتوفر الفرص للتصنيع إذ يساعد ذلك على دعم قطاع الدولة فى الاقتصاد وبذلك يسهل التخطيط الاقتصادى

إن أفريقيا تتحرك فعلا فى ذلك الاتجاه ، إذ لا يمكن القيام بتقديم فعلى دون تقييد رأس المال الأجنبى ، فملكية الشركات الأجنبية الكثيرة الفروع منع الدول الجديدة من تخطيط التنمية الاقتصادية مهما ابتكر فى استخدام مواردها الطبيعية وتوفر رأس المال الضرورى ، لذلك لا بد لإفريقية أن تطالب بتأميم المنشآت الأجنبية ، وقد تجلّى ذلك فعلا فى قرارات المؤتمر الثالث لكل شعوب أفريقية التى نصت على تأميم المزارع الرأسمالية الرئيسية والبنوك ووسائل النقل وشركات التأمين والمشاريع الصناعية التى تمتلكها الهيئات الأجنبية .

ولقد بدأت إفريقيا فعلا السير فى ذلك الاتجاه فاستولت غانا على مصالح شركة المواصلات السلكية واللاسلكية عام ١٩٦٢ وعلى الأسهم التى تمتلكها شركة الطيران البريطانية واشترت خمس شركات من الشركات البريطانية السبع التى تعمل فى استخراج الذهب فى غانا ، وفى نيجيريا أمضت الحكومة الخطوط الجوية وخطوط النقل البرى وغير ذلك .

وقامت غينيا مضطرة لاختضاع المشروعات الفرنسية والشركات الأجنبية الأخرى الموجودة فى أراضيها وفى أغسطس عام ١٩٦٠ ارغم عدد من البنوك الفرنسية فى غينيا على التوقف عن العمل وفى يناير من عام ١٩٦١ أمت الحكومة منشأتين فرنسيتين أخريتين هما شركة المياه وشركة الكهرباء بحجة أنهما قد أصبحتا أداة فى تخريب الخطة وأمت مناجم الماس فى أغسطس عام ١٩٦١ وأمت شركة ج للنقل واستولت غينيا على شركات التأمين الفرنسية وغير ذلك .

وقامت تنزانيا في فبراير سنة ١٩٦٧ بتأميم البنوك والشركات الأجنبية .
هكذا تسير إفريقيا المستقلة في خطوات ثابت لهدم معازل الاقتصاد الأجنبي
لتحويلها القومية وإقامة قطاع الدولة والاقتصاد .

إن إقامة مشروعات الحديد والصلب والطاقة الكهربائية ومصانع
تكرير البترول والمشروعات الهندسية والمصانع وغيرها من مكونات
الصناعة الحديثة جنبا إلى جنب مع توسيع المشروعات المستولى عليها
والاحتكارات الأجنبية من شأنه أن يخلق الحاجة للنهوض بالتنظيم
الاقتصادي من أجل النفقات الرأسمالية العامة .

وغالباً ما تكون خطط الدول الجديدة محدودة جداً وغير موجهة
نحو التغلب على الاستعمار ، ففي توجو وساحل العاج ومدغشقر نجد التركيز
الرئيسي في الخطط الاقتصادية منصب على الزراعة ولوحه وأغلبها نحو
محصولات التصدير وتوضح الخطط التي وضعتها السودان للفترة
(٥٩ - ١٩٦١) على أن خمس النفقات الحكومة قد خصصت للزراعة
وإن خمسين آخرين للنقل .

وثمة عدد من الدول الأخرى الأفريقية وضعت خططا أكثر طموحاً
قادرة على أحداث التغيير في طبيعة الاقتصاد ، ومن المشروعات الرئيسية
في غانا مشروع نهر الفولتا وهو خطة شاملة لتزويد عدد كبير من الصناعات
بطاقات كهربائية رخيصة ووافرة وإقامة صناعة الألمنيوم المحلية وخلق مدن
جديدة وري مساحات واسعة ومن ثم تتمكن غانا من زيادة الإنتاج الزراعي
وإنشاء الصناعات المختلفة .

واقدمت خطة السنوات الخمس في غانا بجانب ذلك وقد حلت محلها بعد
ذلك خطة جديدة لسبع سنوات بإقامة ٦٠٠ مصنع جديد ولقد تم بناء ٥٤
مشروعاً صناعياً لإقامة ٤٢ صناعة مختلفة هذا فضلاً عن وجود مشروعات
أخرى في طريق الدراسة والتنفيذ .

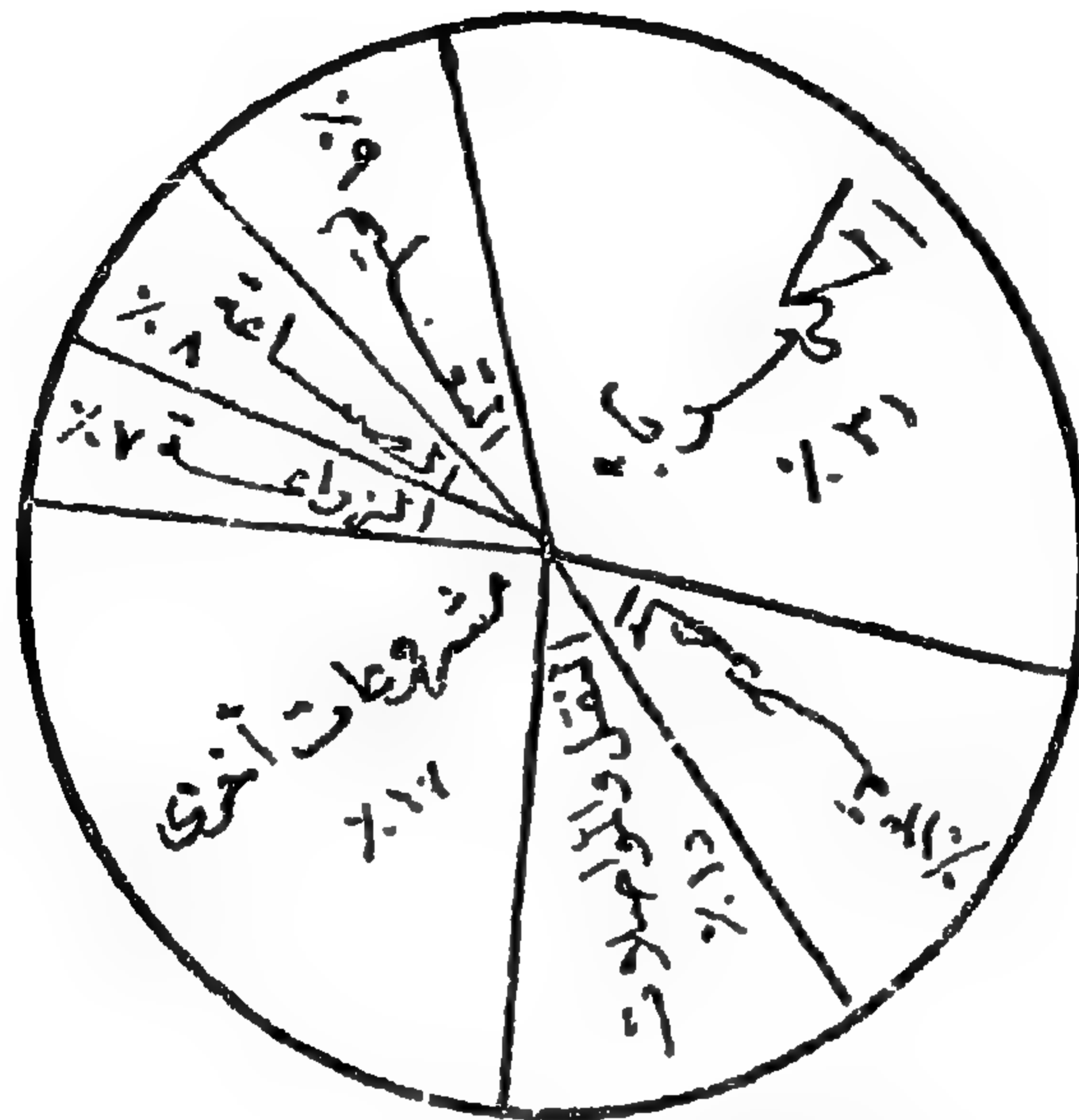
ولقد حققت غانا عام ١٩٦٢ تقدماً هاماً ببرنامجهما الصناعى ، ومن المشروعات العامة إقامة مشروعات للصناعات التحويلية الثانوية فقد مكنت غانا من تخفيض وارداتها من سلع معينة وهى تشمل مصانع لإنتاج الألواح والأواني المصنوعة من الألمنيوم وإنتاج المبيدات الحشرية وغير ذلك . وقد تضمنت الخطة أيضاً مشروعات للحديد والصلب ومصنعا لتصنيع الكاكار والدخان ومصنعا لتعليب سمك التونا وأربعة مصانع لتعليب الخضراوات والفواكه وغير ذلك . كما تقوم حكومة غانا بإقامة عدد من المشروعات التابعة للدولة ، هذا فضلا عن التنمية الواسعة للمجمعات التعاونية وإقامة مزارع الدولة .

وفى نيجريا ، خطة السنوات الست فى الفترة من ١٩٦٢ - ١٩٦٨ وهى خطة طموحة جدا قادره على النهوض بالتقدم الاقتصادى فى نيجريا .

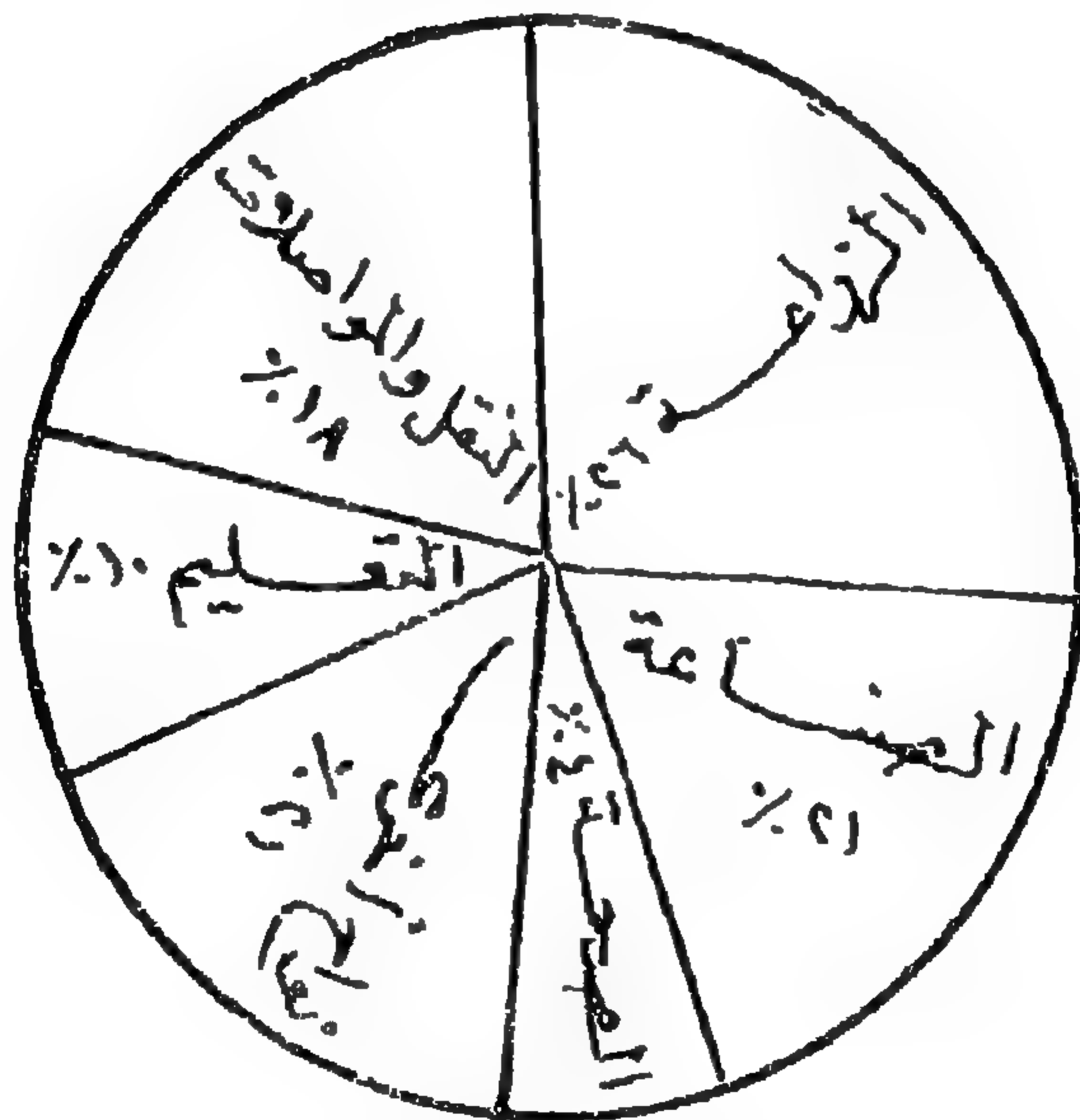
أن ما يعوز القارة لتمكنها من القدرة على النهوض باقتصادها اليوم هو توفير رأس المال ، وإذا كان لابد من توفيره من الخارج عن طريق الاتفاقيات الاقتصادية ، فخرى أن يتم ذلك ، لعدم توفيره بين القارة ، على أساس المساواة والمنافع المتبادلة على نحو لا يعمس الاستقلال السياسى .

وتحاول دول أفريقية المستقلة الاستناد إلى البلاد الاشتراكية لمساندتها فى بناء استقلالها الاقتصادى .

فمنه بلاد أفريقية منها وغينيا ومالى ومصر ويونس ومراكش والصومال واثينا قد عقدت بالفعل اتفاقيات اقتصادية مع الاتحاد السوفيتى والبلاد الاشتراكية الأخرى وكذلك وقعت السنغال الكمرون وداهومى منذ فترة قريبة اتفاقيات مع عدد من البلدان الاشتراكية وتقوم الاتفاقيات الاقتصادية الاشتراكية على المساواة الكاملة بين طرفيها دون ما قيود عليها .



غانا ١٩٥٩ - ١٩٦٤



غينيا ١٩٦١ - ١٩٦٣

على أن الاقتصاد ليس فقط مشكلة تخطيط واستخدام موارد أو مسألة موارد ومواد خام وآلات ، فكل تقدم ، يعتمد أساساً على الشعب ، والتقدم الاقتصادي ، وفي منطقة متخلفة اقتصادياً كإفريقيا ، يتطلب ذلك مجزداً كبيراً من الشعب ، ومن هذا تجلت الحكمة من ضرورة مجازاة التوسع الاقتصادي بالتوسع في الديمقراطية ، للقدرة على مواجهة المهام الاقتصادية التي تواجه القارة بأكملها تعبئة للشعب في عمله ومهارته وممارسته .

الباب الخامس

دعم وتعزيز عهد الاستقلال

بينما تحاول القارة في عيد الاستقلال استكمالها بشتى ألوان الإصلاح والتطهير والبناء ، تمضى في سبيل ذلك لتدعمه دولياً بشتى الألوان : تارة بمحاولات التعارن الاقتصادي وإيجاد العون بالوحدة الاقتصادية ، كسبل لحل المشاكل الاقتصادية وتبادل المنافع والتساند في مواجهة الاستعمار في شتى صوره ، في تنظيم يعمل على توحيد السياسة الخارجية وتعزيز مكاسب الاستقلال عموماً ، ويحقق الوحدة السياسية للقارة المستقلة ، وتارية أخرى بالتكثف في المنطقة الدولية للقضاء على مناورات الاستعمار أو بتأييد حركات التحرر وقضاياه . وغير ذلك بما يدعم عهد الاستقلال ويصون المصير المشترك .

وموريتانيا؛ ثم الاتحاد الجمركي لإفريقيا الوسطى الاستوائية وهو مكون من : الكونغو برازافيل وجمهورية أفريقية الوسطى وتشاد والكامرون وجابون .

وبالنسبة للشكل الثاني وهو المستوى الأعلى من مستويات ذلك التكامل ، فهناك السوق المشتركة لشرق أفريقيا بين كينيا وأوغندا وأثيوبيا ومن الممكن أن تستوعب عدداً أكبر من الدول مستقبلاً .

هذا ، فضلاً عما هو مقترح من المشروعات الأخرى لتحقيق ذلك التكامل على المستويات التجارية بالإتفاقيات الثنائية واتفاقيات الدفع وإنشاء اتحاد إفريقي للمدفوعات وتأسيس البنك المركزي الإفريقي .

وثمة نوع ثالث من التكامل وهو التكامل القطاعي ، وهو الانتقال من قطاع إلى آخر ويحقق التكامل بالنسبة إلى مختلف الصناعات بصورة متعاقبة . ويرتبط تحقيق ذلك التكامل الاقتصادي ببعض الاعتبارات النظرية والتطبيقية كعمل تحليل اقتصادي لبيان الزيادة التي ستتحقق في الدخل القومي لكل دولة وغير ذلك ... ثم يلي هذا التطبيق العملي لكل ما سبق .

في شرق إفريقيا :

ويعمل التعاون في شرق القارة فيما تكون من السوق المشتركة بشرق القارة ، وقد شملت هذه المنظمة تنزانيا وأوغندا وكينيا قبل حصولها على الاستقلال ، وقد كانت هذه السوق في الواقع صورة اقتصادية تحمل داخل إطارها أكثر من معاني الاتحاد الجمركي ، وقد أصبحت هذه السوق أقل من اتحاد جمركي بعد أن استقلت هذه الوحدات السياسية واتبعت لونا من خطط التنمية الاقتصادية وأقل من سوق مشتركة .

من الإجراءات التي تمت إلى ذلك قيام تنزانيا عام ١٩٦٥ بإنشاء بنك مركزي مستقل بإصدار عملة خاصة بها الأمر الذي حد من امكانيات عمل

السوق المشتركة ثم جاء عقد اتفاق كيبالام ١٩٦٤ بين الدول الثلاث فقد نص فيه على اتباع نظام التخصيص بالنسبة إلى بعض السلع الداخلة في التجارة بين الدول الثلاث وغير ذلك .

ولقد أدى ذلك النشاط في التنمية الاقتصادية بين هذه الدول بعد الاستقلال، إلى خلق الكثير من المشكلات التجارية وخلل الميزان التجارى لتنزانيا وأوغندا .

وكنتيجة ضمنية للضغوط التي قامت بها تنزانيا من أجل تسكين العلاقات التجارية الموجودة بين الأعضاء ، وأصلاح الخلل في الموازين التجارية الناجمة عن زيادة مرعة التنمية الاقتصادية في بعض الدول دون الأخرى ، تم توقيع اتفاق كيبالا بين هذه الدول الثلاث كنتيجة حتمية لهذه الظروف .

ولقد اتفق على الاعتماد أساساً على السوق المحلى للاستهلاك بالنسبة لبعض المنتجات الصناعية الجارية انتاجها حالياً داخل دول السوق أو التي تنتجها مستقبلاً ، ثم تطبيق نظام التخصيص بالنسبة إلى المنتجات الصناعية التي تتوفر فيها إمكانيات الربح .

ونتيجة لاتساع السوق ، تم تعهد الدول التي لديها فائض في ميزانها التجارى بدراسة إمكانيات التبادل التجارى ، ثم العمل على أن تتخصص كل دولة في الإنتاج على أساس اقليمى بالنسبة إلى السلع التي يمكن تسويقها فيها .

ورغم النقد الموجه لاتفاق كيبالا فإنه يتيح مجالاً للتعاون بين هذه الدول كخطوة ربما تسبق التكامل الإقليمى .

وسط القارة :

وثمة تعاون بين دول الوسط : الكمرون وجمهورية أفريقيا الوسطى والكنغو برازافيل والكنغو كينشاسا وجابون وتشاد ورواندا وأوراندى .

هكثيرة ولقد أوصت البعثة التي أوفدها اللجنة الاقتصادية الإفريقية لبحث إمكانيات التعاون الاقتصادي في وسط القارة ، باستثناء الاتحاد الجمركي الاستوائى المكون من الكمرون وجمهورية أفريقيا الوسطى والكنغو برازفيل وجابون وتشاد — من أجل التكامل الاقتصادي الإقليمى بحيث تتوسع لتضم الثلاث دول الباقية .

ومن أجل تحقيق هذا الهدف رؤى القيام بمسح لجميع القوى العاملة الموجودة مسع التوسع في التعليم ثم الاستمرار في مسح شامل للمصادر الطبيعية في الإقليم ودراسة إمكانيات التوسع في الاعتماد على وسائل النقل داخل الإقليم ، واستغلال الطاقة الطبيعية والاهتمام بالتنمية الزراعية وزيادة حجم التبادل التجارى ثم تنسيق خطط التنمية الصناعية في الإقليم وذلك بحصر الإمكانيات الصناعية لكل دولة والفصل بين الصناعات الإقليمية والصناعات التى تحتاج إلى أسواق أخرى أوسع وأن تكون اختيار الصناعات بين كل دولة داخل الإقليم مبنياً على أساس اختيار الأقل نفقات فى الإنتاج ، ولقد رؤى فيما تقرر أن يكون ضمن خطوات تحقيق الهدف الاهتمام بدراسة معدل إحلال الواردات وحصر المشكلات الرئيسية القائمة والناجمة من تجميع أهداف التنمية الصناعية وإيجاد توازن بين مختلف قطاعات الاقتصاديات الوطنية الداخلة فى الاتحاد .

وثمة مشكلات نقدية تواجه ذلك التكامل الاقتصادى الإفريقى أهمها ، اختلاف النظم النقدية فى القارة وتعديل مناطق النقدية ، فثمة دول لها عملات مستقلة ودول لها عملات غير مستقلة كالدول التى كانت مستعمرات لفرنسا ولقد جاء إنشاء البنك الإفريقى للتنمية ، بعد سلسلة من المشاورات العديدة التى تمت بين الدول الإفريقية خلال اجتماعات اللجنة الاقتصادية الإفريقية ، ويعتبر إنشاءه — بلا جدال — خطوة لتحقيق التضامن الإفريقى ويقع عليه عاتق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للقارة

ولقد بدأ البنك يمارس نشاطه رسمياً في يولية عام ١٩٦٦ والمجال متسع أمامه ليسهم في التنمية الاقتصادية ويمهد الطريق لتكامل إقتصادي أفريقي يقوم على أسس مدروسة ويحقق أمنية القارة لقيام وحدة إقتصادية تحقق الرفاهية المنشودة وتسمح بقيام وحدة سياسية على أساس مادي معين .

ولقد انتهى التعاون الأفريقي في تنفيذ فكرة السوق الأفريقية المشتركة التي تضم جميع الدول التي استقلت حديثاً ، للعمل على مواصلة التعاون الوثيق ودعمه على مستوى القارة وتعمد لتكامل الإقتصادي والوحدة السياسية .

وثمة عوامل يجب توافرها كي تتمكن أفريقيا من إقامة هذا السوق قوامها ضرورات ثلاث في إطار الأقاليم الداخلية في هذا التنظيم وهي :

حرية انتقال الأفراد والسلع ورؤوس الأموال ، وذلك إذا توفر العمل على إدماج شعوب المنطقة في مجتمع واحد ، وإن كان ذلك مطلباً غير يسير .

أما الحرية الثانية ، فتقوم أساساً على رفع الحواجز الجمركية وما يلحق بها من إجراءات ، إلا ما تفرضه المصلحة العامة .

والحرية الثالثة ، وهي حرية رؤوس الأموال ، وتعتبر نتيجة صحيحة للحریات السابقة ، إذ أنه باستعمال الأفراد ومباشرتهم للنشاط الإقتصادي تتوفر له فرصاً كبيرة للكشف ، فلا محل إذن لإجاعة تنقل الأفراد والسلع مع بقاء القيود القائمة على انتقال رأس المال .

إن الهدف الظاهر لهذا التنظيم الاتحادي هو تحويل عدد الاقاليم إلى مجتمع موحد غير أن ذلك يعتبر وسيلة لانه لا يعتبر غاية أخيرة ووسيلة لاهداف اقتصادية ترمي إلى :-

١ - رفع مستوى الكفاية الانتاجية باستغلال طاقات عدد من الدول اقتصادياً استغلال يجمع بين التكامل والتوازن على نحو يكون فيه الناتج من سلع الاستهلاك والخدمات أكثر قدر ممكن .

٢ - تحقيق أعظم صورة للتوزيع لكل من القطاعات داخل الاقليم الواحد وجميع الأقاليم على نحو يصل بالرفاهية الاقتصادية لشعوب المنطقة إلى أرفع الدرجات .

٣ - ثم أخيراً توفير فرص العمل بما يقضى على البطالة الإجبارية .

ولكى تتحقق هذه الأهداف ، يجب تعديل المعاملات على نحو تتوافر له ظاهرات أهمها الثمن الموحد ، وحرية المستهلك ثم حرية البائع ومن شأن هذا تحقيق إيجاد التوازن العام .

لذلك فإن إقامة السوق المشتركة أمر ميسور بين عدد من الأقاليم التي تتوفر فيها شروط خاصة

ولقد أخذت فكرة السوق المشتركة تأخذ سبيلها بين الأمم التي استولى عليها الفرع من تعارض المصالح الاقتصادية إذ يهدف ذلك إلى محاولة الترابط في تنظيم كامل للسوق المشتركة على أمل رفع مستوى الكفاية الإنتاجية وزيادة الناتج يحقق توزيع أفضل وتوازن إقتصادي أكثر ثباتاً ومجموعات من الأقاليم بعضها مع بعض .

ومنذ أن أعلن ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية في مايو ١٩٦٣ ، بدأ الاهتمام كما جاء في ميثاق الوحدة ، بتنسيق وتنظيم السياسة العامة في ميدان التعاون الاقتصادي فأقرت المادة ٢٠ من الميثاق إنشاء عدة لجان من بينها اللجنة الاقتصادية لتنفيذ الأغراض التي قامت من أجلها في ميدان التعاون الاقتصادي .

ولقد عقدت هذه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية عدة اجتماعات كان أهمها الاجتماعى الذى تم فى القاهرة فيما بين ١٨ - ٢٢ يناير سنة ١٩٦٥ فقد جاء فى أعقاب مؤتمر القمة الأفريقى الثانى الذى عقد فى القاهرة فى النصف الثانى من يوليو عام ١٩٦٤ الآتى :

١ - عبر الرئيس سيكوتورى أثناء عقد المؤتمر عن أهداف المنظمة فقال : « بأن تنفيذ فكرة السوق الأفريقية المشتركة سيكون عملاً معقداً أو شافاً ... ولكن يجب ألا تخيفنا الشروط الصعبة التى يجب أن تتوفر بصورة مدروسة من أجل إنشاء هذه السوق المشتركة ... لأنه إذا لم يصبح هذا الهدف حقيقة واقعة فإننا لا نستطيع أن نسير بالتنمية الاقتصادية لأفريقيا قدماً فى الطرق الوعرة التى تؤدى منها حالياً .

وان التناقض الكبير هو أن بعض الدول الأفريقية قد يتأثر وينجذب نحو السوق الأوروبية المشتركة تماماً يتأثر وينجذب نحو السوق الأفريقية المشتركة .. » .

ولقد أخذت اللجنة الاقتصادية بالفعل تبشر أعمالها فى القاهرة وقد انتهت اجتماعاتها بقراراتها الهام التى رأت فيه إدخال موضوع التعاون الاقتصادى بالذات موضوع إنشاء سوق أفريقية مشتركة إلى حيز التنفيذ .

ولقد بذلت من قبل فى أفريقيا محاولات لإنشاء مناطق للتجارة الحرة واتحادات جمركية وأسواق مشتركة فى أفريقيا .

وتشمل التجمعات الرئيسية القائمة فى مجموعات الدول ، الاتحاد الجمركى بغرب أفريقيا والاتحاد الجمركى للمنطقة الاستوائية والسوق المشتركة لشرق أفريقيا ومنطقة التجارة الحرة المقترحة لشمال أفريقيا أو المغرب

ومنطقة التجارة الحرة الرباعية لغرب أفريقيا ثم الاتحاد الجمركي لفولتا العليا وغانا .

وإن التكامل الاقتصادي على مستوى القارة يعتبر أكثر تمشياً مع آمال منظمة الوحدة الأفريقية لتحقيق سوق مشتركة أفريقية .

وثمة مشروع أعد كأساس للبحث في إنشاء السوق الأفريقية المشتركة ، إنه مشروع أعد عن معاهدة بإنشاء السوق الأفريقية المشتركة رسم صورة للمحاولات التي بذلت لتعزيز وحدة دول أفريقيا ونضالها وتعزيز التعاون المتشمر بينها وتوحيد هدفها وجهودها وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي لدولها على أساس مشترك وتحقيق التنمية الاقتصادية .

بدأ بدياجة جاء فيها :

« تحقيقاً للأهداف التي نص عليها ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، ورغبة منها في تحقيق التنمية الاقتصادية المناسبة لدول أفريقيا والعمل على ازدهار التبادل التجاري بينها وتوفير أفضل الشروط لتنمية ثرواتها ورفع مستوى المعيشة وتحسين ظروف العمل .

فقد اتفقت على إنشاء سوق أفريقية مشتركة ولقد حدد الفصل الأول من المعاهدة الأهداف والوسائل .

لقد جاء في المادة الأولى من هذا الفصل أسس هذا السوق التي يقوم عليها على أنها تحقق الأسس التي يجب توافرها في السوق وهما : حرية تبادل السلع وحرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال — حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي وحرية النقل والتراخيص ...

ولتحقيق هذه الأهداف المشار إليها في المادة الأولى ، اتفقت الأطراف المتعاقدة كما جاء في المادة الثانية على :

١ — إلغاء الرسوم والقيود الجمركية على المبادلات التجارية فيما بينهما :

٢ — توحيد التعريفات الجمركية في كل منها وتوحيد السياسة التجارية حيال الدول غير الأطراف في هذه المعاهدة .

٣ — تنسيق سياسة الاستيراد والتصدير ...

٤ — توحيد النقل والزرانزيت ...

٥ — تنسيق السياسة الزراعية والصناعية والتجارية الداخلية .

٦ — تنسيق السياسة النقدية والمالية ..

٧ — إزالة العقبات التي تعترض حرية انتقال الأشخاص وروس الأموال والخدمات .

٨ — تنسيق مشروعات الضرائب .

٩ — عدم اتخاذ أية تدابير لإقامة المنافسة الحرة داخل السوق الأفريقية المشتركة وغير ذلك ..

ولقد جاء الفصل الثاني ، عن حرية تبادل التجارة الوطنية فجاء في المادة الثالثة من هذا الفصل : « تقوم كل من الأطراف المتعاقدة على ثماني مراحل مبتدئة من أول يناير ١٩٦٦ ثم حدد طرق العمل الخاصة بإلغاء الرسوم والقيود المفروضة على المنتجات الوطنية المستوردة والمصدرة من وإلى الأطراف المتعاقدة وطرق التخفيض على المراحل الثمانية .

وجاء في المادة الرابعة من نفس الفصل :

« تعتبر التجارة الوطنية تسرى عليها التخفيضات المنصوص عليها في المادة الثالثة فتجارة الأرض وتجارة باطن الأرض وتجارة الثروة الحيوانية وكذلك المنتجات المصنوعة التي تكون منشؤها أحد الأطراف المتعاقدة ... » .

ونصت المادة الخامسة على شرط الدولة الأول بالرعاية فيما يتعلق بمبادلاتها التجارية والمادة السادسة عن أولوية الإستيراد ، كما نصت المادة السابعة على فرض الضرائب ، والثامنة عن المنتجات ، والتاسعة عن إعادة تصدير المنتجات الوطنية المتبادلة .

وقد نص الفصل الثالث على تنظيم التعريفات الجمركية الموحدة فجاء في المادة العاشرة أن : « توحيد التعريفات الجمركية للأطراف المتعاقدة على أربع مراحل تدريجية تبدأ من أول يناير سنة ١٩٦٦ وتنتهى في أول يناير سنة ١٩٧٣ .

« ويجرى التوحيد وفقاً للأنظمة التي يضعها مجلس السوق الإفريقية المشتركة المشار إليها في المادة الثانية عشرة » .

وجاء الفصل الرابع ، عن تسوية المدفوعات وتنظيمها ، والفصل الخامس عن مجلس السوق الإفريقية المشتركة .

فنص في المادة الثانية عشرة على أن :

« تنشأ هيئة دائمة تسمى مجلس السوق الإفريقية المشتركة وسيطلق عليها فيما بعد اسم المجلس وتحدد اختصاصه وسلطته وفقاً لل مواد التالية ، :

وقد نص في المادة الثالثة عشرة عن الشخصية القانونية وهي :

« حق التعاقد والحق في ملك الأموال الثابتة والمقولة والتصرف فيما وحل التقاضى ، »

وجاء في المادة الرابعة عشرة عن تأليف المجلس ونظمه ، والسادسة عشرة عن مدة رئاسة المجلس والسابعة عشرة عن الاختصاصات وما إلى ذلك من الاختصاصات واللجان الدائمة والمؤقتة وعن الأمانة العامة وممارسة سلطات المجلس .

ثم جاء الفصل السادس منظمًا أحكامًا عامة : إذ نص على أنه : « باستثناء الحكم الوارد في المادة الثالثة والحكم الوارد في المادة العاشرة يتم تنفيذ أهداف هذه المعاهدة على ثلاثة مراحل :

وتبدأ هذه المراحل في أول يناير عام ١٩٦٦ وتنتهى أول يناير عام ١٩٦٧ .

ثم تلت ذلك مواد عن عقد الاتفاقات وشروطها واختص الفصل السابع بتنظيم المحكمة فنص في المادة ٢٨ على أن : « تنشأ محكمة للسوق الأفريقية المشتركة .

وقد تلى ذلك المواد ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ : « عرّب تنظيم المحكمة وتأليفها ومقرها وتأسيسها والشروط الواجب توافرها في قضاة المحكمة وحلف اليمين القانونية وطريقته وعقد جلسات المحكمة واختصاصها وفيم تفصل فيه وغير ذلك .

أما الفصل الثامن والأخير من هذه المعاهدة فقد تضمن أحكامًا ختامية فنص في المادة ٣٩ على أن : « تصدق الدول المتعاقدة على هذه المعاهدة طبقاً لنظمها الدستورية في أقرب وقت ممكن وتودع وثائق التصديق لدى مكرتارية منظمة الوحدة الإفريقية التي تعد محضراً بإيداع وثيقة التصديق لكل دولة وتبلغها للدول المتعاقدة الأخرى ، .

وجاء في المادة الحادية والأربعين : « يجوز للدول الآسيوية الانسحاب إلى هذه المعاهدة طبقاً للأوضاع والشروط التي حددها المجلس .

ثم نصت المادة ٤٢ ، على الانسحاب من العضوية وشروطه على أنه لا يصح الانسحاب إلا بعد مضي سنة من تاريخ إعلان الرغبة في الانسحاب إلى مجلس السوق الأفريقية المشترك ، ولقد مثل ذلك الاتجاه رغبة في إيجاد التوازن الاقتصادي والنهوض بالتنمية الاقتصادية في القارة .

ولا جدال في أن العقبات التي تلقاها جهود الإفريقيين حيال تنفيذ هذه
الخطوة كبيرة ، ومنها :

١ — مشكلة التنازل عن بعض السلطات العامة :

تقوم هذه المشكلة على التأكد من مدى استعداد الفرد أو المجتمع للنزول
عن بعض حقوقه ليكسب مزيداً من المسؤولية في سبيل تحقيق رفاهية على
أوسع نطاق. هذا فضلاً عن أن لكل إقليم أوضاعه وسلطاته التي تعود العيش
في ظلها .

٢ — وثاني المشكلات هي التباين في التكوين الاجتماعي :

فكل إقليم عاش زمنياً بين حدوده فكان ذلك عازلاً بين شعبه وسائر
الشعوب . وفي ظل تلك الانعزالية تطورت الأوضاع والظواهرات
الاجتماعية فكانت له لغته ودينه وتقاليده وعاداته .

على أن ذلك ليس له تأثير فالمجتمع الأفريقي أساساً مجتمع قبلي يقوم
على أساس اجتماعي واحد تقريباً ، وإن تطور جزئياً بالتجديد الحديث .

٣ — أما المشكلة الثالثة فهي الاختلاف في الأوضاع الدستورية :

وهذه لا تبدو أيضاً عظيمة بالقدر الذي نراه في الاختلاف في أوروبا
ولإجدال في أن تذليل العقبات هو السبيل لتنفيذ الوحدة الاقتصادية على
نحو يحقق الوحدة الأفريقية .

ومهما يكن الأمر ، فإن التنفيذ يحتاج إلى التدرج فإذا قيل بأن جهوداً
كمهذه إنما تتعلق بآمال كبيرة التحقق فإنها في أفريقيا أكبر من ذلك .

الفصل الثاني

الوحدة الأفريقية

ظهرت الوحدة الأفريقية - أساساً - على حقيقة مبادئ الشخصية الأفريقية ، فالعامل المشترك بين كل وحدة من وحدات القارة ليس التاريخ ولا اللغة ولا الدين ولا الجنس ولا الحضارة ، لأن أفريقيا ليست أمة واحدة ولكنه التاريخ الاستعماري الذي يقضي بالتضامن الأفريقي ، الذي بنيت عليه مبادئ هذه الشخصية الأفريقية لمواجهة الاستعمار ، ويكفي ذلك دافعاً للوحدة ، فهو عنصر مركب يشتمل على صفات وسمات اجتماعية واقتصادية وتختلف حضاري وغير ذلك...

إن الذي يجمع الوحدات الأفريقية المختلفة هو أنها كانت تحاول الاستقلال عن الاستعمار الغربي ، لإعانة السكان السياسى والاقتصادى والمادى ، وإعادة تأكيد السكان الذاتى لأفريقيا ، وإعادة الصفة الأفريقية المتحدة .

ومع انبثاق فجر الحركة التحررية ظهر ذلك الاتجاه القائم على التضامن يأخذ شكل الجامعة الأفريقية اتجاهاً تحررياً وما لبث في عهد الاستقلال أن عبر عن ذاته رغم الوضع الراهن الموجود في بعض الدول .

ونشأت الجامعة الأفريقية كتعبير عن كفاح شعب أفريقيا ضد النفرة العنصرية ، ولقد أطلق لأول مرة اسم الجامعة الأفريقية عام ١٩٢٩ وقد عقد بعد ذلك حتى عام ١٩٤٥ خمسة مؤتمرات للجامعة الإفريقية في باريس ولندن وبروكسل ولشبونة ونيويورك ومانشستر .

ولم يكن ممكناً عام ١٩٥٨ ، بعد استقلال غانا أن يعقد مثل هذا المؤتمر على أرض أفريقية ، فلم يكن مستطاعاً الاتصال المباشر مع الشعب الإفريقي (١١ م - أفريقيا)

فالمندوبون كانوا من الزنوج الأمريكيين وأحياناً من أبناء جزر الهند الغربية ، ولأن الأفريقيين منهم كانوا عادة من الطلبة أو المنفيين خارج بلادهم .

على أن هذه المؤتمرات كانت تمثل الأفريقيين ، فقد كان مضمونها يمثل صوتاً جديداً لأفريقيا وروحياً جديداً لقضاياها وقد اجتمعت ، من مؤتمر لآخر ، الطليعة المفكرة للحركات القومية لتحرير القارة ، وقد تضمنت هذه المؤتمرات زعماء عادوا إلى بلادهم وتزعموا حركات التحرر منهم : كينيا نا ونكروما وكاوندا وغيرهم .

وبالرغم من أن مفهوم الاستقلال الوطني ، لم يكن يشكل بعد بصورة واضحة بعد حادث المطالبة في أول مؤتمر للجامعة الإفريقية الذي عقد في مارس عام ١٩١٩ وحضره ٥٧ مندوباً ، فقد اتخذوا قراراً يطالب بحق الإفريقيين في الاشتراك في الحكم مع البدء بالحكم المحلي والقبلي وترسيخ ذلك بالتدرج إلى المناصب العليا في الدولة حتى يحكم أفريقيا الإفريقيون .

ولم يكن ينظر لهذا الطلب في هذه المرحلة إلا على أساس أنه مطلب مرتقب .

وفي المؤتمر الثاني عام ١٩٢١ في لندن وبروكسل حضره ١١٣ مندوباً كان من بينهم ٢١ أفريقياً طالبوا بالحكم الذاتي المحلي للجماعات المتأخرة الذي يؤدي إلى الحكم الذاتي الكامل ، وقد ذهب المؤتمر الثالث في لشبونة ولندن عام ١٩٢٣ إلى مدى أبعد بالنسبة لمسألة الحكم بتحديد المطالب الخاصة بصوت الأفريقيين في حكوماتهم وإذا كان المؤتمر الرابع في نيويورك عام ١٩١٧ لم يتقدم بالحركة شيئاً ، فقد كان عام ١٩٤٥ عاماً سجل تقدماً ملموساً في المؤتمر الخامس فقد وصل الكفاح القومى من أجل التحرر تقدماً كبيراً جديداً . أخذ ذلك التقدم يحقق انتصارات ملموسة .

وفي خلال بضعة الاعوام التالية انتقل مركز الاهتمام من مؤتمرات الجامعة الإفريقية في أوروبا إلى التنظيم الفعلي للسكفاح في القارة وكان مولد غانا عام ١٩٥٧ دفعة قوية لحركة الجامعة الإفريقية هياً فرصاً جديدة لنموها ، فقد أصبحت غانا الجديدة منارا يشع منه الافكار ، كما عقد أول مؤتمر للدول الإفريقية المستقلة في أكرا عام ١٩٥٨ وكذلك عقد المؤتمر الأول لشعوب القارة في أكرا في ديسمبر عام ١٩٥٨ .

ومضت أفكار الجامعة الإفريقية ، تقوم إيديولوجيتها على قوام أربع أساسية هي :

١ - شعب القارة له مصير مشترك ، فهو بحاجة إلى توحيد جهوده إلى أقصى درجة .

٢ - إن أفريقيا ينبغي أن يحكمها أفريقيين ، مع القضاء على جميع أشكال الاستعمار .

٣ - أنه لكي تتحقق الوحدة وتقضى على الاستعمار ، ينبغي على الشعوب الإفريقية إعادة بناء تاريخها وذكرى أبطالها وبعث الحياة في تراثها . وكل ذلك يعمل على تكوين مفهوم الشخصية الإفريقية .

٤ - إنه بعد انتهاء الحكم الاستعماري ينبغي أن يعاد تنظيم المجتمع الإفريقي بصورة جذرية : اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً .

إن الجامعة الإفريقية بهذا هي الاستقلال الإفريقي والوحدة الإفريقية والشخصية الإفريقية والتغير الاجتماعي الجذري .

ولقد أبرز المؤتمر الثاني لشعوب أفريقيا ، الذي انعقد في الفترة من ٢٥ - ٣٠ يناير عام ٦٠ مدى ما أصبح لهذا المفهوم من أهمية بقراره الخاص بالنجدة الإفريقية ، فقد أكد أن المفهوم العظيم للجامعة الإفريقية يشكل

عنصرأ جديداً في اليقظة القومية للشعب الأفريقي وأن مفهوم الوحدة ينهض بالشعوب الإفريقية .

أصبحت فكرة الوحدة تسهم في تشكيل برامج الزعماء الإفريقيين وقد جاء مؤتمر غانا لشعوب كل أفريقيا في ديسمبر عام ١٩٥٨ وكان ذلك استمراراً لتقاليد المؤتمرات السابقة للجامعة الإفريقية ، فبدأ منذ ذلك يعقد على أرض أفريقية وفي عاصمة دولة أفريقية مستقلة . ومنذ ذلك الحين أصبح « مؤتمر شعوب كل أفريقيا ، هيئة دائمة ، وقد عقد مؤتمرات آخران في تونس عام ١٩٦٠ وفي القاهرة عام ١٩٦١ وقدموا عوناً هائلاً لتدعيم العمل الموحد للشعب الإفريقي .

وعلى مستوى الدولة أيضاً ، اتخذت خطوات هامة نحو الوحدة ، ففي أبريل عام ١٩٥٨ انعقد المؤتمر الأول للدول الإفريقية المستقلة في أكرا وقد جاء التقارير الصادرة عنه : « نحن نقرر صيانة وحدة الهدف ووحدة العمل في الشؤون الدولية ، تلك الوحدة التي غرسناها في نفوسنا في هذا المؤتمر التاريخي وحماية استقلالنا وسيادتنا ووحدة أراضينا .

ويتضمن البيان كذلك تعهداً بأن : « تنسق الدول الإفريقية المستقلة خططها الاقتصادية عن طريق جهود اقتصادية مشتركة .

ولقد تحقق قدر من التنسيق بين الدول الإفريقية في الهيئات المختلفة كالأمم المتحدة وفي غيرها من المجتمعات الدولية ، وبدأت المناقشات حول مختلف أوجه التعاون الاقتصادي وتد واضح بجلاء ما تتوقعه الشعوب الإفريقية من حكوماتها في مجال الوحدة الإفريقية من المناقشات التي جرت في مؤتمرات شعوب كل أفريقيا .

ففي المؤتمر الأول عام ١٩٥٨ ، صدر نداء بإلغاء أو تعديل الحدود الصناعية، وجوارات المرور وغيرها من قيود السفر، وإقرار حقوق المواطن

المبادلة للأفريقيين في بلاد بعضهم البعض وتنظيم المشروعات على نطاق القارة وباندفاع الدول المستقلة في مجموعات أفريقية كخطوة أولى نحو دكومنولث من دول أفريقية، وطالب المؤتمر الثاني الذي عقد في تونس في يناير عام ١٩٦٠ بمشروعات مشتركة وشركات تعمل على نطاق القارة كلها ، وبإلغاء الحواجز الجمركية بين الدول الإفريقية المستقلة وتنمية العلاقات الاقتصادية وما يترتب على ذلك من إقامة سوق أفريقية مشتركة ، وتكوين شركة أفريقية للنقل البري والجوى والبحرى وإنشاء بنك أفريقى للاستثمار وخلق معهد أفريقى للأبحاث .

وطالب المؤتمر الثاني لشعوب كل أفريقيا ، بتنظيم دورات أفريقية للألعاب الرياضية وندوات ثقافية أفريقية . واتخاذ الخطوات للقضاء على الصعاب الناتجة من تعدد اللغات في القارة الإفريقية وبإيجاد اتحاد لنقابات عمال كل أفريقية .

وتجلت خبرة الشعوب الأفريقية في المؤتمر الثالث المنعقد في مارس عام ١٩٦١ في القاهرة ، وكانت خبرة أعمق في تصميمها على ضرورة تحقيق الوحدة ، فقد أوصى في قراره بالوحدة والتضامن بين الإفريقيين بأن تعمل جميع حكومات الدول الإفريقية المستقلة على إيجاد جمعية استشارية أفريقية ومجلس للدول الإفريقية ، ولجنة الخبراء الإفريقيين لإقامة سياسة أفريقية مشتركة ، ودفاع أفريقى مشترك ، ولجنة ثقافية لكل أفريقية ، كما أعاد تأكيد المطالب الاقتصادية التى صدرت عن المؤتمر الثانى من زاوية إيجاد سوق أفريقية مشتركة . . . وغير ذلك .

وتعتبر غينيا في مقدمة الدول الداعية للوحدة ، وكذلك كانت غانا في عهد نكروما الذى كان يؤكد أن حرية استقلال غانا ان يكون لها من معنى ما لم تتحرر كل أفريقية ، ويتخذ سيكوتورى وشعب غينيا نفس المواقف وتأييداً

لفكرة الاتحاد السياسى بين الدول الإفريقية اجتمع فى أبريل عام ١٩٦١ رؤساء غانا وغينيا ومالى ، وهى الدول الثلاث التى اتحدت فى اتحاد غانا - غينيا - مالى فى ديسمبر عام ١٩٦٠ ودفعوا ميثاق اتحاد الدول الإفريقية الذى يعدونه أساس الاتحاد المقبل بين جميع الدول الإفريقية .

منظمة الوحدة الإفريقية :

ومع اختصار فكرة التحرر القومى بين الصفوة المثقفة فى أفريقيا ، زادت حركة التحرر وانتشر عهد الاستقلال ، وبرزت فكرة الوحدة فى إطار دعوة الجامعة الإفريقية ، حتى تبلورت فى عهد الاستقلال فى تنظيم جديد هو منظمة الوحدة الإفريقية .

وزادت الحاجة الماسة إلى اتحاد القارة فى عهد الاستقلال ، فهو السبيل إلى محاربة الاستعمار الجديد بلا جدال قبل أن يدعم مركزه فى هذه القارة وهو الحل الوحيد للنزاعات على الحدود بين الدول الإفريقية المتجاورة وهو طريق التماسك الجماعى للوقوف لافى وجه الاستعمار فحسب بل وحل المشاكل الاقتصادية ، فحرية القارة لن تكون لها معنى حقيقى يجعل منه موقف قوى بغير تحقيق ذلك ولن تستطيع القارة أن تجد مبدءاً عادلاً للانحياز فعلاً رابطة مذهبية ما لم يتحقق ذلك . ولكن إذا كان هذا صحيحاً فكيف السبيل ؟

لقد بدأ التفكير الإيجابى يزداد شدة مع بداية عهد الاستقلال ، وقامت ثمة محاولات اتحادية بين لفييف من الدول الإفريقية المستقلة كأولها اتحاد مالى فى ١٧ يناير عام ١٩٥٩ وقد جاء ذلك محاولة لإقامة اتحاد يضم السنغال والسودان الفرنسى وفولتا العليا وداهومى ، فى ظل الرابطة الاتحاد مع فرنسا ، وعلى الرغم من الموافقة على الدستور الاتحادى فى ١٧ يناير عام ١٩٥٩ ، فقد رفضت فولتا العليا وداهومى التصديق عليه ومن ثم تقرر الاتحاد على السنغال والسودان الفرنسى (مالى) .

وما كاد يمضي على تلك المحاولة وقت قصير حتى منيت بالفشل ، بسبب الخلاف على اختيار شخصية رئيس الدولة الاتحادية ، فانسحبت السنغال وأعلن استقلالها في أغسطس عام ١٩٦٠ وأعلن استقلال السودان الفرنسي في ٣٢ ديسمبر عام ١٩٦٠ تحت اسم جمهورية مالي فاعترفت فرنسا باستقلالها ، وكان الاستعمار الفرنسي يفضل الإبقاء على التجزئة ويقاوم فكرة الوحدة .

وشعرت الدول الإفريقية ، في قطاع آخر ، بالحاجة إلى الاتحاد لاستكمال وجودها في شكل جماعي يعالج مخلفات الاستعمار ، فحاول رئيس جمهورية ساحل العاج بزعامته حركة اتحادية أخرى ترمي إلى ربط دول ساحل العاج والنيجر وقولتسا العليا وداهومي ، ثم وضعت النظم الأساسية لهذه الوحدة الجديدة فاتخذت اسم مجلس الوفاق بين رؤساء الدول الأربع وبين رؤساء ونواب المجالس التشريعية وبين بعض الوزراء ، وكان بجانب ذلك الجهاز السياسي وجهاز اقتصادي هو صندوق التضامن بين الدول الأربع .

وينص دستور الاتحاد على إقامة اتحاد جمركي بين الدول الأربع الأعضاء وتوحيد الضرائب وغير ذلك وأن تكون لدول الاتحاد سياسة خارجية موحدة وقد ظل الاتحاد قائما .

وكان ثمة ، اتحاد الدول الإفريقية بين مالي وغينيا وغانا ، وقد سبقه قيام اتحاد ثنائي بين غانا وغينيا وقد أعلن قيامه في ٢٣ نوفمبر عام ١٩٥٨ في أكرا على أن تكون نواة الاتحاد شاملة لدول أفريقيا ، وكان من وسائل التنسيق التشاور في أمريهم أي معاهدة والتضامن العالمي والعلاقات الدبلوماسية إلى درجة وزير عظيم .

ولم يكال ذلك الاتحاد بالنجاح في اختلاف تأثر البلدين بالتراثين الفرنسي والإنجليزي وللتباعد بينهما .

وعندما فشل اتحاد مالي تأمت مقارضات في كونا كرى في ديسمبر عام ١٩٦٠ مباحثات بين رؤساء غانا وغينيا ومالي تهدف إلى اقامة اتحاد بينهما فاسفر الاجتماع عن اقرار مبدأ الاتحاد ، فاعلن في ٢٩ أبريل ١٩٦١ ميثاق اتحاد الدول الإفريقية وصدقت عليه برلمانات البلاد وأعلن عن ميلاده رسميا في يوليو عام ١٩٦١ .

وقد جاء في أبواب الميثاق السبعة :

يعتبر اتحاد الدول الإفريقية نواة للدول المتحدة الإفريقية ، وهو يقدم لكل دولة أو اتحاد دول إفريقية عوناً بأهدافه وموضوعه ، ثم يذكر بعد ذلك الأهداف .

وقد جاءت الأهداف محاولة تثبيت مغزى الاتحاد الوحدوى وهو سد ثغرات خلقها الاستعمار ، وبناء الدول المستقلة ، واستكمال نمو المجتمع الإفريقى سياسياً واقتصادياً على أساس من التعاون .

من تقوية روابط الصداقة والتعاون فى الميدان السياسى والاقتصادى والثقافى بين دول الاتحاد ، وادماج مواردها بغية تقوية استقلالها ، وضمان وحدتها ، الإقليمية والعمل على تصفية الامبريالية والاستعمار الجديد فى إفريقيا لتشييد الوحدة الإفريقية ، وتنسيق السياسة الداخلية بين الدول الأعضاء . وغير ذلك .

وقد أنشئت عدة هيئات عامة أرها مؤتمرات الاتحاد ، وهو الهيئة العليا لإدارة الاتحاد ، واللجنة التحضيرية ، ثم لجان أخرى منها اللجنة الاقتصادية والمالية التى تختص بتنظيم السياسة الاقتصادية والمالية لدول الاتحاد .

ولكن لم تكن لذلك الاتحاد نتائج ايجابية ، ولم يلبث ذلك الاتجاه الوحدوى أن تجلى فى مؤتمر الدار البيضاء .

اجتمع مؤتمر الدار البيضاء في المدة من ٣ - ٧ يناير عام ١٩٦١ من حكومة الجزائر المؤقتة وجمهورية غانا وغينيا ومالي والمملكة المغربية والجمهورية العربية المتحدة .

ومن نشاطه محاولاته دراسة مشكلات القارة وتوحيد جهودها للوقوف في وجه الاستعمار وتعزيز عهد الاستقلال في كل مجال ، وكان من فائدة الميثاق الإفريقي أن أخذت به الشخصية الإفريقية في الظهور وقد تضمن : -

د مبدأ الوحدة الإفريقية الكاملة ، ومبدأ عدم الانحياز ومبدأ محاربة الاستعمار القديم والجديد ، وانباع سياسة اشتراكية في داخل البلاد ، وذلك بتوجيه الدول الإفريقية المستقلة خططها السياسية والاقتصادية والاجتماعية نحو استغلال ثروتها القومية لصالح شعوبها ، وضمان توزيع هذه الثروة توزيعا عادلا بين جميع مواطنيها ، ثم اقامة تعاون دولي بين الدول الإفريقية في ميادين الاقتصاد والاجتماع والثقافة .

ولقد أنشأ المؤتمر عدة هيئات للإشراف على التعاون الإفريقي بين دول المنظمة مثل اللجنة السياسية الإفريقية ثم اللجنة الاقتصادية .

وجاءت ثمار اجتماعات اللجنة الأخيرة - الاقتصادية - أنشاء سوق أفريقية وبنك أفريقي للتنمية واتحاد أفريقي جمركي ومجلس الوحدة الاقتصادية الإفريقية وهيئة إفريقية واتحاد أفريقي .

ثم اللجنة الثقافية التي تتكون من وزراء التربية والتعليم للدول الأعضاء ، وأنشاء القيادة العليا الإفريقية المشتركة ، وقد توالى اجتماعاتها في أكرا والقاهرة مرات ثم تم الاتصال وهو الأمانة العامة لمنظمة الدار البيضاء .

وعلى الرغم من قيام اللجان والهيئات المتعددة وإصدار القرارات لم تحقق المنظمة الجديدة ما كان معقودا عليها وذلك للتباعد الجغرافي بين أعضائها

من جهة ، واختلاف النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، كما كان لإخفاق اتحادى مالى وغينيا أثره فى أضعاف المنظمة .

على أن أهم شيء هو أن هذه التجربة سارت مع الخط الأصيل الإفريقى الهادف لإيجاد الوحدة الأفريقية لمواجهة مشكلات القارة فقد أسهمت فى تكوينها ومهدت وبلورتها فيما بعد فى مؤتمر أديس أبابا .

فقد ساعدت المنظمة على التقارب بين المسئولين والعاملين فى الميدان الإفريقى وأدخلت فى القارة مبادئ ثورية جديدة ، كمبدأ عدم الانحياز ومفهوم الاستعمار الجديد ، كما أنها تعتبر أول منظمة جمعت بين أفريقيا العربية وأفريقيا غير العربية .

وكان بجانب ذلك ، منظمة الاتحاد الإفريقى ملاباش ، ورغم أنه كان يضم دول القطاع الفرنسى لمواجهة الاتجاه الثورى فى القارة ، فقد كان اتحاداً لدول مستقلة ذات سيادة ، هادفاً إلى تنظيم التعاون بين الدول الأعضاء لتقوية تضامنها والحفاظة على أمنها الجماعى والمساعدة على تقدمها ، وتثبيت السلام فى أفريقيا والعالم . وهو بلا جدال ينم عن وعى أفريقى صاعد بين القارة ،

ولقد حاولت الدول الأفريقية تحقيق الوحدة الشاملة فى مؤتمر منروfia فى الفترة من ١ - ١٢ يناير عام ١٩٦١ فقد اشتركت فيه ١٢ دولة تتألف منها مجموعة برازافيل مع سبع دول أفريقية أخرى لا تنتمى إلى أية مجموعة وهى نيجريا وإثيوبيا وسيراليون والصومال الفرنسى دون اشتراك دول الدار البيضاء ، وقد أصدر ذلك بياناً مشتركاً تضمن مبادئ ستة ، رأى أن تكون أساساً للعلاقات مستقبلاً بين الدول الإفريقية وهى :

المساواة المطلقة فى السيادة بين الدول الأفريقية وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادة كل دولة واستنكار الحركات

الهدامة ، وإقامة تعاون على نمط أفريقي شامل ولم تكن الوحدة المنشودة حالياً في رأيه، هي الوحدة السياسية للدول الأفريقية ذات السيادة ، ولكنها وحدة الأمل والسعى لتحقيق التضامن الاجتماعي والسياسي الأفريقي كما أصدر المؤتمر توصيات بشأن القضايا الأفريقية .

حقق المؤتمر هدفه الأول ، وهو إدخال الدول الإفريقية التي لم يسبق لها الانضمام لآلية مجموعة من قبل إلى هذه المجموعة ، كما نجح في التقريب بين الدول الناطقة بالفرنسية وبعض الدول الناطقة بالإنجليزية ، ولكنه فشل في التقريب بين أفريقيا الثورية كما مثلتها الدار البيضاء ، والمعتدلة كما مثلتها مجموعة برازافيل .

ولقد حاولت نيجيريا التقريب بين مجموعة الدار البيضاء ومجموعة منروفا ، فتمقرر عقد مؤتمر لمجموعة منروفا في لاجوس في يناير عام ١٩٦٢ لتصفية الجو ، واجتمع هذا المؤتمر في أوائل يناير عام ١٩٦٢ ولكن دول منظمة الدار البيضاء قاطعته آخر لحظة احتجاجاً على عدم دعوة حكومة الجزائر المؤقتة إلى هذا المؤتمر بدعوى أنها لم تحصل على استقلالها بعد ، وكان السبب في عدم الدعوة هو موقف مجموعة برازافيل ، وهي تتمتع بأغلبية أقل داخل مجموعة منروفا وفي ذلك ترصية لفرنسا .

ولقد نجح مؤتمر لاجوس - رغم إخفاقاته في التقريب بين المجموعتين - في إصدار مشروع لإقامة منظمة دولية أفريقية كان المقروض أن تصدق عليه في مؤتمر يعقد في آخر عام ١٩٦٢ لولا أنه لم ينعقد

ولقد بدأت الظواهر تشير إلى رغبة الدول الأفريقية في تدعيم الوحدة الأفريقية بإنشاء منظمة أفريقية جديدة .

أما أهدافها : فهي رفع مستوى المعيشة لشعوب القارة والإسراع

التنمية الاقتصادية وزيادة وإتاحة الفرص العملية لإعداد من الناس ورفع المستوى الصحى .

وقد جاء التعاون السياسى فى المرتبة الثانية ، وهذا يتجلى فى المادة الثانية من قانون هذه المنظمة .

وفى المادة الثالثة ، نص على المبادئ السبعة التى ستقوم عليها المنظمة الجديدة ، وقد تجلى أن المبادئ الثلاثة الأولى منها لا تختلف عن المبادئ الثلاثة الأولى من السبعة مبادئ التى اتخذها مؤتمر متروفا عام ١٩٦١ ، وقد جاء المبدأ الرابع خاصاً بفض المنازعات سلمياً والخامس عن استنكار أى نشاط هدام والسادس عن توثيق التعاون فى مختلف الميادين ، أما السابع فهو بالنسبة لمجموعة متروفا يعتبر جديداً : « تكريس الدول الأعضاء جهودها لتحرير بقية دول أفريقيا المستعمرة ، وهو لون من التقارب بين المجموعات السابقة .

وقد تضمن المشروع ، بجانب ذلك ، ثلاث هيئات عاملة هى : مجلس رؤساء الدول والحكومات ويمثل ذلك الهيئة العليا للمنظمة الجديدة ، ثم مجلس الوزراء والسكرتارية العامة وهى الهيئة الإدارية للمنظمة . وللمنظمة المقترحة فرع آخر يسمى هيئة التعاون والتنمية الاقتصادية مز مع إنشاءه مستقبلاً .

وقد تجلى من هذا كله ، أن الفرق بين المجموعات الثلاث : الدار البيضاء وبرازافيل ومتروفا ، لم يكن جسيماً :

فالمجموعة الأولى فى سياستها الخارجية ، تهدف إلى التخلص من الاستعمار وقواعده العسكرية واتباع سياسة عدم الانحياز ، بينما المجموعتان الأخريتان معتدلتان فى ذلك ، فهما تستنكران الاستعمار ولكنهما لا تعملان على محاربته كما أنهما لا تؤمنان بعدم الانحياز .

وقد كان للمجموعة الأولى موقفاً قوياً في قضية الجزائر، فضمت الجزائر إلى عضوية المنظمة قبل استقلالها ، وكان موقف المعتدلين الآخرين سلبياً في ذلك .

ومهما يكن الأمر ، فقد سار الاتجاه الرئيسى الذى يمهّد لقيام الوحدة الأفريقية في طريقه قوياً في خطوات تمهيدية : من تقارب بين أفريقيا العربية وأفريقيا غير العربية في ظل منظمة الدار البيضاء ، ثم بفضل تخلص الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية من نفوذ فرنسا السافرة بإقامة منظمة برازافيل ثم التقارب بين أفريقيا الفرنسية وأفريقيا الإنجليزية وأفريقيا غير المنظمة إلى أية مجموعة ، بإقامة مجموعة متروفا وقد تم التقارب بين الاتجاه الثورى والمعتدل على يد مؤتمر أديس أبابا .

فعلى يد مؤتمر القمة للدول الأفريقية المستقلة الذى عقد في أديس أبابا في مايو عام ١٩٦٣ تم إصدار قرارات أصدرها وزراء الخارجية للدول الأعضاء في اتحاد أفريقيا في ديسمبر عام ١٩٦١ .

بدأ بمرحلة تمهيدية لوزراء خارجية الدول الأفريقية في مايو عام ١٩٦٣ تلتها مرحلة عقد مؤتمر رؤساء الدول والحكومات

وبدأ مؤتمر وزراء الخارجية باختيار رئيساً له كما وافق على جدول الأعمال الذى تضمن :

إنشاء منظمة الدول الأفريقية والتعاون بين الدول الأفريقية في شتى الميادين - التخلص من الاستعمار والتمييز العنصرى - قصر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على النهج الاقتصادى - نزع السلاح - لجنة توفيق دائمة .

ولقد شكلت لجنة وأخذت نجد في إنشاء منظمة الدول الأفريقية

وأمامها نصوص ميثاق لاجوس والدار البيضاء ومشروع عرضته إثيوبيا
واقترح نكروما .

ولقد اختلفت وسائل المشروع في تحقيق الرغبة المشتركة بين الجميع ،
من العمل على تحقيق الترابط بينهم .

فنهضت اقتراحات نكروما على إنشاء اتحاد فيدرالى بين الدول الأفريقية
وأصرت على مناداة الشعوب الأفريقية بالقضاء على الحواجز التى تفصل
بينها ، مع إنهاء التجمعات والتكتلات الإقليمية .

أما مشروع الميثاق الذى تقدمت به إثيوبيا فقد أكد ضرورة السير
تدريجياً بالتعاون بين الدول الأفريقية فى شتى الميادين ، وإنشاء مجالس من
رؤساء الدول والحكومات وسكرتارية لتنسيق الشؤون الأفريقية
بصفة دائمة مع التأكيد على وجوب الخضوع لمبدأ عدم التدخل فى الشؤون
الداخلية .

لم يكن من السهل إيجاد حل وسط لتباعد الاتجاهات ، ومحاولة للخروج
من هذا المأزق قررت اللجنة إنشاء لجنة فرعية لفض المنازعات والتوفيق
بين الاتجاهات المتصادمة ، فتشكلت من تسع دول ولمسالم تصل إلى نتيجة
طلبت اللجنة الأصلية من الجزائر إعداد مشروع يشمل جميع المشاكل
الخاصة بالآخيرة والميادين اللازمة للوحدة الأفريقية بالضرورة وتعرض
هذه اللجنة بناء على ذلك المشروع فى توضيح للزايا التى عرضتها الشعوب
الأفريقية ثمة قيام الوحدة بينها .

ولقد روعى أن يقوم رؤساء الدول بالنظر فى مشروع الميثاق الذى
تقدمت به إثيوبيا وأن يطلب من الحكومة الإثيوبية إنشاء سكرتارية
مؤقتة وأن من بينها عرض مشروع الميثاق الإثيوبى على جميع الحكومات
الأفريقية لإبداء رأى .

ولقد تضمنت مناقشات اللجنة الأولى العلاقة بين أفريقيا والأمم المتحدة كما تضمنت المناقشات التي دارت والقرار الذي اتخذته اللجنة أن بعض الدول الأفريقية غير ممثلة تمثيلاً كاملاً في مختلف أجهزة الأمم المتحدة والحث إلى ضرورة تدعيم المجموعة الأفريقية في المنظمة العالمية ، وكونت اللجنة لجنة فرعية من ست دول لدراسة بعض المشاكل الخاصة بين أفريقيا والأمم المتحدة .

تناولت اللجنة الأولى موضوع التعاون بين الدول الأفريقية من الناحية الاقتصادية أولاً ، ثم اشتركت غالبية الوفود في مناقشة شتى وسائل ذلك التعاون بين الدول ، كإنشاء سوق أفريقية مشتركة ، وإنماء التجارة بين الدول الأفريقية ، وإنشاء اتحاد للدفع ، والمقاطعة وتحقيق الإنسجام بين خطط التنمية المختلفة ، كما تناقشت حول تحسين العلاقات الاقتصادية بين أفريقيا وباقي دول العالم والحاجة لدراسة آثار التجمعات الاقتصادية غير الأفريقية في اقتصاديات أفريقيا ، وأصدرت اللجنة توصية أعدتها لجنة فرعية اقترحت أن يقوم مؤتمر رؤساء الدول بتعيين لجنة تحضيرية من الخبراء لدراسة هذه المسائل بالاشتراك مع الحكومات الأفريقية وباستشارة اللجنة الاقتصادية الأفريقية وغير ذلك ...

ولقد اتخذت اللجنة الأولى قراراتين خاصين بالتعاون الأفريقي في ميادين غير الميدان الاقتصادي : الأول خاص بالتعليم الفني والتعاون الثقافي والثاني خاص بالمشروعات الاجتماعية ومشروعات الصحة العامة كما رفضت اللجنة بأن يقوم رؤساء الدول بتحديد لجنة التعاون الفني في أفريقيا في إطار التعاون .

وقد كون المؤتمر لجنة لدراسة بعض النقاط من جدول الأعمال وهـ التخلص من الاستعمار - والتمييز العنصري ونزع السلاح وانتخبت هـ

اللجنة مندوب غينيا الدائم لدى الأمم المتحدة رئيساً لها ، فتبنى مؤتمر وزراء الخارجية توصيات هذه اللجنة التي أعدها ثلاث لجان فرعية ومن الاقتراحات التي تضمنتها هذه التوصيات :

إنشاء قوة من المتطوعين للمساعدة في تحرير المستعمرات الأفريقية - قيام جميع الدول أفريقية بقطع علاقاتها التجارية والدبلوماسية والقنصلية بحكومتى البرتغال وجنوب أفريقيا ..

ولم يتخذ المؤتمر قراراً بشأن مشكلة توجو ، رغم المساعي المبذولة مفضلاً أن يترك القرار النهائي لرؤساء الدول كما أن المؤتمر لم يضع مشروعاً للميثاق الأفريقي مكثفياً بتجميع بعض الوثائق وذلك بسبب تعذر التوفيق بين أنصار الاتحاد الفيدرالي والاتحاد الكامل وكان المؤتمر بهذا تمهيداً لأعمال رؤساء الدول بعد ذلك .

وبدأت المرحلة الثانية من مؤتمر القمة الأفريقي في ٢٣ مايو ، وسرعان ماقرر رؤساء الدول في الحال تكوين لجنة خاصة من وزراء الخارجية لإعداد مشروع الميثاق للمنظمة الأفريقية الجديدة وسرعان ما انتهت اللجنة الخاصة من وتقرر جعل اسم المنظمة الجديدة منظمة الوحدة الأفريقية ، واختيرت حكومة أثيوبيا لتودع لديها وثائق التصديق على الميثاق وعهد إليها بمهمة تسجيل الميثاق لدى الأمانة العامة لهيئة الأمم المتحدة .

ووقع رؤساء الدول الثلاثون على الميثاق الأفريقي في ٢٨ مايو ومن ثم سجلوا نجاح المؤتمر .

ولقد تضمنت ديباجة ميثاق أديس أبابا ١١ فقرة وهي تشير أولاً إلى : حق الشعوب في تقرير مصيرها ، ثم تؤكد اعتراف منظمة الوحدة الأفريقية بالحرية والمساواة والعدالة والتضامن ، وهي مبادئ عامة تظهر في مواثيق المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى ، ثم تنتقل بعد ذلك إلى تأكيد عزم رؤساء الدول والحكومات على ضمان وتدعيم استقلال وسيادة وسلامة

الدول الأفريقية التي استقلت ومخاربة الاستعمار الجديد بجميع صورته ثم تؤكد هذه الديباجة تمشى هذا الميثاق مع ميثاق الأمم المتحدة .

أهداف الميثاق :

ولقد قرر المؤتمر مبادئاً يعمل على أساسها لتحقيق أهداف المؤتمر وهي إما مبادئ تحكم علاقات الدول الأفريقية بعضها ببعض في داخل منظمة الوحدة الأفريقية أو خارجها، أو ومبادئ تحكم علاقات الدول الأفريقية بالدول غير الأفريقية وهي كلها مبادئ عامة وردت في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي العام .

العلاقات بين الدول الأفريقية :

نظم المؤتمر هذه العلاقات وفقاً لمبادئ أربعة أساسية هي :

- ١ - المساواة في السيادة .
- ٢ - عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء .
- ٣ - احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها .
- ٤ - فض المنازعات التي تجدد بالطرق السلمية .

أما عن المساواة في السيادة ، فقد جاء ذكرهما في ميثاق المنظمات الأفريقية التي قامت قبل عام ١٩٦٣ كما جاء في ميثاق المنظمات الدولية، ويعتبر جميع الدول الأفريقية ، وبمقتضى ذلك المبدأ، على قدم المساواة مع جميع الهيئات العامة لمنظمة الوحدة ولكل منها صوت واحد فليس ثمة مقاعد دائمة وغير دائمة ، كما هو موجود في منظمة الأمم المتحدة وبالرغم من أن الميثاق قد نص على المساواة في السيادة فالناتالي دون قيام أية دولة أفريقية بدور الزعيم ، فإنه لم ينص على أى استنكار لأى نوع من أنواع الزعامة في القارة ، وهو ما يفرق بينهما وبين المنظمات الأخرى التي تعترف صراحة بزعامة دولة .

أما عن المبدأ الثاني وهو عدم التدخل في الشؤون الداخلية . فقد جاء ذلك في الفقرة الثانية من المادة الثالثة وقد نص على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء ، ثم في صورة أوضح في موضع آخر ، من استنكار أعمال الاغتيال السياسي بجميع صورته وأنواع النشاط الهدام من جانب أية دولة مجاورة أو بعيدة .

وقد جاء ذلك النص في عدد من الموائيق الدولية الأخرى ولكن ليس بمثل هذه الصراحة ، ولعل المؤتمر قد ارتأه ضرورياً للتضامن .

والمبدأ الثالث وهو احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها :

وقد جاء ذكر ذلك في ديباجة الميثاق ثم في المادة الثانية والفقرة الثالثة من المادة الثالثة ، وتنص على : « احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها وحقها الأكيد في الحياة في ظل الاستقلال .

وقد جاء ذلك المبدأ مرتبطاً بمشكلة الحدود السياسية التي تفصل بين الدول الأفريقية ، وقد جاء التأكيد على ذلك في نصوص الميثاق ثمرة القوانين التي وضعها الاستعمار دون النظر إلى الظروف الاقتصادية ولا الاجتماعية عموماً ، وكان المؤتمر يسوده اتجاه يرمى إلى الإبقاء على الحدود التي وضعت في عهد الاستعمار بدون تغيير ، كما عبر عن ذلك أكثر من رئيس دولة .

أما المبدأ الرابع ، وهو فض المنازعات بالطرق السلمية .

فقد جاء النص عليه في الفقرة الرابعة من المادة الثالثة إذ قال بأن « فض المنازعات بالطرق السلمية عن طريق المفاوضات أو الوساطة أو التوفيق ، أو التحكيم . كما نصت المادة ١٩ من الميثاق على تعهد الدول الأعضاء بتسوية جميع المنازعات بينها بالطرق السلمية ومع أجل ذلك قامت لجنة للوساطة والتوفيق والتحكيم .

ومهما يكن من أمر ، فقد جاءت المبادئ الجديدة محددة ، في التحكم في العلاقات بين الدول الأفريقية .

أما المبادئ التي تتحكم في علاقات القارة بالعالم الخارجى غير الأفريقى فقد قامت على محور أساسى دعامته التضامن ، والتعاون ، والعمل على القضاء على الاستعمار وقد قامت على أربعة مبادئ هي :

١ - التعاون فى إطار الأمم المتحدة .

فالميثاق لم يكتف بتمشييه مع ميثاق المنظمة الدولية بل رأى أن أكبر أسلوب تنظم فيه العلاقات للدول الأفريقية بالعالم الخارجى هو فى إطار المنظمة العالمية ، وتجد الدول الأفريقية صعوبة فى تطبيق ذلك إلى حد ما . لأنه يتعارض مع اتجاه المؤتمر لمحاربة الاستعمار ، فالتوفيق بين مقاطعة الدول المستعمرة فعلا فى القارة كالبرتغال وغيرها والتعاون فى إطار المنظمة الدولية يبدو غير سوى . لذلك رأت الدول الأفريقية حلا لذلك التعارض لإبعاد البرتغال عن المنظمة العالمية .

٢ - محاربة الاستعمار .

فقد جاء فى الفقرة الرابعة من المادة الثانية النص على القضاء على جميع صور الاستعمار فى قارة إفريقيا ، ثم أكدت ذلك فى الفقرة السادسة من المادة الثالثة .

وقد كان هذا المبدأ موضوع قرار وافق عليه رؤساء الدول متضمناً برنامجاً خاصاً لمحاربة الاستعمار ، يقضى بتحرير جميع الأقاليم المستعمرة ومساعدة الدول الإفريقية المستقلة للشعوب الإفريقية التى لم تنل بعد استقلالها ، وقد نص القرار على الوسائل التى تتحقق بها هذه الغايات فجاء بعضها أساليب سلمية ، وقام البعض الآخر على استخدام الأساليب القهرية فمن الأساليب السلمية : دعوة الاستعمار لمنح الاستقلال للشعوب التابعة له ودعوة الدول

الكبرى إلى الامتناع عن معاونة الدول الاستعمارية ، ثم إرسال وفد إلى مجلس الأمن من وزراء الخارجية أثناء نظره قضايا الأقاليم الإفريقية التي تسيطر عليها البرتغال ، ومن الأساليب القهرية : قطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية بين جميع الدول الإفريقية وحكومتى البرتغال وجنوب إفريقيا ومقاطعتها اقتصادياً ، وتوجيه الحركات التحررية ، وإنشاء جيوش تحريرية وقوى من المتطوعين من الدول الإفريقية المستقلة لمعاونة حركات التحرر ، وإنشاء لجنة تنسيق لتحرير الأقاليم الإفريقية . ولقد تكونت تلك من تسع دول واتخذت دار السلام مقراً لها ، وأخذت تدرس الأساليب التي تمكن اتحادها للعمل المناسب من أجل تصفية الاستعمار .

وثمة مجهودات تبذل بصورة متواصلة لمحاربة الاستعمار في إفريقيا وإعادة تنظيم حركات التحرر وتدعيمها ومن ثم أصبح هذا المبدأ منفذاً بصورة إيجابية في ظل المنظمة الجديدة .

٣ — محاربة الاستعمار الجديد .

وفي الفقرة الرابعة من ميثاق الدار البيضاء ورد ذكر الاستعمار الجديد وكذلك ذكر مرات كثيرة بين خطب رؤساء الدول في مؤتمر القمة الإفريقي ثم في دياجا ميثاق أديس أبابا ولكنه لم يرد بين نصوصه .

وقد ترك المؤتمر خصوم ذلك الاستعمار الجديد بغير تحديد ، وقد سبق أن أوضحنا مفهومه ، كنمط جديد من الاستعمار يتمثل في الاستثمارات الأجنبية وإبرام معاهدات ثنائية ، والإبقاء على تجزئة القارة إلى دويلات صغيرة ، لا تستطيع النهوض متحملة أعباء الاستقلال .

٤ — عدم الانحياز .

وفي الفقرة السابعة من المادة الثالثة ورد ذلك المبدأ فنص على تأكيد سياسة عدم الانحياز في مواجهة جميع التكتلات ، والمقصود بذلك هو التحلل

من أى ارتباط سياسياً كان أم عسكرياً مع إحدى الكتلتين المتنازعتين مع عدم اتباع سياسة خارجية تؤدي إلى الانحياز ، كما يتضمن رفض منح القواعد العسكرية لأى الكتلتين الغربية أو الشرقية مع إلغاء جميع المعاهدات العسكرية وعدم الاشتراك فى أمثلها مستقبلاً .

ومع هذا ، فتستطيع الدول الإفريقية محالفة بعضها بعض ، وتبادل استخدام القواعد العسكرية فى أقاليمها دون أن تخرج على مبدأ عدم الانحياز ما دامت غير منحازة ، لأنه إذا ما قامت دولة إفريقية بمقدد محالفة عسكرية مع دولة أوروبية منحازة فإنه يترتب على ذلك انحياز الدول الإفريقية إلى إحدى الكتلتين الشرقية أو الغربية ، ومن ثم تدخل إفريقيا الحرب الباردة وتتاح الفرص لتسلسل الاستعمار الجديد فى القارة .

وإن معنى عدم الانحياز ، أن الدول الأعضاء فى المنظمة الإفريقية يجب أن تنسحب من أية معاهدة عسكرية مع دول منحازة قبل التوقيع على الميثاق الإفريقى ، وبالتالي إلغاء الاتفاقات الخاصة بالتعاون العسكرى مع فرنسا والمملكة المتحدة وأمريكا .

ومنذ أن بدىء فى تطبيق ذلك المبدأ فى ظل المنظمة أخذ يحقق انتصارات كبيرة ، فطلبت من إنجلترا الانسحاب بقواعدها من بلادها واحتج برلمان تشاد فى مايو عام ١٩٦٤ وطلب من حكومته سحب القوات الفرنسية من قاعدة فورلامى .

ويعتبر هذا المبدأ من أجدى وسائل دعم الوحدة الإفريقية وأهمها لأنه يؤتى ثماره القوية فى تعزيز عهد الاستقلال .

ومع هذا ، فإن الدول الإفريقية تستطيع محالفة بعضها بعضاً وتبادل استخدام القواعد العسكرية .

تنظيم العضوية في المنظمة :

يعتبر إجراء الانضمام إلى العضوية إجراء ميسراً ولا يتقيد بالأغلبية خاصة والمادة ٢٨ من ميثاق أديس أبابا تنص على أنه يمكن لأي دولة إفريقية مستقلة ذات سيادة إخطار السكرتير العام الإداري بعزمها على الانضمام إلى هذا الميثاق ، وعلى السكرتير العام الإداري أن يرسل عند وصوله هذا الإخطار إلى جميع الدول الأعضاء . . .

ومن ثم تكون إجراءات ميسرة . . .

وليس العضوية قاصرة في المنظمة على إفريقيا ولسكنها تشمل الجزر المحيطة بها أيضاً ما دامت الأخيرة مستقلة .

ونظراً لأن الدول الإفريقية المذكورة في المادة ٢٨ من الميثاق تتضمن ، إلى جانب مفهومها الجدلي ، مفهوماً سياسياً وفكرياً ، فإنه لا يكفي أن تكون الحكومة التي تريد الانضمام إلى المنظمة تحتل قطاعاً خاصاً من إفريقيا ، بل يجب أن تكون مقتنعة بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق أديس أبابا .

وكما أن للدول الإفريقية حق الانضمام ، لها أيضاً حق الانسحاب منها وفقاً للمادة ٣٢ من الميثاق فأى دولة تريد الانسحاب تقدم إخطاراً مكتوباً بذلك إلى السكرتير الإداري على ألا يتم هذا الانسحاب إلا بعد مرور سنة من تاريخه .

ولقد نصت المادة السابعة من الميثاق على أن هذه المنظمة تحقق أهدافها عن طريق هيئات عامة هي :

١ - مجلس رؤساء الدول والحكومات .

وتنص المادة الثابتة من ميثاق أديس أبابا على أن : « مجلس رؤساء

الدول والحكومات هو الهيئة العليا للمنظمة ، أما الهدف من هذا التنظيم فهو القدرة على التغلب على الصعاب التي قد تنشأ .

واقصد قررت المادة التاسعة من الميثاق أن يتكون هذا المجلس من رؤساء الدول والحكومات أو من يمثلهم من المفوضين .

والمجلس يجتمع مرة على الأقل كل عام اجتماعاً في دورة عادية، وتكون دعوته في دورة غير عادية بناء على طلب أحد الأعضاء وموافقة الدول الأعضاء عليه، وبشرط أن يحضره ثلثا الأعضاء على الأقل ليكون الاجتماع صحيحاً .

ولكل دولة صوت واحد ، وتصدر القرارات في المجلس بأغلبية ثلثي الأعضاء ، أما ما يصدر من قرارات خاصة فتتم بالإغلبية البسيطة .

وللمجلس سلطات واسعة فلا تقتصر سلطاته وفقاً للمادة الثامنة من الميثاق على تنسيق وتنظيم السياسة العامة للمنظمة ، بل له الحق في إعادة النظر في تكوين جميع الهيئات العاملة ووظائفها وأوجه نشاطها وكذلك أية وكالات متخصصة يتم إنشاؤها وفقاً للميثاق، ولا يجوز للمجلس أن يلغى هذه الهيئات إلا وفقاً لأحكام المادة ٣٣ التي تنص على أنه في حالة تعديل الميثاق أو إعادة النظر فيه يجب اتباع الخطوات التالية :

تقديم طلب مكتوب للسكرتير الإداري - أخطار جميع الدول الأعضاء بذلك - مرور عام على تاريخ الاخطار قبل أن ينظر المجلس في طلب التعديل - مع عدم اعتبار التعديل سارياً إلا إذا وافق عليه على الأقل ثلثا الدول أعضاء .

أما اختصاصات المجلس فهي :

(١) رسم السياسة العامة التي يسند تنفيذها إلى مجلس الوزراء .

- (ب) الموافقة على ما يصدره مجلس الوزراء من قرارات .
- (ج) إنشاء هيئات عامة فرعية جديدة أو إدخال تعديلات على تكوين الهيئات العامة أو على اختصاصها .

٢ - مجلس وزراء الخارجية .

هو ثاني الهيئات العاملة في المنظمة من حيث الأهمية ، ويتكون ذلك من وزراء خارجية الدول الأعضاء ، ولهذه الدول حق اختيار وزراء آخرين ليمثلوها في اجتماعات المجلس :

ويجتمع المجلس مرتين في السنة على الأقل ومن الممكن أن يجتمع في دورة غير عادية بناء على طلب دولة عضو ، على أن يوافق على ذلك ثلثا الأعضاء ، كما يشترط حضور ثلثي الأعضاء على الأقل لصحة انعقاده . أما عن قرارات هذا المجلس ، فهي تصدر جميعها بالإغلبية البسيطة .

٣ - الأمانة العامة .

اتفق على أن تكون مقرها أديس أبابا فلما الأولوية في ذلك على غيرها فقد انشئت فيها المنظمة ، كما أنها تعتبر نقطة التقاء متوسطة بين مختلف الدول الإفريقية ومقر اللجنة الاقتصادية لإفريقيا .

ولقد نصت المادة السادسة عشرة من الميثاق الإفريقي على وصف الموظفين الأول في المنظمة ، على أنه الأمين العام الإداري ، وأكدت الفقرة الأولى من المادة الثامنة عشرة من هذا الميثاق ، الطابع الدولي للأمانة العامة وقد أضافت الفقرة الثانية أن يتعين على كل عضو ، أن يحترم الصفة الدولية البعثة لمسؤوليات الأمين العام والموظفين وإلا يسعى إلى التأخير بهم عند الاطلاع بمسؤولياتهم .

٤ - لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم .

لهذه اللجنة مكاتبتها الخاصة في المنظمة فقد نصت المادة ١٩ من الميثاق على أن تكون فيها وشروط العمل بها ، وسوف يحددها بروتوكول منفصل يوافق عليه رؤساء الدول والحكومات .

٥ - اللجان المتخصصة .

تنشأ وفقاً لأحكام المادة العشرين من الميثاق اللجان المتخصصة التي يرى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ضرورة انشائها بما في ذلك اللجنة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية والدفاع والعلمية والفنية والابحاث .

وتتألف بناء على المادة ٢١ كل لجنة من اللجان المتخصصة المذكورة في المادة ٢٠ من الوزراء المعنيين أو من وزراء آخرين أو من مفوضين تعيينهم حكوماتهم من الدول الاعضاء .

تلك هي صورة أول تجربة تقام في أفريقيا عن تنظيم يرعى فكرة الوحدة الإفريقية في تعزيزه عهد الاستقلال .

وتعتبر هذه المنظمة خطوة جديدة نحو هدف الوحدة الإفريقية الشامل ، وقوة جديدة تدعم عهد الاستقلال .

ففي هذه الفترة التالية للاستقلال حينما تتمكن الحكومات الإفريقية من الحصول على مركز قوى في الداخل ، في الاطار السيامي الإفريقي والعالمي الاكثر اتساعا ، تعطىها الوحدة الإفريقية القوة لمقاومة اعتداءات الايديولوجيات الخارجية ، مهما كان مصدرها .

على أن الوحدة الإفريقية رغم هذا لا تعدو تعبيراً لشعور بالتضامن الإفريقي قبل كل اعتبار ، فبرغم اشتراك الدول الإفريقية المستقلة كلها في هذه الوحدة ، إلا إنها لا تعدو التيار التوحيدي القائم على التضامن إلى

حقيقة الاتجاه الوحيد الاصيل ، وإن كان ذلك أمل لكل أفريقي .

فئة قوى مركزية طارئة تشمل كل عوامل الانفصال ، ونعتقد الطريق نحو تحقيق أية درجة حقيقية من الوحدة الإفريقية ، ينبع بعضها من الميراث الحضارى الإفريقى ، لاختلاف اللغة وسيطرة النزعة القبلية ، وبعضها ينبع من الميراث الاستعماري ، أما الميراث الثالث ، فقد خلقت الحكومات القومية الحديثة ذاتها .

على أنه رغم هذا ، فأننا لا ننكر أهمية الوحدة الإفريقية كسبيل يجمع حوله القوى الناهضة بالقارة ، وبمجال تسوى فيه المنازعات بالحل والتراضى بل ترمى إلى اتجاه صاعد باستعادة كرامة الإفريقيين في نظر العالم الخارجى ، له تأثيره الكبير في السياسة الداخلية التي تتيحها الدول الإفريقية .

ولقد بدأت لغة مشتركة تربط كل أفريقية ، هي لغة المصير المشترك مهما اختلفت أساليب التعبير ، كان من مظاهرها مثلاً محاولة حل النزاع الذي نشب بين الحبشة والصومال حول الحدود وغير ذلك من المسائل الإفريقية .

ولقد مثلت المنظمة في حقيقتها تجربة نحو دعم التضامن الإفريقى وإذا كانت لم تحل بعد المشكلات الإفريقية حلاً جذرياً ، فيكفى أن يرد ذلك لحداثة العهد وثقل المهمة وعلى الأقل فهو تنظيم يحول دون خطر التفكك والضعف ويفتح للتعاون والتضامن الإفريقى أبواباً سهلة المنال ، ومن المصلحة ألا ننظر إليه على أنه كل شيء بل مجرد تنظيم انتقالي متطور تطوراً يسير العصر .

ومهما يكن من أمر ، فقد نقل المؤتمر تضامن العالم الإفريقى من المرحلة النظرية الوضعية إلى المرحلة العملية التأسيسية .

أن انبثاق الوحدة الإفريقية عن برنامج العمل السيامي الذي كان أساساً عملاً مضاداً للاستعمار والامبريالية، ليعبر عن المطامع القومية الهادفة إلى وضع استراتيجية ضخمة لجميع الدول الإفريقية، في شكل مجتمع أفريقى شبه موحد كأمير يعكس لنا التغييرات التدريجية والجزئية التي تظهر في وجهات نظر الحكومات الإفريقية بما يوضح ملامح الطريق إلى مستقبل زاهر للقارة المناضلة .

الفصل الثالث

إفريقيا وهيئة الأمم المتحدة

ومع محاولات القارة لتعزيز عهد الاستقلال ، اتجهت نحو هيئة الأمم المتحدة تتخذ منها سبيلا لذلك .

وتعتبر العضوية في الأمم المتحدة بالنسبة لدول إفريقيا الحديثة ذات قيمة كبرى بالنسبة لتشكيل سياستها الخارجية ، فهي مجال قوى يمكنها من تأكيد قبول العالم لاستقلالهم وتعزيزه ، ولما كانت أصوات هذه الدول تلعب دوراً هاماً في تقرير مركز الأمم المتحدة ، فإنها بهذا تكسب منها بالتالي تأييداً سيكولوجياً كبيراً ، على أساس أن هذه الدول تعتبر أندادا متساوين في المجتمع العالمي ، وهذا هو أهم ما ينال إفريقيا المستقلة من إسهامها في هيئة الأمم المتحدة .

ولقد مر على القارة الأفريقية وهيئة الأمم منذ عام ١٩٤٦ تغييرات كبيرة أساسية ، فهيئة الأمم في عام ١٩٦٢ وما بعدها أحدثت تغييراً تنظيمياً مختلفاً من ذلك التنظيم الذي أنشئ في سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥ . وصورة إفريقيا في عام ١٩٦٢ قد تغيرت على الصورة الاستعمارية قبل ذلك العام ، ويعتبر التغيير الذي طرأ على القارة وعلى المنظمة ثمرة تأثير كل على الآخر ، ذلك التغيير الذي لم يكن من المستطاع التنبؤ به في مؤتمر سان فرانسيسكو ، ولربما كان نمة اعتقاد ، بأن المنظمة سيكون لها تأثيرها على مستقبل القارة ، ولم يعلم هؤلاء أن مستقبل المنظمة ذاتها كانت ستتحكم فيه القارة الشابة بأحداثها وحركاتها التحررية .

ومنذ عام ١٩٦٢ ، بدأت أحداث القارة تنسج خيوط تنظيم جديد في المنظمة وتسيطر أحداثها على نشاطها واهتمامها — فإن ٤٠٪ من التقرير

السنوى السادس عشر للسكرتير العام كان يقتصر على المسائل والمشكلات الإفريقية ، فى حين تضمن التقرير السنوى الأول عبارتين فقط عن أفريقيا من صفحاته البالغة ٦٦ صفحة .

وتعكس العضوية فى هيئة الأمم الأهمية المتزايدة للقارة ، ففى عام ١٩٤٦ لم تكن تمثل القارة فى المنظمة إلا قليلا بينما مثل القارة فى عام ١٩٦٣ - ٣٣ دولة تمثل سواد التمثيل الدولى فى المنظمة إن القارة تضع المنظمة فى موضع الأمل ، وهى تكشف عن قوتها وصلابتها أمام علاج أحداثها بل ويحدد بحق مستقبلها .

لقد فقد همرشك حياته بين ربوع أفريقيا وهو يقوم بمهمته من أجل أفريقيا ومستقبل المنظمة .

ترى ما تأثير الأمم المتحدة على أفريقيا فى المستقبل ؟ .

إن ذلك يرجع أساساً إلى مدى ما تمثله أفريقيا فى هيئة الأمم من وحدة وهو يتأثر بموجة انقسام الشخصية الإفريقية على نفسها فيها . ولقد كان عدد الدول الإفريقية فى هيئة الأمم فى أكتوبر عام ١٩٦٣ - ٣٣ دولة إفريقية وهو قدر يساوى ٣٠ ٪ من العضوية فى المنظمة وقد قسمت هذه الدول إلى مجموعات ثلاث اشتركت فى سير المناقشات السياسية هذا وقد تفرعت هذه الدول إلى ثلاث مجموعات أخرى :

فنجدها المجموعة الإفريقية ومجموعة الدار البيضاء ومجموعة برازافيل تكون كلها من الدول الإفريقية بينما تنتمى بعض الدول الإفريقية المجموعة العربية ومجموعة الكومنولث وبالإضافة إلى هذا نجد أن جميع الدول الإفريقية المستقلة (أعضاء مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة) هم أعضاء أيضاً فى المجموعة الافرو آسيوية وليس ثمة غير جنوب إفريقية دولة لا تنتمى

لأية مجموعة ولو أنها كانت تعتبر عضواً في مجموعة الكومنولث حتى انسحابها من هذا الكومنولث في مايو عام ١٩٦١ .

المجموعة الإفريقية :

ولقد نظمت المجموعة الإفريقية في مايو عام ١٩٥٨ منبثقة في أعقاب الدورة الأولى لمؤتمر الدول الإفريقية المستقلة، وأنا لنذكر أن أحد قرارات مؤتمر أكراد اشترط أن الأعضاء الدائمين للدول الإفريقية في هيئة الأمم يعتبرون أنفسهم كمجموعة عاطلة لتنسيق المسائل ذات المصالح المشتركة وبعد المؤتمر بوقت قصير اجتمع هؤلاء في نيويورك، ووضعوا اتفاقاً أسست به المجموعة الإفريقية، وكان ثمة في ذلك الوقت تسع دول إفريقية في المنظمة، وكانت إثيوبيا وليبيريا واتحاد جنوب أفريقيا تمثل كلها أعضاء أصليين ولقد انضمت ليبيريا في ١٤ ديسمبر عام ١٩٥٥ والسودان والمغرب وتونس في ١٢ نوفمبر عام ١٩٥٦ وغانا في ٨ مارس عام ١٩٥٧ ولم يحضر اتحاد جنوب القارة مؤتمر أكراد إذ اعتبر دولة أوروبية أو استعمارية . ونتيجة لذلك، لا يعتبر عضواً في المجموعة الإفريقية وكما قرر أعضاء المجموعة أن المجموعة محدودة في إطار الدول الإفريقية المستقلة وإن الشعوب الإفريقية لجنوب أفريقية لم تحقق بعد استقلالها . ثم تطورت المجموعة بتوالي انضمام الدول الإفريقية للمنظمة وكان تطورها منذ عام ١٩٥٨ على الوجه الآتي (١) :

من مايو عام ٥٨ إلى ديسمبر عام ٥٨ ٨ أعضاء
من ١٢ ديسمبر عام ٥٨ إلى ١٩ سبتمبر ٩ أعضاء
من ٢٠ سبتمبر إلى ٢٧ منه عام ١٩٦٠ ٢٢ عضواً
من ٢٨ سبتمبر ١٩٦٠ إلى ٦ أكتوبر ١٩٦٠ ٢٤ عضواً

(١) Havel ; Africa in the united nation

من ٧ أكتوبر ١٩٦٠ إلى ٢٦ سبتمبر ١٩٦١ ٢٥ عضواً
من ٢٧ سبتمبر ١٩٦١ إلى ١٣ ديسمبر ١٩٦١ ٢٧ عضواً
من ١٤ ديسمبر ١٩٦١ إلى ١٧ سبتمبر ١٩٦٢ ٢٨ عضواً
ومن ١٨ سبتمبر ١٩٦٢ إلى ٧ أكتوبر ١٩٦٢ ٣٠ عضواً
من ٨ أكتوبر عام ١٩٦٢ إلى ٢٤ أكتوبر ١٩٦٢ ٣١ عضواً
من ٢٥ أكتوبر ١٩٦٢ حتى الآن تقريباً ٣٣ عضواً
وكان نمو المجموعة الإفريقية من عام ١٩٥٨ نمو هائلاً أعظم من نمو
الاعضاء الآسيويين .

ففي السنوات العشرة الأولى للمنظمة نما عدد أعضاء الدول الأربعة
المستقلة - باستثناء الجنوب - من ٣ - ٤ بينما نجد أن الاعضاء الآسيويين
في نفس هذه الفترة نموا من ٧ - ١٨ وأصبح في نهاية عام ١٩٥٦ ثمانى دول
أفريقية في المنظمة وعشرون دولة آسيوية فيها .

وبعد ذلك تطوراً منطقياً لكثير من الدول التي استقلت حديثاً في
أفريقيا ، نظراً لأنها تجد نفسها مرهقة مالياً لعدم تناسق أعبائها مع مواردها
المالية على نحو لا نستطيع معه أن تنشئ السفارات والمفوضيات في العواصم
الأفريقية ، وبهذا تكفى بفضل المندوبين في الأمم المتحدة ، بتوفير وسائل
الاتصال مع الدول الأفريقية ، وفي نيويورك تتم المقابلات الأفريقية
بهذا بمنتهى السهولة وبأقل التكاليف .

ويعتبر تنظيم المجموعة الأفريقية قائماً على اتفاق المندوبين الدائمين
أكثر من قيامه على اتفاق دولى شكلى مثل المعاهدة وكان هدف مؤتمر أكرا
أن تأخذ هذه الأداة شكل الاتفاق الدولى فى تاريخ متأخر ، ولقد أثير
موضوع إقامة مثل ذلك التنظيم بمساعدة فى الدول الثانية لمؤتمر الدول
الأفريقية المستقلة فى أديس أبابا .

وتتشكل هذه الأداة من هيئة تنسيق وسكرتارية ، وتتكون لجنة التنسيق والأعضاء الدائمين للدول الإفريقية المستقلة في هيئة الأمم أو مندوبيهم وتجتمع هذه الهيئة مرة كل شهر على الأقل أو عندما يرى الرئيس ذلك ضرورياً بعد استشارة سائر الأعضاء ، ولأى عضو الحق في اقتراح الاجتماع .

وتتشكل السكرتارية من أربع دول إفريقية ولكل دولة الحق في أن ترسل عنها مراقباً في اجتماعاتها ، وينتخب أعضاء السكرتارية لمدة معينة ، وكان أول من انتخب من الأعضاء هم غانا وليبيريا وتونس ثم الجمهورية العربية المتحدة .

وتتبع الإدارة الدائمة إجراءات محددة إبان انعقاد دور الجمعية العامة وهي طبقاً للاتفاقية الخاصة بالأعضاء الدائمين للدول الإفريقية كالآتي :

اتفاقية خاصة بدورات انعقاد الجمعية العامة :

١ - تدرس هيئة التنسيق وأجندة، كل دورة لانعقاد الجمعية العامة بقصد اقتراح عمل مشترك فيما يتعلق بشروطه الخاصة بالرجوع إلى شتى البنود التي هي في صالح الدول الإفريقية المستقلة دون المساس بعلاقاتها بمجموعة الدول الآسيوية الإفريقية .

٢ - تجتمع السكرتارية أثناء وخلال اجتماع الجمعية العامة من الفينة إثر الأخرى وتحيط سائر الأعضاء الوفود الإفريقية ، علماً بوجهات نظر هيئة التنسيق في جميع المسائل التي نهم الجميع .

٣ - يكون أعضاء الوفود الإفريقية في شتى أنواع اللجان على اتصال بعضهم ببعض .

إن الإعدادات التي تجري من أجل دورات الجمعية العامة تقرر بوضوح

ألا تمس المجهودات المبذولة في مجال تنسيق علاقاتها بالمجهودات الإفريقية الآسيوية ، وهذا معناه عملياً هو أن اجتماعات المجموعة الإفريقية على أى مستوى من المستويات ، تتناول فقط المشكلات الإفريقية المعروضة على الجمعية العامة على أن تكون مسئولية التنسيق وتبادل المعلومات والتعاون فقط حول المسائل الإفريقية المعروضة على الجمعية على جانب كبير من الأهمية . ففي الدورة السادسة عشر من الجمعية العامة وضعت ست من اللجان الهامة مجموعة من المسائل البالغ عددها ٣٥ مسألة كانت تمت بسبب مباشر وغير مباشر بإفريقيا، ومع افتراضنا أن لكل من الأعضاء الإفريقيين البالغ عددهم ٢٨ عضواً في الأمم المتحدة مندوباً في كل من اللجان الست الرئيسية ، فإن هذا معناه أن نشاط المندوبين يجب أن يشمل التنسيق على الأقل إلى درجة تبادل وجهات النظر والمعلومات اللازمة ، فالمندوبون البالغون ٢٨ عليهم يتدارسون من خلال مندوبيهم الدائمين ، الـ ٣٥ قراراً أو مسألة لمعرفة ما إذا كانت تلك تحتوى على وجهات مشتركة على أساس ما لديهم من معلومات من وزاراتهم الخارجية أو على عدة قرارات عن المؤتمرات الإفريقية التي اشتركت فيها حكوماتهم .

ولقد قصر جانب من سير المفاوضات للمندوبين من كل إقليم في إفريقيا، حول مدى تأثير أحد الأحداث على إقليم آخر .

ويتوقف مدى اتفاق المندوبين حول مسألة ما على اتفاق حكوماتهم وتفاهمها الموحد حول السياسة الخارجية .

إن هذه المجموعة ، ليست كتلة بل جماعة تقوم على حرية المناقشة والإقناع ، ومن وظائفها أيضاً تسهيل عملية انتخاب الدول الإفريقية في المناصب الانتخابية في هيئة الأمم المتحدة .

ولقد نمت المجموعة الإفريقية بفضل قرار عدد العضوية الإفريقية في

هيئة الأمم المتحدة ، وفي عام ١٩٦٥ في الدورة السابعة عشرة للجمعية العامة تضمنت مجموعة الدار البيضاء ومجموعة برازافيل ومجموعة أخرى من الجماعات الإفريقية .

مجموعة برازافيل .

شكلت هذه المجموعة منذ افتتاح الدورة السادسة عشرة للجمعية العمومية في سبتمبر عام ١٩٦١ ، ومن سبتمبر عام ١٩٦٠ حتى سبتمبر عام ١٩٦١ شكلت دول برازافيل مجموعة ، ولقد حققت دول الجماعة الفرنسية في الكرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والكنغو برازافيل وداهومي وجابون وساحل العاج ومدغشقر والنيجر وفولتا العليا ، استقلالها أبان صيف عام ١٩٦٠ ، وقد ألحقت بالأمم المتحدة كلها في ٢٠ سبتمبر عام ١٩٦٠ ، ولقد ضم إليها السنغال التي استقلت في ١١ سبتمبر ودخلت هيئة الأمم في ٢٨ سبتمبر من نفس العام ونظراً لأنهم كانوا قد عملوا معاً من قبل في اجتماعات الجماعة الفرنسية ، فقد وجدت هذه الدول سبيلاً لترابطها في المنظمة الدولية ، ونظراً لأن اللغة الفرنسية كانت لغتهم الرسمية ، فقد كان ذلك سبباً في بقائهم متقدمين عن سائر الدول الإفريقية ، وبالرغم من أن مندوبي المغرب وتونس يتكلمون الفرنسية ، فإن الصراع بين المغرب وموريتانيا قد حال دون بحثهم عن زملائهم والتقاءهم معهم من الناطقين بالفرنسية .

وكان ثمة خلاف في وجهة النظر بينها وبين مجموعة الدار البيضاء الثورية التي تعمل على الاتجاه الأفريقي .

ولقد التقى رؤساء دول هذه البلاد الإحدى عشرة بموريتانيا في برازافيل ، وكانت موريتانيا قد حققت استقلالها في ٢٨ نوفمبر عام ١٩٦٠ وقد سمي تحالف هذه الدول الـ ١٢ بمجموعة برازافيل .

ولقد أدى انعقاد مؤتمر برازافيل في ديسمبر ١٩٦٠ واجتماع داكار

في يناير وفبراير عام ١٩٦١ ومؤتمر بوندي في مارس عام ١٩٦١ والاجتماعات التالية للخبراء إلى انعقاد مؤتمر تاناناريف في سبتمبر سنة ١٩٦١ ، وقد أقر ذلك ميثاق اتحاد أفريقيا وملا جاش ولأجل التمكن من تنسيق السياسة في نيويورك لأعضاء دول الاتحاد ، قرر إيجاد مجموعة للاتحاد الأفريقي والملا جاش في هيئة الأمم المتحدة، ومن ثم ما انتهى العمل بالمنظمة السابقة لهذه الدول السابقة حتى حلت محلها مجموعة أكثر دواماً ، وبفضل قبول موريتانيا في ٢٧ أكتوبر في هيئة الأمم زادت مجموعة هيئة الأمم إلى ١٢ عضواً

ولم تقتصر مناقشات مجموعة برازافيل حول الشؤون الأفريقية بل أعطت اهتماماً كبيراً من الأحداث سيما مشكلات القضاء على الاستعمار كما تهتم بالنسبة لمجموعة هيئة الأمم ، بتحقيق أكبر نسبة من التمثيل في المناصب الانتخابية في هيئة الأمم .

ويبدو أن بقاء هذه المنظمة يرجع أولاً إلى أنها على تضامن مع فرنسا أكبر من تضامنها مع الدول الإفريقية الأخرى .

مجموعة الدار البيضاء .

اتخذت اسمها من اسم مؤتمر الدار البيضاء الذي عقد في ٢ يناير عام ١٩٦١ وكنتيجة لذلك المؤتمر، قامت هذه المجموعة في هيئة الأمم وأخذت في نشاطها في مارس عام ١٩٦١ .

وتتميز هذه المجموعة بتناسكها وتضامنها في هيئة الأمم واهتمامها بالقضايا الإفريقية وغيرها من السياسة الخارجية وقضايا التضامن الإفريقي .

وبجانب هذه المجموعات الإفريقية الكبرى الثلاث في هيئة الأمم المتحدة، يوجد ثمة عدد من الجماعات التي تتضمن أعضاء أفريقيين ومن هذه الجماعات التي

تنتمى إليها بعض دول أفريقيا بالتعاون هي : المجموعة الإفريقية الآسيوية ،
والمجموعة العربية والمجموعة الكومنولثية البريطانية ، وجميع الدول
الإفريقية أعضاء في المجموعة الأولى .

وبجانب ذلك ، ثمة جماعات فرعية مثل جماعة منروfia وجماعة الوفاق
وجماعة لاجوس وذلك .

ومهما يكن من أمر ، فقد أوجدت هذه المجموعات من أجل التأثير على
اتجاهات المنظمة الدولية وقراراتها لكي تشق نشاطها مع السياسة الإفريقية
المشتركة التي تقرها المؤتمرات الإفريقية .

وتعتبر الجمعية العامة الساحة الوحيدة لهيئة الأمم المتحدة .

وتختص هذه الهيئة بدراسة وتقديم التوصيات والمشكلات العالمية ، فإذا
كانت تلك مجردة من القوة التنفيذية فإنها قادرة على التأثير على الرأي العام
العالمي .

وتصدر التوصيات بأغلبية الأعضاء الحاضرين بالتصويت ، إلا في حالة
المشكلات الكبرى حيث تتطلب تلك تصويت ثلثي الأغلبية وتشمل هذه
المشكلات الكبرى صيانة السلام العالمي ، الأمن الدولي ، والانتخابات لمجلس
الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوصاية ، ويتولى الأعضاء
الجدد ، إقامة نظام الوصاية ثم دراسة المشكلات الكبرى وتقرر عما إذا
كان ذلك هاماً أم لا .

فقد تصوت إحدى الجمعيات في الجمعية العامة في ثلاث اتجاهات مختلفة
فأغلبها قد تصوت مع أغلبية الأمم المتحدة وضد أغلبية الأمم المتحدة أو قد
يتوقف وقد يوافق على اقتراح أو قرار بأغلبية أصوات هيئة الأمم المتحدة
أو قد يحتاج إلى ثلثي أغلبية التصويت .

وتختلف سائر المجموعات الأخرى عن حيث التأييد والمعارضة، ولكنها تتفق حول مسألة عليا تهم القارة، ويقف الكثير من دول هذه المجموعات متضامنه: في التصويت مع الاتحاد السوفيتي في مواجهة إجماع الغرب والاستعمار .

وكما لإفريقيا تأثيرها على تسيير دفة نشاط الأمم المتحدة، فإن لهذه المنظمة تأثيرها أيضا في حل مشكلاتها. فقد فشل مجلس الأمن في كثير من الأحداث في قضية مصر التي عرضتها عليها عام ١٩٤٧ ، أو تونس عام ١٩٥٢ ثم قضية الجزائر عام ١٩٥٥ . وغير ذلك وكان السبب هي طبيعة تكوين مجلس الأمن . من الدول الاستعمارية التي يعكس فيه صورة الحرب الباردة واهتمام الجمعية العمومية بإفريقيا .

إن اهتمام المنظمة بمشكلات إفريقيا أمر مفهوم لسبب بسيط ، وهو أن مجلس الوصاية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي يعمل تحت ساطتها العامة وكذلك أيضا نجد أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ويهتم بصفة متزايدة بمشكلات القارة ومشكلات البلاد النامية ، فثلا نجد أن اللجنة الاقتصادية الإقليمية لإفريقيا قد أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العمومية .

ونجد أيضا، أنه نظرا لأن الجمعية العامة تعتبر الأداة الوحيدة التي تتمثل فيها أعضاء الأمم المتحدة ، فإنه من الطبيعي أن تسعى الأعداد المتزايدة للأعضاء إلى إسماع صوتها من هذه الجوع في المنطقة، فإذا لم تسمع مشكلاتهم وأصواتهم بصورة إيجابية في مجلس الأمن أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو مجلس الوصاية حيث يكون تمثيل الدول الأفريقية تمثيلا محمدا ، فإن دول القارة تشعر إذ ذاك بدافع يستلزم عرضها على الجمعية العمومية وأخيرا نجد، فضلا عن ذلك، أن ثمة ما يؤكدها اهتمام المنظمة بالقارة وهو وجود تلك المسؤوليات الملقاة على عاتق الجمعية العمومية نحو القطاع الذي لم يتمتع

بعد بالحكم الذاتي ، فهذا معناه أنها تعطي عنايتها إلى مشكلات القارة .

ويتجلى مدى اهتمام المنظمة بشئون القارة من دراساتنا لحركة التصويت بين ساحة المنظمة ، فنجد مثلا أنه من بين ١٧٤٧ قرارا أقرتها الجمعية من الجزء الأول من الدورة الأولى حتى خلال استتباع الدورة السادسة عشرة ، مسائل بلغت ٣٣٦ تعنى بأفريقيا في مجملها أو بعضها ثم نجد أن ٢٦٠ قرارا قد تناولت وحدها المشكلات الأفريقية .

وبفضل استحواذ أفريقيا على عدد كبير في المنظمة ، تستطيع السيطرة على نشاط الهيئة والقضاء على مناورات الاستعمار عن طريق هذه المنظمة ولو أن هذه الجمعية لا تملك إلا إبداء النصح إلا أن قوتها ترجع أولا إلى تضامن ورغبة وإصرار هذه الأغلبية في واجهاتها ونشاطها على تنفيذ القرار .

وبالرغم من اشتراط المنظمة توفر ثلثي الأغلبية لكي تقرر الموضوعات ذات الأهمية سيما تلك التي تمت بسبب صيانة السلام العالمي والأمن الدولي ، ثم الوصاية والمناطق التي لم تتمتع بالحكم الذاتي بعد ، فقد حققت الكثير من القرارات ذات الأهمية لأفريقيا في عديد من الوحدات ، وربما كان في استطاعة القارة أن تنال تأييد الأغلبية، ولكن لم يكن في استطاعتها توفير ثلثي الأغلبية .

ولقد أصبحت أفريقيا بلا جدال قوة رئيسية في المنظمة الدولية، وأننا نعلم بأن ثمة مؤتمرات أفريقية بدأت من أكرام عام ١٩٥٨ إلى مؤتمر لاجوس عام ١٩٦٢ قد أصدرت قرارات موجهة إلى الأمم المتحدة، ومهما كانت هذه القرارات مقصورة على مؤتمر الدار البيضاء أو برازيل أو متروفيلا لاجوس ، فإنها كلها كانت تهتم وتعتني بتنسيق دور الدول الأفريقية في الهيئة الدولية ويتجلى

من ذلك أن أفريقيا في استطاعتها أن تحقق هدفها في أن تبدو موحدة في هذه المنظمة ، فلو انتظمت أفريقيا في منظمة من دول أفريقية متحدة فإنها بهذا في استطاعتها أن تستحوذ على عدد كبير في هيئة الأمم المتحدة أكثر من وضعها اليوم كدول فرادى .

ولقد استفادت القارة من المنظمة ، فقد عملت على قيام الوصاية على خمس دول أفريقية ، كما اهتمت بحق تقرير المصير ، بما أسرع من اتمام الاستقلال لمعظم الدول ، وزادت نشاطها في حقل التطور الاقتصادي والاجتماعي ، ولقد أدى إيجاد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى خلق لون من التخطيط من أجل أفريقية ، كما وفرت فرصا عديدة لاتصال المسؤولين من الدول الأفريقية بعضهم ببعض ، وتبادل وجهات النظر ، وكان موقفها في السكتنغو ، رغم أنه لم يحسم المشكلة إلا أنه منع تهادى الاستعمار في القارة إلى حد كبير .

ويعتبر تأثير القارة على الأمم المتحدة انعكاساً لأهمية الأمم المتحدة على إفريقيا ، فقد أثر تزايد العضوية الإفريقية على تكوين القرارات بألوان شتى ، من حيث النوع والأهمية التي تهتم المنظمة ، وقد زاد اهتمام المنظمة بالمسائل الخاصة بحق تقرير المصير والتطور الاقتصادي والاجتماعي والقضاء على الاستعمار .

وقد كان لاهتمام المنظمة بكل ذلك راجعاً ، ضمن أسبابه ، إلى اهتمام دول آسيا وإفريقيا بها ، ووفرة أعضائها الممثلين ، ويتجه هؤلاء إلى السيطرة على الجمعية العامة ، وليس ثمة اليوم من الأعضاء الإفريقيين والآسيويين في مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوصاية بحيث يمكنهم من السيطرة على هذه الأدوات كلها مباشرة ، ونظراً لأن أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوصاية تعتبر خاضعة لمراجعة الجمعية العمومية التي لها حق تعديلها وتغييرها ، فإن الدول الآسيوية والإفريقية لها سيطرة غير مباشرة

على هذين المجالسين ، ونظراً لأن عدد الاعضاء الدائمين في مجلس الامن لا يتضمن أية دولة كبرى أفريقية أو آسيوية إذ تعتبر الصين الوطنية وهي عضو دائم عضواً في المجموعة الإفريقية الآسيوية ، كان ثمة احتمال لتعديل الميثاق على أن كان هذه الدول تستطيع السيطرة على المجلس رغم هذا بل السيطرة على الجمعية ومجلس الوصاية والمجلس الاقتصادي الاجتماعي وذلك باستخدام قدرتهم التصويتية لو منع بعض الموضوعات بين الاجندة، ولكن ليس من السهل تحريك ثوراتهم التصويتية على نحو يلزم المنظمة بذلك ، ففي استطاعة الجمعية العمومية ان تصدر قرارات ، ولكن يجب ان تكون قرارات فعالة وإيجابية بحيث تكون لها تأثيرها ، وقد يكون للدول الآسيوية الإفريقية تأثيراً بالغاً في اصدار القرارات، ولكن إذا لم يدركوا معنى العلاقات الحقيقية الى توجس في العالم، فإن القرار قد يصبح مجرد تعبير عن اتجاه أو موقف وكفشات هذه المجموعة أن تفرض العقوبات على جمهورية جنوب أفريقيا لان العقوبة لا يمكن أن تفرض الا إذا ايدها الدول المسيطرة .

وتحاول بعض الدول العظمى تأييد الدول الإفريقية في اتجاهها اشعورهم بقدراتهم الادبية على التأثير على قرارات المنظمة الدولية .

أنه لكي يحقق الاعضاء الإفريقيون اغراضهم ، عليهم أن يعتمدوا لاعلى قدراتهم للحصول على مقعد في مجلس الامن أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو الحصول على الاغلبية في الاصوات في الجمعية العمومية ولكن يجب أن تعتمد أكثر على قدراتهم على الاتصال والمفاوضة والموازنة والعرض والاتصال والمرونة من أجل حل المسائل .

وثمة من الدلائل ما تؤيد أن هذه الدول تدرك هذا تماماً ولكنها في هذا تحتاج إلى خبرات ومهارات دبلوماسية .

ومهما يكن من أمر ، فقد أثبتت علاقة المنظمة بأفريقيا بأنها مجدية ،
ولسكنها بقدر ما كانت حاسمة في بعض المسائل كانت غابته في أهم المشكلات
التي آثارها الاستعمار ، كمحاولة للإبقاء على نفوذه .

أن القارة المستقلة، إذا كانت تسعى لأن تبني وجودها في منظمة الأمم
المتحدة لتعزز بوجودها استقلالها ، فإن قوتها ليست فقط في استقلالها
السياسي ، لأن استقلالها السياسي لا يتحقق ولا يتقرر لتصبح القارة قوة
تقرر بحق مصير الاستعمار وتدعم الحرية ، إلا بالنهضة الاقتصادية
والاجتماعية الكبرى .

الباب السابع

الحل الجذري لمشكلات القارة الإفريقية في عهد الاستقلال وحتىمة الحل الاشتراكي

تعاى أفريقيا أزمة شاملة ، أزمة سياسية تتمثل فى التجزئة الجغرافية والسياسية والاقتصادية والعسكرية ، وأزمة الاستعمار بشتى معانيه وفى صورته الجديدة - إسرائيل- تعاى إفريقيا أزمة اقتصادية تتمثل فى سيطرة الاستعمار كما تتم فى تبعية الاقتصاد الإفريقى للاقتصاد المستعمر فى الإنتاج والنقد ورأس المال.. فى تخلف هذا الاقتصاد عموما وعجزه عن أن يسهم فى تنمية الدخل العام بما يحل مشكلات الفرد المادية والاجتماعية .

وتتمثل الأزمة الاجتماعية فى سيطرة النزعة القبلية بجانب الروح الإقطاعية - أزمة القيم المنحدرة من الماضى إلى عهد الاستقلال، أزمة كبرى متداخلة ليست مادية فقط أو اجتماعية أو حضارية أو سياسية بل أزمة متداخلة متشابكة لا تستلزم إصلاحات تستهدف الترميم مع بقاء إطار الواقع عمداً بجذوره فى أعماق المجتمع ، بل تستلزم تغيير واقع المجتمع تغييراً جذرياً، بما يحدد هذا المجتمع على نحو يستطيع مجاراة عهد الحضارة والتقدم والاستقلال ويوقف امتداد الاستعمار فى صورته الجديدة .

كان طبيعياً أن ترد هذه المشكلات فتنعكس على الفرد لتثقل كاهله فلا تدع له الفراغ الذى يفكر فيه فى المسائل العامة القومية، بل تشغله بالجزئيات والمسائل التى كان يثيرها المجتمع والاستعمار ويحسها الفرد إحساساً مباشراً، وبهذا يحدد مجرى الشعور القومى، فلا يرقى لمستوى الوعى العقائدى الإفريقى، فلم ينبعث ذلك بالقدر الذى يلائم وجسامة المسؤولية بما يؤثر فى

تماسك الدولة الإفريقية الجديدة وفي قدراتها على استكمال عهد الاستقلال ومواجهة أساليب الاستعمار الجديد .

ولقد شاهدنا من قبل مجرى الوعي القومى الإفريقى والحركة القومية بعد الحرب العالمية الثانية ، وكيف كان ذلك يضى فلا يتمثل بحق إلا بين طليعة المثقين ، وكانت تلك تمثل قلة من كثرة أفريقيه كانت تسيطر عليها النزعات التقليدية بصفة عامة .

لم يكن هذا الوضع من شأنه أن يبلغ عهد الاستقلال غايته ولا يستطيع الارتفاع به لمستوى المسؤولية التى انتقلت إليه ، وكان لابد لى يستقيم الامر ليرتفع لمستوى المسؤولية ويمكن عهد الاستقلال من أن يتطور بالنضال الإفريقى فى عهد الاستقلال ، إلى نضال ثورى ، أن يحدث تغييرات جذرية بالتجديد فى تكوين المجتمع بما يحل من مشكلات الفرد المادية والفكرية فيحرره من التبعية الاجتماعية والاقتصادية ويمكنه بالتالى من التفكير فى المسائل الكبرى ، ويشعره بوجوده فى إطار الوجود القومى والانتقال بالشعور الاجتماعى السائد بالتطور إلى مستوى الشعور السياسى القومى على نحو يسمو بمستوى العمل لمواجهة التبعات الجديدة ، ولم يكن مهمة من سبيل لذلك غير أن تتوافر عقيدة تؤمن بتطور أسلوب النضال القائم إلى مرحلة جديدة ، تناول أصول المجتمع ووضع الفرد وتحدد أصول مجتمعه ، عقيدة حية متطورة شاملة تتبع من التجارب وتنمو بها متطورة وهى إذ تفترض ، بوصفها عقيدة أن تبلغ مرتبة الشمول ، فهى بهذا تحرك النضال بشكل يستهدف كل دولة وتجسده بحيث يكون انعكاساً عملياً لواقعها وأسلوباً جديداً فى الحياة الإفريقية .

ولكن كيف يتوافر للمجتمع الإفريقى هذا اللون الثانى من النضال وأفريقيا تعاني من هذه الازمة الشاملة ؟

أنه إذا كانت هذه أكبر مشكلة تواجه التغيير في أفريقيا، فإن الأمر برغم هذا يعتبر سهلاً إذا توافرت لدى المجتمع طليعة واعية مناضلة تمثل الوعي في أعلى صوره ، طليعة عاشت هذه الازمة مؤمنة بشورتها ، طليعة تنبعث من صميم الشعب الإفريقي . في ارتباط بحاجات القارة الحقيقية ومصالح القارة التقدمية .

ولكن هل يعتبر المجتمع الإفريقي محروماً من توفر هذه الفئة وهل في استطاعته توفير هذه الطليعة ؟

إنه بالرغم من أن المجتمع الإفريقي يعاني أزمة شاملة، ولكنه أثبت أنه يحمل بذرة الإيجابية في نظراته إلى المستقبل ، ويتضح ذلك بينه في نواة تمثل طبقة واعية هادفة إلى إحداث التغيير الجذري ، وقد يختلف ذلك في قدره ومقداره بين الدول الإفريقية الطليعة النائرة، التي ولدت في ضمايرهم إفريقيا النائرة هادفة إلى إيجاد المجتمع الإفريقي الجديد ، ولكنه يتمثل تماماً بين القيادات الوطنية النائرة الممتازة التي حققت عهد الاستقلال

ولكن بأية طريقة وبأى أسلوب تقرر مصير هذا المجتمع التقليدي القائم ليصبح على يديها مجتمعاً حديثاً قوياً عزيز الجانب ؟

إنه الحل الاشتراكي وما يستلزمه من ثورة إدارية يستطيع بها حمل عبء ذلك الحل بمسؤولياته

لقد أصبحت الاشتراكية في إفريقيا طريقاً حتمياً يقوم على مقومات أساسية قوامها، أن اختيار الطريق الاشتراكي تفرضه مجموعة من عوامل مترابطة، فهو أولاً لا ينبثق من خلال النضال الطبقي بل من خلال النضال الوطني ضد الاستعمار ويعبر عن ضرورة الحفاظ على ثمرات هذا النضال في ظل الكفاية والعدل .

وهو يعبر بجانب ذلك عن الاحتياجات الموضوعة للقضاء على التخلف

الاقتصادي وعن الطموح الم شروع في تعويض ذلك التخلف في أقصر وقت ممكن .

ويعتبر هذا الطريق تجسيدا لظاهرة القيادات الوطنية الثورية الجديدة التي استطاعت استيعاب حقائق العصر وقوانينه ، والتي التحمت مع شعوب تحمل عداواً شديداً لكافة نظم الاستقلال ومن ثم فهو ليس تحقيقاً بين قوى الإنتاج .

والطريق يؤكد معنى التحام الثورة الوطنية الاشتراكية في عصر انهيار الرأسمالية واستحالة الفصل بينهما .

إن طريق الحل الاشتراكي الإفريقي ، هو الذي يقضي على التخلف الاقتصادي ومخلفات الاستعمار وسمو لمستوى المعيشة ويعيد بناء المجتمع على نسق حديث وينمي الفردية في إطار التغيير الاجتماعي على نحو يستكمل الوعي السياسي في وجوده وتقف القارة به بين المجتمع الدولي ، قوية عزيزة الجانب والسلطان .

البفصل الأول

الاشتراكية

والحل الاشتراكي في أفريقيا

أنه إذا كانت غالبية اقطار أفريقيا تطبق النظام الرأسمالي، فانه من المؤكد أن هذا الطريق يعتبر طريقاً مغلقاً بالنسبة لإفريقيا الساعية من أجل مستقبلها لأسباب تفرضها طبيعة اقتصاد المجتمع الإفريقي والرغبة في حل مشكلاته، فإذا كان ولا بد من العلاج لمشكلات أفريقيا علاجاً جذرياً بما يستكمل معه عهد الاستقلال، فليس غير الاشتراكية حتمية تفرضها المقدمات المستقاه من واقع المجتمع الإفريقي.

إن التخلف الاقتصادي في القارة ناشئ أساساً من عدم القدرة على استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، ومن العجز عن التوسع في هذه الموارد وزيادة حجمها في نفس الوقت، فإن أى سياسة اقتصادية سليمة لحل المشكلة إنما يجب أن توجه إلى العمل على رفع مستوى الكفاءة في استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وإلى التوسع في هذه الموارد وزيادة حجمها في نفس الوقت.

هذه السياسة، هى ما تعرف بالتنمية الاقتصادية التى تستهدف تنمية امكانيات الدخل الحقيقي عن طريق توظيف الاستثمارات لاجداث بعض التغييرات التى ينتظر من ورائها رفع مستوى الدخل الحقيقي للشعوب وزيادة الدخل القومى ورفع مستوى المعيشة وغير ذلك.

وثمة أساليب ثلاث لذلك، منها طريق الحرية التى تقوم أساساً على ترك مهمة التنمية الاقتصادية للقطاع الخاص وحده وعدم تدخل الدولة

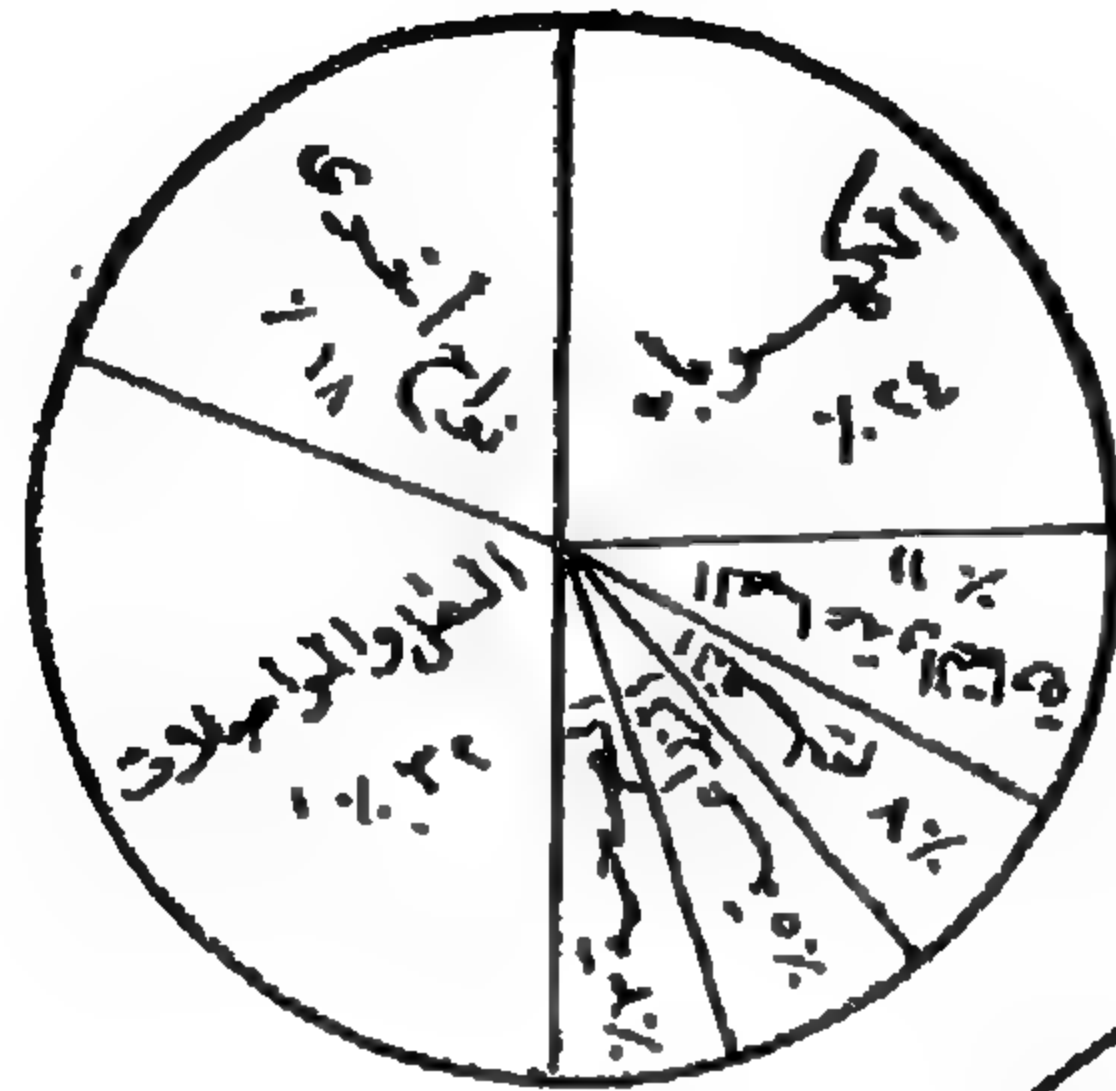
وطريقة التوجيه التي تقوم على أساس اطلاع الدولة بكل مهمة التنمية الاقتصادية وفقاً لسياسة مرسومة ، أما الثالثة فهي طريقة مختلطة تجمع بين الحرية والتوجيه وتترك جانبا للقطاع الخاص وتقوم هي بالجانب الآخر .

فأى الطرق تتبعها أفريقيا للنهوض باقتصادها وبناء مجتمع عهد الاستقلال ؟

هل ستكون رأسمالية تدين بمبدأ الحرية الاقتصادية وتؤمن بقوة القطاع الخاص على النهوض باقتصاديات المجتمع واستغلال موارده أم تتبع الطريق الثاني الموجه فتترك مهمة التنمية للدولة بوضع خطة عامة للاستثمار والاستهلاك في البلاد ، أم تتبع الطريقة المختلطة .

انه من المسلم به أولا أن أفريقيا لا تريد أن تكون دولة رأسمالية تدين بالحرية الاقتصادية في التنمية، لأن الطريق أمامها في ذلك يعتبر مغلقا تماما . ويرجع ذلك الأمر ، لعدم وجوده وس أمورال في أفريقيا، فالاستثمار لم يترك لهذه البلاد فرصة لتكوين رأس المال الخاص ، فكان يعاملها على أنها الآلة التي من واجباتها أن تمونه بالمواد الأولية والمنتجات الزراعية بائخص الاثمان ويكون سوقا لمنتجاته لذلك لم يتسكون رأس المال المحلي .

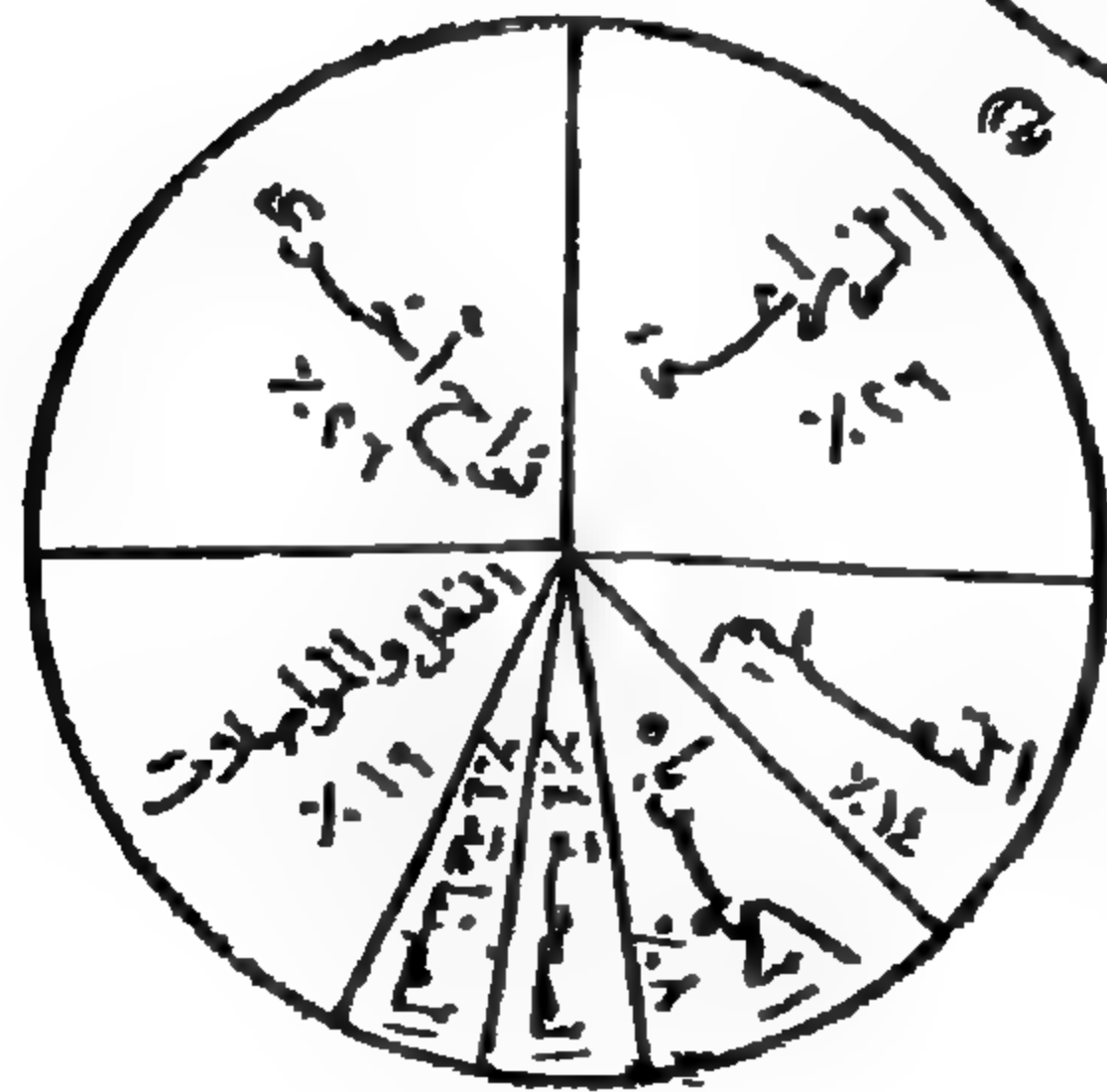
وثانياً لاستحالة تكوين رأس مال محلي برأسماليين محليين، ومن المؤكد أنه لا مجال للمقارنة بين هذه البلاد التي لا وجود للاقطاع فيها تقريبا وأوروبا التي كان للرأسمالية في بدء إنشائها موقفا خاصاً في كفاحها ضد الاقطاع، ومن ثم لم يكن متوقعا في أفريقيا تكون رأسمال فضلا عن أن الإستثمار لم يتح فرصا كافية للاستثمار المحلي ولا حاول استثمار جزء من أرباحه في الاستثمارات الوطنية هذا مع عدم توفر الحافز لتكوين رأس المال الأفريقي .



توزيع إيرادات ١٩٦٨-١٩٦٩



المستقال ١٩٦١-١٩٦٤



توزيع إيرادات ١٩٦١-١٩٦٤/١٩٦٥-١٩٦٨

هذا فضلا عن أن السير في طريق الرأسمالية تعتبر أضعف من أن يحل مشكلات المجتمع حلا جذريا من حيث بنائه الاقتصادي ومن حيث القضاء على الفقر والمرض والجهل بل يعرضها إلى ارتباطات دولية تنقص من حريتها .

فالدول المستقلة ، والتي تتبع النظام الرأسمالي ، تسيطر عليها دول رأسمالية أقوى فإذا ما حاوت دول أفريقيا أن تسلك الطريق الرأسمالي بأن تبقى جزءا من النظام الرأسمالي ، فإنها تكون بالضرورة تابعة للامبريالية .

لذلك فتجربة أفريقيا مع الرأسمالية لم تكن مؤقتة ولا كانت قادرة على حل مشاكل المجتمع . فقد ارتبطت الرأسمالية بالقوى الاستعمارية واستغلتها للصناعات الاستخراجية والسلع الأولية مع استبعاد أية صناعة وكان رأس المال مملوكا للأجانب بينما لم ينل الأفريقيون نصيبا كبيرا من أرباح المشروعات الخاصة الأجنبية ، ومن ثم لم تنشأ طبقة كبيرة وسط مصالحها الرأسمالية باستثناء حالات قليلة كذلك . تركت الرأسمالية أفريقيا دون أن تكون لها طبقة تمتلك رأس المال وتجاوز باقامة المشروعات .

أنه إذا كان على أفريقيا أن تتقدم ، فليس ثمة من طريق إلا أن تسلك طريقا غير رأسمالي ولا جدال أن أصلح وسائل التنمية للبلد المتخلف هو طريقة الاقتصاد الذي يكون التوجيه من أسسه سياسيا إذا طبق في إطار اشتراكية تستكمل في إطارها ذلك البناء .

ولهذا كله كان الحل الاشتراكي لا يقوم على الاختيار بل يعتبر في ذلك حتمية تفرضها حقيقة الواقع في المجتمع الأفريقي وتجارب القارة مع الغرب ، نظاما يمثل الطريق الأوضح لحل مشكلات المجتمع ، ويقضى على (م ١٢ - أفريقيا)

مخلفات الاستعمار فيمنض بالتالى بالدولة الحديثة فى حله لمشاكل الفرد والمجموع .

ولكن هل تستطيع القارة الأفريقية وهى تعيش بين قيم مجتمها الحاضر أن تنتقل مباشرة إلى هذه الاشتراكية متخطية مراحل التطور الرأسمالى .

كان من المتوقع مثلاً أن تأتى الاشتراكية فى أعقاب رأسمالية تنشأ فى أفريقيا كما سبق الإقطاع الرأسمالية ، كان على الأخيرة أن تسبق الاشتراكية حسب النسق العام للتطور الاجتماعى لتكون علاجاً متنسقاً مع طبيعة العلة ولكن ليس فى أفريقيا رأسمالية فكيف تنشأ بها اشتراكية ؟ وهل إذا عمل بها بالفعل يكون مصيرها الفشل ،

إننا لو دققنا النظر نجد أن التطور الاجتماعى لا يتسم دائماً بالاستواء فثمة بلدان على درجة عالية من النمو وأخرى نامية وثالثة أقل نمواً وإلى هذه الأخيرة تنتمى أفريقيا فهى قارة مختلفة اقتصادياً ومن مظاهر تخلفها انخفاض الدخل القومى ودخل الفرد والمستوى الصحى والاجتماعى وغير ذلك مما سبق أن أوضحنا عموماً .

ولكن هل لزماً على كل بلد أن يمر بجميع مراحل التطور من الرق والإقطاع إلى الرأسمالية ثم الاشتراكية ؟

أن ثمة شعوب كثيرة لم تتيح ذلك النسق الرتيب من التطور فقد انتقلت من الشيوعية البدائية إلى الإقطاع والشعوب التى تقيم فى أقصى شمال الاتحاد السوفيتى تعيش فى أحوال اشتراكية ومع ذلك لم تمر بنظام الرق والإقطاع أو الرأسمالية ومع هذا تقدمت صورة الاشتراكية متجاوزة لجميع هذه النظم فليس جوهرها إذن أن يمر كل شعب بجميع هذه المراحل فى تعاقب . هل كان على أفريقيا أن تنتظر وهى طموحة فى مجاراة ركب العالم

المتحضر لتأخذ مكانها الحقة في المجال الدولي حتى يتطور مجتمعها لتنتقل إلى ما بعده من تطور اجتماعي .

لأنه من طبيعة المجتمع القائم ومع واقعه لم يكن ثمة مناص من اختيار الطريق الاشتراكي سبيلا لنهضة المجتمع الأفريقي ، فالإشترابية ضرورة للتعجيل ببناء المجتمع الحديث بالتنمية الاقتصادية وتعبئة الموارد المادية والبشرية لتسرع الخطى بالحق بالمجتمعات المتطورة وعلاج الهوة بين العالم النامي والمتخلف .

ولقد تجلى الاتجاه الاشتراكي في القارة في إطار الكفاح في أجل الاستقلال ولم يكد ذلك يحقق أهدافه المباشرة حتى برز ذلك الاتجاه وراح يأخذ من الصدارة في القارة في نطاق الفكر والتطبيق بين زعماء القارة في عهد الاستقلال من سنجور إلى نيريري إلى نيكروما إلى سيكوتوري في محاولة تخيرهم الطريق في عهد الاستقلال .

ولكن هذا الاتجاه لا يمثل في حقيقته اتجاهاً مقصوداً لذاته يستكمل واقعاً يقوم على الصراع الطبقي والاستغلال بقدر ما هو مقصود كسبيل لمنع ذلك الاستغلال للإنسان أبدأ، وكسبب لتعبئة قوى القارة من أجل النهضة الاقتصادية والاجتماعية بما يستكمل عهد الاستقلال ويعززه .

ويعتبر الاتجاه الاشتراكي الأفريقي حقيقة واقعة ولكنه يمثل في ذاته نموذجاً أفريقياً للاشترابية لا يقوم كما قلنا على وضع حد للاستغلال بل منع حدوثه .

فالفرق الأساسي لدى نيريري مثلاً بين الاشتراكية والرأسمالية لا يكمن في أساليب كل منهما لإنتاج الثروة بل هي الطريقة التي توزع بها تلك الثروة .

ومن نبعة ذلك المجتمع يصبح لازماً على الاتجاه الأفريقي أن يسلك سبيلاً يخالف تلك الطرق التي سلكتها الاشتراكية والأشكال التي اتخذتها في شرق أوروبا وآسيا وكوريا لأنها ستكون معتمدة على ما يمكن طبيعة ذلك المجتمع الأفريقي القبلي المتخلف اقتصادياً .

إن الاتجاه الاشتراكي الذي يستجيب لظروف المجتمع لا يعتبر طريقاً سهلاً فهو أشق على القارة من طريق الكفاح السابق ضد الاستعمار بل هو في ذاته امتداداً لذلك العهد محوراً في شكل نضال اقتصادي لإعادة بناء القارة بما يدعم ذلك العهد الاستقلالي .

ومن نبعة الميراث الإفريقي تحاول الايدلوجية الإفريقية الحديثة أن تستلهم وجودها فهي تسعى إلى إقامة صرح يستخدم ما يمكن اقتباسه مما تحقق من التقدم في ميدان العلم والصناعة الفنية ، وحين يتحدث القادة والزعماء الإفريقيين عن الاشتراكية الإفريقية إنما يقصدون في الحقيقة ذلك التراث الإفريقي الذي يمثل جوهر المجتمع الإفريقي القبلي من حيث مقوماته الأساسية دون أن تكون في نيتهم أن يبقوا على ما فيه من أصول بدائية أو شيوعية أو يقتلون التطورات الفكرية وإنما يحاولون أن يقتبسوا منها النظم الحديثة بما يتلاءم مع ظروف شعوبهم في هذه المرحلة الحاسمة .

ومن خلال آراء كل من الزعماء وما يؤمنون به من مذاهب سياسية واجتماعية يتجلى الاتجاه الاشتراكي ، فنكروما وأعوانه كانوا على اتصال بحزب العمال البريطاني والفاييين وكان لذلك تأثيره في تغير الوسيلة العملية لتخليص بلادهم من التلخص الاقتصادي .

وكان الكثيرون من زعماء البلاد التي كانت داخلة في دائرة النفوذ الفرنسي لهم علاقة بالأحزاب الفرنسية من اشتراكية أو شيوعية في مزاوله نشاطها في المستعمرات الفرنسية وكان من بينهم أعضاء في هذه الأحزاب .

وقد رأى الجميع فى الاتجاه الاشتراكى أداة لإكمال عملية التحرير بالقضاء على التخلف الاقتصادى .

إن جميع زعماء القارة يتجهون فى طريق الانجاء الاشتراكى انبعثاً من روح المجتمع القائم نحو تجميع جميع فئات الشعب فى جهود اجتماعى من أجل التنمية الاقتصادية ، وأنه نظراً لعدم وجود الصراع الطبقي فى المجتمع فإنه ينبغى أن يتم التطور الجذرى على هذا الأساس ، فإذا كانت الاشتراكية الإفريقية لا تنبعث من الصراع الطبقي فهى تعمل على الحيلولة دون ظهوره .

وتعتبر الدولة عنصراً هاماً من عناصر الاشتراكية الإفريقية فالزعماء لا يأخذون بالفكرة الماركسية عن سير الدولة فى طريق البناء بل هى أساس فى الصراع الإشتراكى الإفريقى ، وهذه الإشتراكية نظريتها فى هذه الدولة على أساس المركزية الديمقراطية فالشعب كله يشترك فى إعداد الخطط وفى التطبيق والتنفيذ فى الوقت الذى تمنح فيه الدولة أو السلطة المركزية ما يكفيتها من سلطات تمكنها من تحقيق الأهداف الاجتماعية .

ومن نبعه روح المجتمع القائم ، كان اتجاه المزج بين الدولة والجماعة .

وطالما كان ذلك الاتجاه يسود على ذاتية الشعب فهو اتجاه تابع لآله مع هذا يقوم بتعبئة السكان جميعاً من أجل التنمية الاقتصادية ومن ثم كانت الاشتراكية الإفريقية تمثل مذهباً توحيدياً قريب الصلة بالقومىة فى الفترة السابقة على عهد الاستقلال .

إن ذلك الاتجاه محاولة للسير قدماً بالتجربة التى كانت تعيشها القارة قبل عهد الأوربيين وحتى بعد أن أشرق عهد الاستقلال من المجتمع التقليدى القائم على الزعامة الأبوية ثم تحويل الوحدة الجماعية من وحدة أبوية قوامها صلة الدم إلى الشعب ومن ثم تكون الاشتراكية

الإفريقية مذهباً موحداً يساند في المجال الاقتصادي التغييرات السياسية التي وقعت .

ومن نبعة المجتمع التقليدي الذي تتنفي فيه الطبقات وتسوده المساواة الاشتراكية ترفض إفريقيا فلسفة الغرب الفردية الطابع ، فالمجتمع لديها شركة في التوايا والأمان والمخاوف تسلكه روح اجتماعية .

وعلى خلاف فكرة الأغلبية التي تمثلها الديمقراطية في الغرب ترفض الاشتراكية الإفريقية إرادة الكل أو إرادة الأغلبية وتميل للأخذ بالإرادة العامة أو إرادة الشعب .

والرأسمالية لدى الإفريقي لا تعترف بأنها الملكية الخاصة للاقتصاد فحسب ولكنها ذلك النوع من العلاقة الإنسانية التي يمكن أن تخلقها الملكية الفردية ، فالملكية الخاصة في رأيه بقدر ما تزيد الطموح الفردي تحطم خصائص المجتمع الإفريقي الذي يعتز به الكثير من الإفريقيين .

ومع وحدة الاتجاه الاشتراكي في القارة بين زعمائها ثمة تباين يعكس اختلافات في تجاربهم الشخصية .

فنيوري مثلاً يبدأ ببيان هام للأهداف مؤكداً فيه أن « الاشتراكية اتجاه للفكر ، وتوصي الملاحظات التي أبداهما بعد ذلك بأن غرس الاتجاهات السلبية حيث لا وجود لها الآن هو المهمة الرئيسية .

وفي الطرف الأقصى نجد سيكوتوري أصرح الماركسيين بين القارة الإفريقية وهو مثالي النزعة أيضاً فيقول : « لقد وضعنا الإنسان على رأس كل شيء ، ولكن هذا في نظره ليس منهجاً فعندما يقول ، كما يقول الكثيرون غيره من القارة الإفريقية « لم تكمل ثورتنا السياسية بدون ثورة اقتصادية واجتماعية ، فإنه يعتزم أن تكون الثورة الثانية أكثر من كونها تحولا من

القديم إلى الحديث وسوف تكون كذلك ولكن على أن يكون الشكل الحديث اشتراكى الاتجاه وليس رأسماليا .

وثمة نظرة مشابهة بصدد الحاجة إلى التغيير فى صرح العلاقات الاقتصادية يشارك فيها نكروما ولكنها أقل استناداً إلى الجوانب الإنسانية للاشتراكية وأقل اهتماماً بالمسائل الخلافية المذهبية عند ما تقابل تربيته الانجلو أمريكية ورغم أن قادة السنغال يعترفون بما لمبادئ التنظيم الماركسية من قيمة إلا أنهم أكثر منه تشديداً على المساواة وأقل منه تشديداً على التعبير الثورى، فهم أقرب من حيث الجوهر إلى بيررى ، هذا فضلا عن أن أساليبهم ذات طابع فرنسى واضح .

ويعتبر سنجور أحد زعماء الاشتراكية فى أفريقيا وإن كان لا يعتبر على مستوى نكروما وسيكوتورى فى النظرة نحو الاشتراكية ولا فى تطبيقها ، وفكرة سنجور عن الاشتراكية فكرة خاصة فهو يقول : « إن موضوع الاشتراكية ليس الاقتصاد كما يعتقد كثير من الماركسيين اليوم ولكن الإنسان الحر فى مجموعه جسداً وروحاً .

والفكرة الأساسية التى تربط آراء سنجور إزاء المشكلات المختلفة هى نظراته لقضايا الثقافة والاقتصاد ، إنه يدفع دائماً بالعمل الاقتصادية إلى الخلف حيث تسمو الفكرة على المادة فى مجال الاستقلال يرى سنجور أن : « استقلال الروح أى الاستقلال الثقافى هو الشرط الضرورى السابق على كل أشكال الاستقلال الأخرى مثل الاستقلال السياسى والاقتصادى والاجتماعى » .

وتدل هذه الصورة المتعاقبة فى رأى على نظرات مختلفة بشأن طبيعة الاشتراكية والوصول إليها ، فبعض القادة ينظرون إليها على أنها مجرد طراز إنسانى الاتجاه من التنمية الاقتصادية بينما يعتقد الآخرون أن هذا

المظهر الإنساني النزعة سوف يضيع إذا كانت الاعتبارات المتعلقة بالكسب الشخصي هي التي توجه عمليات الإنتاج والتوزيع .

ولا جدال في أن الاشتراكية الإفريقية هي الإيدولوجية الموحدة في جميع المحاولات الرامية إلى خلق أنظمة تسمو فوق مستوى الدولة في القارة الإفريقية .

والاشتراكية الإفريقية خصائصها فهي ترى في تنظيم الاقتصاد أن يكون قائماً على التخطيط وإذا كان ذلك موجوداً في النظم الاستعمارية والنظم الاشتراكية غير أن الأهداف تختلف .

وفوق هذا فالاشتراكية الإفريقية تدّين بجماعية ملكية الأرض للقرية ونرى أن تكون الأرض ملكاً للجماعة أسوة بما كان عليه الحال في المجتمع التقليدي فيما كان يعرف باسم ملكية الرقبة أما ملكية المنفعة فيمكن أن تمنح للأفراد والأمراء . .

وتأخذ الاشتراكية الإفريقية بمبدأ التأميم بفرض وسيلة تحقق عدة غايات منها :

- تحرير الاقتصاد القومي من الاستغلال الأجنبي .
- السيطرة على العوامل المؤثرة في البناء الاقتصادي .
- فالشركات والمصارف المالية ومؤسسات التجارة الخارجية وهذا التعاون على عملية تجميع رأس المال من أجل التنمية .
- إنشاء المشروعات ذات الأهمية الاستراتيجية كصناعات الحديد والصلب والكهرباء وغير ذلك .

وإذا كان التأميم وسيلة إيجابية فيجب أن يتم حسب الظروف .
وتختلف الاشتراكية الإفريقية على النظم الغريبة بأنها لا تعترف

بالنشاط الاقتصادي الحر القائم على الملكية الحزبية والمنافسة وعلى النظرية الماركسية في عدم تطبيقها لمبدأ الملكية العامة لأدوات الإنتاج فالملكية وطنية ولكن لها حدودها بمعنى أنه يجب ألا تكون أداة للسيطرة الاستغلال .

ومن الآراء التي تبناها الاشتراكية الإفريقية خاصاً بتنظيم الاقتصاد عناية المنظمات الديمقراطية بالتصنيع لإرسال القاعدة التي يقوم عليها صرح البناء الصناعي .

ويسود قادة القارة الاشتراكيين رأي غالب لسيطرة المجتمع على وسائل الإنتاج، وذلك بأن تمتلك الدولة وسائل الإنتاج الحيوية واستغلالها كمصادر الثروة المعدنية وغيرها واشتراك الدولة مع رأس المال الخاص في أنواع الصناعات سيما تلك التي يعجز عنها رأس المال الخاص ثم ترك قطاع رأس المال الخاص مع تنمية ما يحتاج إليه من تسهيلات مع خضوعه للخطة الاقتصادية التي ترسمها مع اتخاذ التدابير التي تحول دون نشوء الاحتكار .

ومن هذا ، يتجلى أن الاشتراكية الإفريقية لا تأخذ بفكرة الملكية العامة تماماً في قطاع الصناعة والتجارة .

وتسعى الاشتراكية الإفريقية بجانب هذا ، إلى القضاء على التبعية الاقتصادية القائمة ، مع اعتماد القارة على مواردها الخاصة دون رفض رأس المال الأجنبي عند الضرورة .

كما تتجه هذه الاشتراكية أيضاً إلى السير بعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفق مخططات مرسومة بدقة مع اعتمادها الكبير على التكنولوجيا الحديثة ، وبهذا كله يمكن السيطرة على وسائل الإنتاج والتوزيع الحيوية والتخطيط العلى واستخدام التكنولوجيا ، وتحقيق هذه الاشتراكية كفاية

الدخل والعدالة وضمان العمل للجميع مع إيمان هذه الاشتراكية بالديمقراطية التي تكفل اشتراك المجتمع ككل في اتخاذ القرارات التي تمس مصيره فهي إذن تأليف بين الاشتراكية والديمقراطية .

إن هدف أفريقيا في عهد الاستقلال هو الاستقلال الاقتصادي ولكن على أساس نمط اشتراكي ، فالإشتراكية هي النمط الوحيد الذي تستطيع أن تحقق الحياة الطيبة للشعب الإفريقي بلا جدال في أقصر وقت ممكن ، وليست الاشتراكية الإفريقية إلا اتجاهها يعبر عن الأسلوب الإفريقي للاشتراكية أو مبادئ أساسية لاشتراكية مصاغة في قالب أفريقي .

وربما ستختلف الطرق التي ستسلكها الاشتراكية والأشكال التي ستجدها في أفريقية في مجالات عدة عن الطرق التي سلكتها الاشتراكية وما اتخذته من أشكال في شرق أوروبا وآسيا وغيرها ، ولكن ثمة ما يتفوق على الاختلافات في الأشكال والمنظمات وهو المبادئ العامة للتطور نحو الاشتراكية والتي لها تطبيق عام في كل مكان ، فمثلا لكي تقام الاشتراكية لابد أن تكون السلطة السياسية في أيدي الجماهير ، في ظل حكم ديمقراطي يقوم تحت قيادة تشترك فيها الطبقة العاملة بنصيب كبير ، فهي بحكم مركزها بين المجتمع قادرة على العمل كقوة منظمة وهي التي تستطيع أن تعمق مبادئ الاشتراكية عن إيمان على أن يجمع حولها جميع القوى التقدمية ويعنى هذا في المناطق المتخلفة كأفريقيا الاتحاد مع الفلاحين الذين يمثلون السواد الأعظم من السكان .

كما يجب التخلص عما تبقى من جهاز الدولة من رواسب الامبريالية واستخدام السلطة السياسية للطبقة العاملة لتحويل معظم وسائل الإنتاج إلى الشعب بأسره وهذه الملكية الجماعية يمكن أن تتخذ أشكالا مختلفة مثل ملكية الجمعيات التعاونية أو ملكية الدولة وغيرها ، وفي إمكان الزراع والأجراء

أوالتجار وأصحاب المال والحرف الاستمرار إذا ما رغبوا في ذلك ولكن في العمل لحسابهم الخاص دون استغلال الآخرين .

كما يجب أن يسير الإنتاج على أساس التخطيط بدلاً من تركه نهياً لفوضى المصالح الساعية إلى الربح لتلبية الاحتياجات المادية والنقدية للشعب .

كل ذلك التحول في المجتمع يتطلب في أفريقيا مجهوداً ضخماً ، فالكفاح من أجله في عهد الاستقلال وفق خطوط اشتراكية سيكون أصعب بكثير من الكفاح من أجل التحرر القومي .

إن ذلك التحول يتطلب من القارة مجهوداً كبيراً من الشعب كله ، كما يحتاج إلى قيادة مباشرة ، شجاعة بعيدة النظر ، فالكفاح هنا يعضى في مواجهة قوى الإمبريالية الدولية المتحالفة مع قوى الرجعية المحلية المكونة من الزعماء الإقطاعيين والقبليين والساسة المنحرفين والرأسمالية المحلية ، وبمقدار مواجهة هذه الصعاب بقدر ماتتقدم الطليعة فتدعم دورها الطليعي وتستخدم سلطة الدولة في توجيه الشعب بأسره نحو حياة جديدة .

وإذا كان على القارة أن تعبر مرحلة الاشتراكية ، فإن عليها أن تواجه عدداً من المشكلات ومظاهر الضعف لتتغلب عليها فهناك التفكك وكذلك الاختلاف بين الدول الأفريقية المختلفة التي تنشأ جزئياً من الحدود القائمة على التقسيم الإمبريالي الإفريقي ومحاولات البرجوازية القومية الرامية إلى توسيع رقعة أراضيها ، ومحاولات الإمبريالية لإثارة النزاع لمحافظة على مركزها ، وهناك النقص في التنظيم بين الفلاحين ومستوى وعيهم كما لا يزال مفهوم الإنتاج لديهم مقصوراً على العمل من أجل سد الحاجات فقط ، فهم يرفضون العمل مثلاً من أجل المدخرات ، كما أن العمال لا يزالون في حاجة إلى تطور هذا فضلاً عن حاجة أفريقيا إلى المساعدات الخارجية .

وبجانب هذه الصعاب في وجه البناء الاشتراكي ، نجد عواملاً تعمل في صالح الدول الإفريقية الحديثة ، أو لا نجد أن طريق أفريقيا في طريق الرأسمالية لم يكن عميقاً ، فثمة ضعف في البرجوازية الإفريقية في معظم المناطق فهي ليست ضعيفة نسبياً فقط ، بل هي أيضاً في الأساس طبقة تفتقر إلى الخبرة لأنها طبقة حديثة التكوين اقتصادياً تفتقر إلى الخبرة السياسية في شؤون الحكم والمحافظة على نفوذها وصيانة السيادة القومية في مواجهة مؤامرات الإمبريالية وهي بجانب ذلك ، ليست على درجة كافية من القدرة الاقتصادية والثراء لتتمكن تمويل مشروعات ضخمة كمشروع سد الفولتا في غانا مثلاً ، أو سد النيجر في نيجيريا أو الإنشاءات المماثلة في مالي وغينيا وغيرها ، وليست الدول الغربية على استعداد دائم لتقديم القروض لمثل هذه المشروعات التي من شأنها تدعيم عهد الاستقلال الاقتصادي ونتيجة لذلك وجدت الدول الإفريقية حديثة الاستقلال لزماً عليها أن تتطلع إلى قطاع الدولة في الاقتصاد باعتباره وسيلة هامة للتنمية الاقتصادية تطلعاً مصحوباً في أغلب الأحيان بمساعدة القروض والمعدات والمساعدات الفنية المقدمة من البلاد الاشتراكية .

وعلى ذلك يكون التركيب الطبقي في أفريقيا والعصر الذي تعيش فيه عواملاً تعاون القارة على أن تسلك الطريق غير الرأسمالي .

وثمة عامل آخر يعاون القارة على ذلك السلوك ، ويتلمس السبيل إلى الاشتراكية ، وهي ملكية الأرض ، فثمة قطاع كبير من الزراعة الرأسمالية مملوك للأوروبيين من مزارع رأسمالية أوروبية يعمل فيها إفريقيون على أساس موسمي بغير أو مقابل أجر ، إلى صناعة أوروبية في المناطق التي يستوطنها البيض في نصف القارة الجنوبي ووسطها .

وبجانب هذا ، يوجد مزارعون رأسماليون إفريقيون يزرعون

محصولات نقدية للتصدير أساساً ، من أصحاب مزارع المطاط الأفريقيين في ليبيريا وكبار الزراع الأفريقيين في غانا ونيجيريا وساحل العاج وأوغندا ، إلى صغار المزارعين للمحصولات النقدية الذين ظهروا أخيراً في كينيا وروديسيا شمالاً وجنوباً وملاوى وزامبيا .

كما أن أغلبية الفلاحين الأفريقيون يعيشون في أرض مملوكة على المشاع .

وعلى الرغم من وجود أنظمة إقطاعية كما في شمال نيجيريا وأوغندا مثلاً ، فإنه لمن الخطأ أن نعتبر مشكلة الأرض الرئيسية في القارة هي مشكلة الإقطاع ، فمالك الأرض الرئيسي ليس هو مالك الأرض الإقطاعي الكبير كما كان في آسيا ولكن الاحتكارات الأجنبية الكبيرة التي وضعت يدها على الأرض الغنية بالمعادن وأقامت المزارع الرأسمالية لإنتاج المحصولات النقدية ، والمستوطنون البيض الذين وضعوا أيديهم على أفضل الأراضي ، وأعدوها للزراعة الرأسمالية ، والمستغل الرئيسي للفلاح الأفريقي ليس هو مالك الأرض الإقطاعي الذي عرفته آسيا مثلاً ، وإنما هو الشركات الزراعية التي تنافس المنتج الزراعي الأفريقي . والاحتكارات التجارية عبر البحار .

وعلى ذلك فإن مسألة الزراعة في أفريقية تعتبر هامة ، وحيث تطور النظام الإقطاعي ، وأضحى في بعض أجزائه تثير عدداً من المشاكل ذات الطابع الخاص .

أن الشكل التقليدي الأفريقي لحيازة الأرض الحالي من الملكية الفردية إلى الانتفاع الفردي بأرض مملوكة على المشاع يعني ، أنه في ظل حكومة أفريقية مستقلة يصبح من الإمكان تطبيق مبدأ الملكية الجماعية للأرض وربطه بأشكال الجماعية قبل التعاون ، في استحداث الآلات

والتسويق الجماعي للمنتجات ، وهذا يكون الأرض المشاع عاملا يسهل سير أفريقية في الطريق غير الرأسمالي فالملكية المشتركة مع ما أصابها من تطور لا تزال سائدة ، وإذا ما حاولت الدول الأفريقية اتباع الطريق الاشتراكي فإنها تجد مجالات في نظام الملكية الجماعية .

ففي غينيا مثلا ، حلت لجنة القرية محل رئيس القبيلة باعتباره الهيئة التي تقوم بتخصيص الأرض المعدة للزراعة ، وفي غانا تقوم ثمة عادة تقضى بأن تخصص القرية مساحة معينة من أرضها المشتركة تزرع بطريقة مشتركة وتخصص عدداً من القرى وقتاً معيناً للعمل الجماعي في تلك المساحات . كما تقوم الحكومات بتقديم المساعدات على هيئة قروض وآلات وغير ذلك فإن المحصول عندما يجمع يكون ملكاً للقرويين .

كما تبذل في غانا ، وغينيا محاولات لإقامة مزارع الدولة بمساعدة السوفييت . كما تشجع جميع حكومات إفريقية تنمية الجمعيات التعاونية في الريف لمد مجال نشاطها إلى الإنتاج التعاوني بدلا من قصوره على التسويق التعاوني .

وهذا نجد أن الطريق لحل مشكلات القارة حلا جذريا ليس هو طريق الرأسمالية ، بل هو الحل الاشتراكي ، حتمية تفرضها ما يستلزمه المجتمع المختلف للنهوض به اقتصاديا ، واجتماعيا ، ويتدعم سياسيا ويصل إلى حياة أفضل .

وبالرغم من أن الانحياز الاشتراكي يصادفه عقبات ، فثمة عوامل عديدة تشجع إفريقية على السير في هذا الطريق ، وهي كما أسلفنا ضعف البرجوازية القومية ، والقوة المتزايدة للقطاع العمالي ، ونمو قطاع الدولة في الاقتصاد والتخطيط الاقتصادي وتطور الجمعيات التعاونية ، ووجود أشكال تقليدية للحيازة المشاعة للأرض والرغبة في إقامة شكل اشتراكي للمجتمع والوقوف الحازم ضد الامبريالية .

ولقد أخذت القارة في عهد الاستقلال تعتنى بالتطور الاشتراكي فتجلى ذلك بين الدول التي في شمال القارة فكان عملا ناجحا في الجمهورية العربية المتحدة والجزائر كما تجلى في جنوب الصحراء أيضا في غانا وغينيا ثم تنزانيا أخيرا .

وتتعدد طرق الاشتراكية بين الشمال والجنوب ، فهي بوصفها النظام الاجتماعي للقضاء على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان تحمل كلها جوهر واحد دائما لكن الاشتراكية ليست وظيفية جماهيرية لجميع الشعوب وإنما هي في البلد المعين ثمرة لنضال شعبي فلا يمكن إذن أن يكون طريقه إليها سوى طريقه الخاص وطريقه القومي .

ولقد أحدثت الظروف الطبيعية والجغرافية سمات خاصة للشعوب لعبت دورا كبيرا في مصيرها .

ويكون نجاح القادة الاشتراكيين في قدرتهم على اكتشاف أصالة شعبهم ومن ثم في قدرتهم على اكتشاف طريقهم القومي للاشتراكية ، فهم يدركون أن مهمتهم الرئيسية هي البحث الدقيق عن كل ماهو قومي في الطريق المحدد الذي يملكه كل شعب على حدة في تحقيق ثورة على ضوء تقاليده وتراثه الفكري والقومي ، ومن هنا لا بد أن يتعدد طريق الانتقال إلى الاشتراكية وأن تتنوع أشكالها وصورها .

ولقد انفق كل من نكروما وسيكوتوري على معنى الاشتراكية الأفريقية واختلف معها سنجور من حيث الفكرة والتطبيق كما رأينا سابقا .

على أن الاشتراكية مهما كان مصدرها تعتبر أفضل ما يناسب أفريقيا لأن النظام الأفريقي التقليدي كان اشتراكيا يرتبط فيه رجاء الفرد برجاء جميع الأشخاص المشتركين معه في المجتمع .

على أنه ليس كل ما أقيم من بناء اشتراكي في إفريقيا جنوب الصحراء

يعتبر اشتراكياً تماماً فالنكر ومية اشتراكية بمعناها ولكنهما اشتراكية إفريقيه تعمل على حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الخاصة التي فرضتها الامبريالية .

ولهذه الاشتراكية إطار وهدف هو إصلاح اجتماعي يهدف إلى إبقاء السلطة الاجتماعية في يد الشعب فيمن يمثله .

ويتضمن هذا ، إقامة بناء اجتماعي لا يعمل فقط على مجرد إعادة توزيع الثروة بل توزيعها توزيعاً عادلاً للدخل الذي يتأني من محصول العملية الاجتماعية والاقتصادية ، هادفاً من وراء ذلك إلى التناسب مع الملكية .

ولقد بدأ التحول الاشتراكي في تنزانيا في عام ١٩٦٧ متأخراً عن نظائره في غينيا وغانا ، ولقد بدأ ذلك بإعلان القرارات الاشتراكية التي انتهى إليها اجتماع أروشه .

إعلان أروشه :

اختتمت اللجنة التنفيذية القومية لحزب ناتو في مدينة أروشه من ٢٦ يناير إلى ٢٩ منه عام ١٩٦٧ وأعلن نيريري الوثيقة التي أقرتها اللجنة في فبراير ، ولقد صدرت خمسة قوانين تستهدف تنفيذ نصوص هذه الوثيقة ثم اجتمع البرلمان يومى ١٥ ، ١٦ فبراير فأقر هذه القوانين ، ثم اجتمع المؤتمر القومى للحزب من ٢٧ فبراير إلى ٤ مارس عام ١٩٦٧ لإقرار هذه الوثيقة (إعلان أروشه) واعتبارها من القانون الأساسى للحزب ونظام الدولة العام .

وتألف هذا الإعلان من خمسة أقسام أولها تسجيل مبادئ وأهداف حزب ناتو كما وردت في قانونه الأساسى عام ١٩٦٥ مع إضافة فقرة خاصة بإيمان الحزب بالاشتراكية وسياسة الاعتماد على النفس ،

وشرح القسم الثاني سياسة الاشتراكية التي تقر بأن تنزانيا هي دولة الفلاحين والعمال ، ومع ذلك فلم تصبح بعد دولة اشتراكية لأن الاشتراكية تستلزم سيطرة ملكية الفلاحين والعمال لوسائل الإنتاج الرئيسية وهي الأرض والغابات والموارد المعدنية والمياه ووسائل الاتصال والمواصلات والبنوك والتأمين وتجارة التصدير والاستيراد وتجارة الجملة وصناعات الأسلحة والآلات والسيارات والأسمنت والسجاد وكل صناعة كبرى يعتمد عليها وغير ذلك مع تهيئة الفرص للعمل .

ولقد قرر هذا القسم بأن مجرد السيطرة والملكية على هذه الوسائل فقط ، لا تعني استكمال البناء الاشتراكي إنما يتم ذلك بالديمقراطية وممارسة الأمة المفاهيم الاشتراكية في حياتها .

أما القسم الثالث ، فيشمل سياسة الاعتماد على المعونات الأجنبية للتنمية ومحاربة الفقر ويرى أنها خطأ وليس ثمة ما هو أصلح من الاعتماد على النفس لأن هذه المعونات الأجنبية تفسد الاستغلال ، ورؤى أن تكون الأولوية في الاهتمام ، بالزراعة والفلاح والريف باعتبارها أهم شيء في خطة التنمية على أن يحمل الحزب عبء الأمن والسياسة والقيادة .

ويختص القسم الرابع ، الحديث عن عضوية الحزب ، ثم يفصل القسم الخامس شروط القيادة فينص على مواصفاتها وشروطها وقد رؤى أن تكون كل قيادات الحزب والحكومة من الفلاحين والعمال ولا ترتبط باتجاهات الرأسمالية والإقطاع وغير ذلك .

ولقد أقر المؤتمر القومي العام هذه الوثيقة وجعلها سارية التنفيذ فوراً . ويواجه حزب الناتو اليوم مهمة إعلان مبادئ أروشه في حتمية التغيير في قياداته على مختلف المستويات ، وفي علاقات البناءات السياسية للحزب ، كما يواجه التحول الاشتراكي قضية مستقبل الأقليات الآسيوية (م ١٠ - أفريقيا)

والأوربية التي تحمل جنسية زامبيا ، ثم نقص الخبراء والفنيين الذين يتولون مهمة ومسئوليات الإدارة والتنظيم في القطاع الحكومى والقطاع العام وخطة التنمية الاشتراكية، ثم قضية القوات المسلحة، ثم قضية وحدة شرق أفريقية ثم أخيراً قضية الوحدة السياسية .

وإذا كان من الضرورى إقامة النظم الاشتراكية كسبيل لنهضة المجتمع الإفريقى المتخلف بما يحل مشاكله حلاً جذرياً ، وبما يذلل الصعاب القائمة فإنه لا بد من إقامة حكم مركزى ديمقراطى قومى، يقوم فى البداية على نظام الحزب الواحد كما سبق أن بينا من اياه، حتى يتطور ذلك المجتمع وتطور معه المبادئ الاجتماعية للوطنيين الأفريقيين على نحو يقرر روح التضامن ويبعد عهد السيطرة القبلية .

ولا بد فى ظل ذلك التطور الاشتراكى الديمقراطى أن يعاد تشكيل الأحزاب، وأن يتسلح الشعب فكرياً وسياسياً بدراسة تقوم على وجوب العودة إلى الثقافة الوطنية بقدر ونصيب وطنى، وتزداد أهمية العمل الشريف الذى تم لصالح الجماعة ، باستعادة الثقافة فى التقاليد والعادات السليمة التى كانت فى شعوب تلك الأقطار فيما قبل الحكم الاستعمارى ، كما يجب إبراز أهمية العمل من أجل الإنتاج وتحسين مستوى المعيشة .

بجانب هذا، توضح العلاقة بين الحزب والدولة والتوسع فى شرح فصائل التركيب القومى وربطه بمقتضيات الحياة الجديدة بالتركيز على روح الجماعة فى تفتح فكرى وبعيداً عن الانعزالية .

على أن الموقف لا يقف دون ذلك، فإذا كان ولا بد من بناء اشتراكى

ديمقراطى، فإن ذلك يستلزم بالطبيعة ثورة فى الجهاز الإدارى القائم الموروث من عهد الاستعمار لتستطيع الدولة النهوض بالتزاماتها الجديدة فى اتجاهاتها لإقامة المجتمع الديمقراطى الاشتراكى الحديث .

وليس التحول الاشتراكى مع هذا أمراً سهلاً لأنه يتم فى وضع خاص له قيادته وفى مجتمع له أشكاله وطبقاته .

الفصل الثاني

الثورة الإدارية

في ظل التحول الاشتراكي

تعتبر الإدارة العامة أداة الدولة في تنفيذ سياستها العامة ووضعها موضع التطبيق القومي، لذلك فمن الواجب أن تكون، في طريقة تكوينها وتنظيمها من حيث علاقات العاملين والمتعاملين معها وما لها من سلطات، على مستوى الدولة العامة ووظائفها الأساسية، بل أيضاً على مستوى الكفاية بما تملكه من إمكانيات وخبرات.

ونظراً لأن تطورات النظم السياسية المعاصرة في اتجاه الديمقراطية الاجتماعية، تقوم أساساً على اعتبار الحل الاشتراكي حلاً حتمياً لمشكلات المجتمع، فقد اقتضى الأمر ثورة في التنظيم الإداري القائم ليستطيع في ظل التحول الاشتراكي الاضطلاع بمهام الدولة الجديدة، ففي ظل النزعة الاشتراكية، تتسع تدريجياً سلطة الدولة ومجالات تدخلها، فهي مسئولة عن عن مشكلتي الكفاية والعدل ومن ثم تمتد مجالاتها في السلطة العامة إلى كثير من أنواع النشاط الاقتصادي، وبالتالي يترتب على ذلك تشعب نظرية المرافق العامة في الدولة المعاصرة.

ولقد اقتضت المرافق العامة الجديدة ضرورة تحويلها من الأنماط الإدارية والمالية والفنية الجارية في إدارات الحكومة وهيئاتها وهو ما انتهى إلى تضخم لنظرية المؤسسات العامة حتى أصبح من اللازم التمييز بين المؤسسات الإدارية والمؤسسات القومية الاقتصادية فضلاً عن مؤسسات التوجيه الاقتصادي وغيره.

بجانب هذا، ترتب على النزعة الاشتراكية وسيادتها في ظل النظم السياسية المعاصرة، امتداد ضخم للأجهزة الإدارية، وذلك بحكم سماحها لسلطة الدولة أن تمتد إلى كثير من مجالات النشاط ثم إلى زيادة مستمرة في عدد الموظفين العموميين لتسيير مختلف المشروعات الجديدة .

لهذا تفرض هذا الظاهرة مشكلة المواجهة الثورية للجهاز الإداري باعادة تنظيمه، ليرتفع إلى المستوى المطلوب لمسايرة حاجيات المجتمع المتحرك إلى الاشتراكية ليسيطر فيه الشعب على مصادر الإنتاج الرئيسية وتقوم فيه الدولة بالتخطيط نيابة عن الشعب وتحت رقابته من أجل الإنتاج .

وجدير بالثورة الإدارية أن تبدأ أولاً بسيطرة الطلائع التقدمية على كيان الدولة، وعلى أداة الحكم لتوجيهها لتحقيق التحول الاشتراكي، وهذا هو بداية الطريق نحو ذلك التحول، ولكن على نحو يمكن الشعب من السيطرة، بمعنى أن سيطرة الطلائع التقدمية لا تصح أن تنتهى بالتطبيق الاشتراكي إلى مفاهيم تعارض الاشتراكية، والذي يصون الاشتراكية من أن تنحرف عن مفهومها الديمقراطي هو ضرورة إحداث الثورة الجذرية في الجهاز الإداري، الذي يتولى التحول الاشتراكي عن الدولة نيابة عن الشعب .

ولكى تتم الثورة الإدارية في داخل أجهزة الدولة التي تتولى تحقيق التحول الاشتراكي باسم الشعب، يجب أن يضمن هذا الجهاز الإداري من أن ينحرف ليصبح بيروقراطية إدارية بما يهدد التجربة الاشتراكية بأن تنحرف هي بالتالي، فالبيروقراطية بما تعنيه من سلطة حكومة المكاتب تصيب الجهاز الإداري بالعقم بحكم سيطرة الروتين دون مراعاة التنمية الاقتصادية المتحركة في التحول إلى الاشتراكية من مرونة وسرعة .

كما أن خطر البيروقراطية الإدارية في المجتمع تتجلى من ناحية أخرى

فيما قد تؤدي إليه هذه البيروقراطية من تحويل هذه الاشتراكية إلى نظام آخر ، يضع الاقتصاد القومي في قبضة السلطة الحاكمة بفضل موظفيها في الأجهزة الإدارية .

لهذا كان لابد - صيانة للاشتراكية واستكمالها - أن تتجه الثورة الإدارية إلى ما يصون انحراف الأجهزة الإدارية أو ربوعها في خط البيروقراطية، وذلك بالعمل على تنظيم الأجهزة الإدارية في الدول الجديدة بما يضمن ارتباط هذه الأجهزة بمفهوم الاتجاه الاشتراكي ، كما تراه كل دولة، ثم بما يضمن ارتباط هذه الأجهزة بالقاعدة الشعبية الإدارية صاحبة الحق في السيطرة على أهم أدوات الإنتاج وتوجيهها إلى تحقيق الكفاية والعدل .

وبما يؤكد ذلك كله، ينبغي أن يعاد دراسة مناهج التعليم في جميع فروعها في الدول الجديدة ، دراسة ثورية على نحو يمكن الفرد من القدرة على إعادة تشكيل حياته ، وأن يعاد بناء اللوائح الحكومية لتتغير تغييراً جذرياً وتتخلص من أوزار الميراث الاستعماري .

هكذا ، بجانب سلطة المجالس المنتخبة التي تفوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية ليظل الشعب دائماً سيداً للوقف ، وأن يعمل الحكم المحلي على نقل سلطة الدولة باستمرار وتدرجياً إلى أيدي السلطات الشعبية وبهذا وذاك ، يرتفع الجهاز الإداري إلى مستوى المسؤوليات الجديدة الهادفة إلى بناء المجتمع الإفريقي الديمقراطي الاشتراكي .

أما عن مسألة الخبراء والفنيين الذين يتولون مهام ومسؤوليات الإدارة والتنظيم للقطاع الحكومي والقطاع العام وخطة التنمية الاشتراكية ، فعلى جانب أكبر من الأهمية ، فمن الواجب أن يتم إبعاد أعداد كبيرة من العاملين في هذه القطاعات عن يرتبطون بولائهم للرأسمالية والفكر الرأسمالي

أو بالدوائر الأجنبية المضادة للاشتراكية ، والاستعانة بأعداد أخرى من الفنيين والخبراء من قوى الولاء للتجربة الاشتراكية ليحلوا محل من استبعد ، هذا فضلا عن إعادة تنظيم التعليم وتوجيه الشباب إلى الالتزام بالاشتراكية فكراً وعملاً، ونظراً لعدم انتشار التعليم وبالتالي عدم توفر العاملين اللازمين، ظهرت ضرورة الاستعانة بمعونات فنية من خارج البلاد والاستعانة بأهل العلم وهذه ضرورات لها مشكلاتها المتعددة .

خاتمة

تعانى أفريقيا في عهد الاستقلال مشكلات عدة قتلون من حيث النوع والخطورة ، منها ما ينبعث من تركيب المجتمع الاقتصادي ، أو من سيطرة قيم المجتمع القبلي ، بما ينقص من مقومات الدولة وقدراتها على الاستمرار والصمود ، ومنها ما ينبعث من مخلفات العهد الاستعماري في بناء المجتمع بل من الاستعمار نفسه في نمطه الجديد ، ومن ثم فهي تعاني أزمة شاملة : اقتصادية ، تتمثل في التخلف ، واجتماعية تتمثل في سيطرة النزعات القبلية ، وسياسية هي ثمرة كل هذا ، ومن ثم كان عهد الاستقلال لا يعدو الشكل إلى جوهر الاستقلال .

ولقد حاولت القارة المستقلة ، أن نستكمل ذلك الاستقلال وجوداً منذ أن أشرق ، وذلك بألوان شتى من البناء الاقتصادي والسياسي ، كما حاولت في ظل التعاون الدولي إرساء العلاقات الدولية بما يدعم الطريق ويعززها .

ومع ما واجهته القارة ، ولا تزال تواجهه ، في عهد الاستقلال ، من مشكلات المجتمع القائم ، ومشكلات البناء فقد مثلت هذه المحاولات خطوات جدية لحل هذه المشكلات ، إلا أنه فضلاً عن أن هذه الخطوات لم تشمل القارة كلها ، فإن أسلوبها لا يرتفع وعمق الأزمة التي تعانيها القارة على نحو يمكنها من القدرة على القضاء على التخلف واللباق بركب العالم المتحضر ، وعلى ذلك ، فليس ثمة مناص من أن تستلهم القارة ، كي تعالج مشكلاتها وتضمن طريق المستقبل ، سبيلها لذلك من الواقع .

ومن هذا الواقع الإفريقي ، يبرز منطق الإصلاح سبباً عقلياً للمنهج الاشتراكي ، لاهو افتراضى ولا هو نظري ولكنه تجريبي .

ويقتضى ذلك الواقع الرغبة في نهضة القارة بما يعالج مشكلاتها ، علاجا جذريا ومن ثم فليس ثمة مناص من اتخاذ الاشتراكية سبيلا لهذه الغاية .

إن قوة أفريقيا هي أولا في نهضتها الاقتصادية، واستقلالها الاقتصادي في ظل اشتراكية أفريقية تحقق أهدافها وتعالج مشكلات عهد الاستقلال اجتماعيا وسياسيا بما يجعل منه استقلالا مشرأ قادراً على تمهيد الطريق للوحدة ، ودعم كيائها في المجال الدولي قوة جديدة في المجال الدولي تعمل في ظل سياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز على تعزيز عهد الاستقلال ، في قدرتها على تقرير مصير الاستعمار ، وتصفيته نهائياً في الداخل والخارج ، بما يدعم الأمن والسلام العالميين .

اهم مصادر البحث

المصادر العربية

(أ) دراسات

- | | |
|---|--------------------|
| أفريقية الجديدة - النهضة المصرية | دكتور جمال حمدان |
| اليقظة الآسيوية الإفريقية بيروت ١٩٥٩ | داريوس جايفالا |
| ثورة البترول في أفريقية | د راشد البراوي |
| الاشتراكية في | د د د |
| الاستعمار على مراحل الرأسمالية | د د د |
| ف . لينين (ترجمة) | |
| الاستعمار الأوروبي لأفريقيا في العصر الحديث | د زاهر رياض |
| الحركة القومية في أفريقيا ١٩٦٢ | د عبد العزيز رفاعي |
| السياسة والحكم في أفريقيا ١٩٥٩ | د عبد الملك هودة |
| التسلل الصهيوني في أفريقيا | د د د |
| الجغرافية السياسية في أفريقيا مكتب (الوعي القومي) | فيليب رقله |

(ب) مجلات :

الطلعة — السياسة الدولية — العلوم السياسية

1. Ardrey (Robert)

African Genesis

London 1963

— Burn (Denald-g).

African education. Ox. Press.

— Garter (Gw. m) **National unity and regionalism in eight African states.**

Newwork 1966

— Clegg (Edward) : **Race and politics.**

— Delf (George)

Asians in East Africa-London, Ox. Press 1963.

— Ezera (Kala)

Constitutional development in Nigeria, camb Press.

— Elias (T. O.) **Government and Politic in Africa 1963.**

— Fearn ; **African economy ; Oxford P. 1961.**

— Lyray Cowai ; **The dilemmas of african Lndependence ; nea york.**

— Goldchmidt (walter) ; **The united states and africa, London.**

— Gluckman : **order and rebellion in Tribal africa 1963.**

— Hunter : (Guy) **The new societies of Tropical africa Oxford. 1962.**

— Hovet (thomas) — **Africa in the united nations fab. P.**

- Heseltimes (nigel) — Remaking Africa, museum Press.
- Herskoviets — The human factor in changing Africa
New yerk 1962.
- Jansen (G.H) africa Asia and non-alignment.
- Jening : Democracy in Africa — F. B. London.
- Kirkwood (Kenneph) — Britain and Africa London 1965.
- Kohen (sir Andrew) — British policy in changeing Africa
London 1960.
- Mair (Lucky) — New nations, London 1963.
- Mercer ; The african nations and world solidarity.
- Panikkar (K. Madhu) Revolution in Africa Indi 1961.
- Phillips (John) Kwame Nkrumah and the future of africa.
1960.
- Prothers (R.M° essays an african populations 1961.
- Sithole ; afrian nationalim. 1959.
- Southall (Andèr) social changein modern africa Ox. Press.
- Taylor (P. Clagett)
The political development in Tanganyika London
1963.
- West (Richard)
The white Tribes of Africa.
- Woodn : Africa the lion awakes 1959.

فهرس

الصفحة	
٣	مقدمة
٥	تمهيد
٢٧	الباب الأول : مشكلات بناء المجتمع الإفريقي في عهد الاستقلال
٢٩	الفصل الأول : البناء الاجتماعي والمشكلات القومية
٣٨	الفصل الثاني : التخلف الاقتصادي
٤٧	الباب الثاني : مشكلات الاستثمار في المجتمع الإفريقي
٤٨	الفصل الأول : الاستثمار وتجزئة القارة الأفريقية
٦١	الفصل الثاني : تجزئة القارة ومشكلات التقسيم السياسي
٦٧	الفصل الثالث المدن والعواصم في أفريقيا
٧٣	الفصل الرابع : التبعية الاقتصادية في نظام الاقتصاد الإفريقي
٧٨	الفصل الخامس : مشكلات التعليم
٨٣	الباب الثالث : مشكلات الاستثمار الجديد
٨٥	الفصل الأول : الامبريالية في عهد الاستقلال
٩٥	الفصل الثاني : إسرائيل والتسلل الصهيوني في أفريقيا
١٠٣	الباب الرابع : استكمال عهد الاستقلال ومشكلات المجتمع
١٠٤	الفصل الأول : ديمقراطية الحزب الواحد
١٢٢	الفصل الثاني : التنظيم الإداري
١٢٨	الفصل الثالث : نهضة التعليم
١٣٨	الفصل الرابع : محاولات التحرر الاقتصادي
١٤٧	الباب الخامس : دعم وتعزيز عهد الاستقلال
١٤٨	الفصل الأول : التعاون الاقتصادي والسوق الأفريقية المشتركة
١٦١	الفصل الثاني : الوحدة الأفريقية
١٨٨	الفصل الثالث : أفريقيا وهيئة الأمم المتحدة

